مهنة الصحافة فى بلاد البحر المتوسط

بول بالتا
اكرم بلقايد
رياض بن فضل
ك . بولتانسكي
زكية داوود
ماجدة البطش
جهاد الزين
روبرت فيسك
ربي الحصري
سمير قصير
جان مومر
غانية موفق
اجناسيو راموني
رولي روزن
مارك صايغ
ايجال سارنا
ماين سولينييه
علي سيرمن
زيتون ستافرينيدس
ميشيل فوزيل



كتاب السياسة الدولية (١)

مهنة الصحافة فى بلاد البحر المتوسط

تحرير

كينث براون وحنا ديفيس طيب ميديترانيه

د. أسامة الغزالى حرب السياسة الدولية

كارلوس جابيتا كواتروستيمانياس

القاهرة ١٩[illegible]

أعمال ندوة « ممارسة مهنة الصحافة فى إقليم البحر المتوسط »

مارسيليا قصر « فارو » من ٩ الى ١٢ مارس ١٩٩٤

تحت رعاية

ـ برنامج « ميد ـ ميديا » التابع للاتحاد الأوروبى
ـ غرفة التجارة والصناعة بمارسيليا

المشاركون

- ماجدة البطش : صحفية فلسطينية (وكالة الأنباء الفرنسية « أ ـ ف ـ ب ») القدس .
- بول بالتا : مركز دراسات الشرق المعاصر (فرنسا) .
- اكرم بلقايد : صحفى جزائرى (الجزائر) .
- كريستوف بولتانسكى : صحيفة « ليبيراسيون » (فرنسا) .
- رياض بن فاضل : « ليموند ديبلوماتيك » الصادرة باللغة العربية (تونس) .
- دانيال براون : « أورونيوز » (فرنسا) .
- كينيث براون : مجلة « ميديترانيه » (فرنسا) .
- زكية داوود : المديرة السابقة لمجلة « لام ألف » (المغرب) .
- ايف داودو : المدير السابق لمجلة « كيوسك انترناسيونال » (فرنسا) .
- روبرت فيسك : صحيفة « الأندبندنت » (المملكة المتحدة) .
- كارلوس جابيتا : مجلة « كواترو سيماناس » (اسبانيا) .
- اسامة الغزالى حرب : مجلة « السياسة الدولية » (مصر) .
- سمير قصير : صحيفة « النهار » (لبنان) .
- جان موهر : مصور (سويسرا) .
- غانية موفق : صحفية جزائرية (الجزائر) .
- إينياسيو رامونى : « ليموند دبلوماتيك » (فرنسا) .
- نادين ريشيز : جامعة ليل (فرنسا) .
- رولى روزن : « كول هاعير » (اسرائيل) .
- مارك صايغ : صحفى لبنانى (فرنسا) .
- ايجال سارنا : يديعوت أحرونوت (اسرائيل) .
- مين سولينيه : صحيفة « ميلييت » (فرنسا) .
- على سيرمين : ميلييت جازيتيزى (تركيا) .
- زينون ستافرينيدس : « سايبرس ويكلى (مجلة أسبوعية ـ المملكة المتحدة وقبرص) .
- حنا ديفيس طيب : مجلة « ميديترانيه » (فرنسا) .
- ميشيل فوزيل : المستشار العام لمحافظة « بوش دى رون » (فرنسا) .
- دومينيك فيدال : مركز التكوين والاتقان للصحفيين (فرنسا) .
- روبرت واترهاوس : صحفى بريطانى (المملكة المتحدة) .

المحتويات

ـ تقديم الطبعة العربية	ابراهيم نافع	٦
ـ تقديم المحررين		٧
ـ قصيدة « افكار مارس »	كونستنتان كافاق	١٤
خبرات شخصية :		
ـ العمل كصحفى فى الجزائر فى السبعينيات	بول بالتا	١٥
ـ أخلاقيات الصحافة ومأساة انسانية	رولى روزن	٢٧
ـ المخبر الصحفى الجزائرى : هل هو شاهد موضوعى ؟	غانيه موفق	٣٩
دراسة حالة : تركيا :		
ـ مفارقات الصحافة التركية	مين سولنيه	٤٩
ـ أن تكون صحفيا فى تركيا	على سيرمن	٥٩
دراسة حالة : لبنان :		
ـ تعليم الشفرة وتناسى السياسة	سمير قصير	٦٧
ـ ثلاث صور للرقابة	جهاد الزين	٧٣
دراسة حالة : اسرائيل :		
ـ دائما نفس القصة	ايجال سارنا	٨١
دراسة حالة : فلسطين :		
ـ الصحافة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة	ماجدة البطش	٩١
ـ صحافتنا الفلسطينية . ماذا فعلنا بها وماذا نريد لها أن تكون ؟	ربى الحصرى	١٠٣
دراسة حالة : قبرص :		
ـ القيود السياسية على الاعلام المهتم بالمشكلة القبرصية	زينون ستافرينيدس	١١٥
ـ دكتاتورية التطابق فى وسائل الاعلام الغربية :	لويس كارول	١٢٣

- التهديدات والأكاذيب وشرائط الفيديو ...... روبرت فيسك ١٢٣
- التلاعب الاعلامي خلال حرب الخليج ...... كريستوف بولتانسكي ١٣٥
- لقاء مع شخصية سياسية حول حرب الخليج ...... ميشيل فوزيل ١٤٣
- كيف نفرق بين « الإرهابي » و « المختل » ...... روبرت فيسك ١٥٥

الوسائل السمعية والبصرية والصحافة المكتوبة :
- الوسائل السمعية والبصرية في العالم العربي بين الرقابة والرقابة الذاتية ...... مارك صايغ ١٦٧
- أثر التليفزيون وأطباق الاستقبال على الصحافة المكتوبة في الجزائر ...... أكرم بلقايد ١٧٧
- تأثير التليفزيون على الصحافة المكتوبة في فرنسا ...... أينياسيو راموني ١٨١

قصص عن صحف :
- أن نكون أو لا نكون : قصة مجلة « لام الف » المغربية زكيه داوود ١٨٩
- الكارثة والنكبة : مأسى رئيس تحرير في بلد يحكمه الحزب الواحد ...... رئيس تحرير عربي ١٩٥
- تجربة « ليموند دبلوماتيك » باللغة العربية ...... رياض بن فاضل ٢٠١

رؤية عن البحر المتوسط للمصور « جان موهر » :
- تعليق : الحديقة السرية والبحر الداخلي ...... غانيه موفق ٢١١
- صور مختارة ٢١٤

■ ■ ■ ■ ■



تقديم الطبعة العربية

أشعر بسعادة بالغة ، إذ أقدم الطبعة العربية من هذا الكتاب الفريد للقراء العرب من صحفيين وإعلاميين ومثقفين ودارسين وهواة ، وإلى كل أولئك الذين يمتعهم الإطلال على ما يجرى وراء كواليس مهنة الصحافة .

ويبرر احتفائى - بهذا الكتاب - عدة عوامل :

أولها : توقيت صدوره ، فهو يصل إلى يد القارىء العربى ، فى وقت تشغل فيه بعض قضايا مهنة الصحافة أوسع مساحات الاهتمام والحوار فى مصر ، وهو الإهتمام والحوار الذى تمتد أصداؤه وتتجاوب من المحيط إلى الخليج ، وإلى ماهو أبعد مدى منهما معا .

وثانيها : مضمون الكتاب ، فهو ليس مادة نظرية فى فنون الصحافة من تحرير وإخراج وإعلان وتمويل وتسويق وإدارة وغيرها مماهو متوافر فى الكثير من الكتابات حول الصحافة ، وإنما هو خلاصة خبرات عملية ورصيد ممارسات واقعية تلقى الأضواء على مختلف جوانب الآلة الصحفية أثناء دورانها وتشغيلها فى محيط بالغ التعقيد والتشابك سياسيا وإجتماعيا وثقافيا .

وثالثها : نوعية القضايا التى يعالجها الكتاب ، والتى دائما يثور حولها الخلاف والجدل ، يستوى فى ذلك العالم المتقدم مع دول العالم الثالث مع اختلاف فى الدرجات والألوان والأقنعة التى تظهر بها هذه القضايا . ومن أهم قضايا الكتاب والتى أتوقع أن تحظى بنقاش مصرى وعربى أوسع ما يتعلق بمستقبل الصحافة المطبوعة فى إطار المنافسة مع الوسائل السمعية والبصرية وما صارت تمتاز به من قدرات - تفوق الوصف - على الإبهار والجاذبية والإغراء .

ورابعها : ثراء وتنوع التجارب والخبرات التى يعرضها الكتاب ، من دول يختلف فيها المدى الديمقراطى ، ويختلف فيها المحيط الإجتماعى والثقافى ، مما يعطى فرصة للمقارنات المنهجية البناءة والمفيدة .

وأنا على يقين ، أن القارىء العربى - متخصصا كان أم غير متخصص - سوف يجد فى هذا الكتاب ما يدفعه لقراءته وتأمله .

إبراهيم نافع

مقدمة

هذا الكتاب ثمرة لقاء فريد عُقد فى مارس ١٩٩٤ بمدينة مارسيليا بفرنسا ، اشترك فى أعماله عدد من الصحفيين ينتمون إلى دول البحر المتوسط حيث جرت لحظات من التأمل والتفكير ، أتاحت للحاضرين الفرصة كى يناقشوا ـ بحرية تامة ـ شتى الأبعاد الأخلاقية والسياسية والشخصية التى تتعلق بمهنة الصحافة . وعلى هذا الأساس ، يمكن القول بأن هذا الكتاب يهم المتخصصين الذين يعملون فى قطاع الصحافة ، وكل من يريد اللحاق بهذه المهنة . ورغم أن المسائل التى نوقشت خلال الاجتماع كانت أحداثا معينة وقريبة منا ، الا أنها تتناول أيضا المشاكل التى اعتاد الصحفى أن يواجهها والتى تقابله بتكرار وهو يقوم بعمله .

ويأتى اصدار هذا الكتاب غير المسبوق فى شكله والمتميز فى مضمونه دليلا على أهمية وقيمة ما أبداه المشاركون خلال اللقاء من آراء وتوجيهات وشهادات ، وبالتالى فإن القارىء غير المتخصص والمحب لاستطلاع ما يجرى فى عصرنا سيجد فى هذا الكتاب مادة دسمة للتأمل ولاكتشاف أمور تتعلق بالعمل الصحفى وهى أمور كنا فى الماضى ننظر اليها وكأنها أساطير فأصبحت اليوم متاحة لا لنعرفها فقط ولكن لكى ننتقدها أيضا .

ودليل حيوية الندوة وخصوبتها وتفردها أن شارك فيها العديد من الصحفيين ، تتراوح أعمارهم فيما بين ٢٥ و ٦٥ عاما ، وينتمون إلى جنسيات مختلفة ومتنوعة ، من جزائريين وانجليز وقبرصيين ومصريين وفرنسيين واسرائيليين ولبنانيين ومغاربة وفلسطينيين وأسبان وتونسيين وأتراك ... وقد تولى تنظيم وإعداد هذه الندوة اصدارات ثلاثة هى : مجلة « ميديتيرانيان » التى تصدر فى باريس ، والمجلة الأسبوعية الأسبانية « كواترو سيتيماناس » التى تصدر فى برشلونة ، وأخيرا المجلة ربع السنوية المصرية « السياسة الدولية » التى تصدر فى القاهرة عن مؤسسة الأهرام .

وقد تمكن المشاركون فى الندوة ، بفضل مجموعات العمل التى أقاموها ، من التعمق فى بعض القضايا التى نادراً ما تطرح للنقاش على الرغم من أهميتها القصوى بالنسبة لمهنة الصحافة . وقد عبر أحد المشاركين عن هذا

النقص فى جملة معبرة عندما قال : « إننى أمضى معظم وقتى مع الصحفيين ، ونحن نتكلم دائماً عن الأحداث الجارية ، ولكننا لا نتطرق أبداً إلى صميم مهنتنا » .

ويمكن القول إن الصحفيين الذين شاركوا بآرائهم فى هذه الندوة ، قد أتيحت لهم هذه الفرصة لكى يفكروا معاً حول تجاربهم الشخصية والصعوبات التى واجهتهم أثناء ممارسة عملهم الصحفى فى بلادهم وكذلك حول الاستراتيجيات ـ الناجحة وغير الناجحة ـ والتى حاولوا بها التغلب على هذه الصعوبات .

وقد ناقش اللقاء تساؤلات جوهرية مثل : هل الصحفى شاهد موضوعى أم شاهد متميز يلتزم بوجهة نظر مسبقة ؟ وإلى أى مدى يمكنه أن يكون موضوعيا ؟ إن المخبر الصحفى عضو عامل داخل المجتمع الذى ينتمى إليه . وهنا تبرز أهمية الموقف الذى يتخذه والمعتقدات السياسية التى يؤمن بها . فمن السهل القول بأن يطرح جانبا إنحيازاته السياسية لكى يثبت أنه موضوعى ، ولكن عند فحص الأمثلة الملموسة التى ذكرت خلال هذه الندوة سرعان ما تبرز أمامنا حقائق هامة تستدعى النظر والاعتبار ، ومثلا فإن المخبرة الصحفية الاسرائيلية « روللى روزن » ترى بأن تغطيتها لحادث داخلى خاص بالفلسطينيين أو لمؤامرة تمزج السياسة بمأساة إنسانية ، تدفعها إلى التعمق فى التفكير عن ماذا يكون دورها كصحفية إسرائيلية وأيضاً كامرأة . ويقودها البحث عن الموضوعية هنا إلى أنه ينبعى عليها أن تلفظ فى النهاية القيم والمعتقدات والمكانة التى حددتها لنفسها داخل المجتمع ثم تكتشف أنها مهما كانت متعاطفة مع المطالب الفلسطينية ، ومهما كانت تكره احتلال الأراضى ، إلا أنها تبقى فى النهاية مواطنة إسرائيلية ، أى موضع ريب وشك إذا أجرت تحقيقاً صحفياً مرتبطاً بالمسألة الفلسطينية . وتبقى أيضاً امرأة (أى أن لديها ردود فعل قد تجدها متحيزة وغير موضوعية) كما قد يتسم سلوكها بالنزعة الانسانية (أى أنها قد تترك عملها إذا رأت حياة إنسان فى خطر) .

ويذكر « بول بالتا » الذى عمل مراسلاً لصحيفة « لوموند » الفرنسية فى الجزائر طوال فترة السبعينيات ، ما واجهه من صعوبات فى مهنته مثل كيفية الكتابة عن الجزائر فى عصر « بومدين » موجهاً كلامه إلى القارىء الفرنسى الذى كان لا يزال فى هذا الوقت معادياً للنظام الجزائرى ؟

أما الصحفية الجزائرية « غانية موفق » فهى ترى أن الموضوعية كانت تطرح نفسها عليها كلما تواجدت ضمن مجموعة من الصحفيات الأجنبيات لتغطية أنشطة الجماعات الأصولية فى الجزائر . ففى يوم ما قدم لهن أوشحة لارتدائها لكى يحضرن تجمعاً إسلامياً كان المطلوب منهن تغطيته . وكانت غانية ترفض ارتداء الوشاح بينما زميلاتها الأجنبيات كن يمتثلن لهذا الشرط وهن يتضاحكن . بهذا كانت غانية تتخذ موقفاً شخصياً ، ولكنها فيما بعد ستواجه موقفاً آخر وفى هذه المرة ستغلب عليها الاعتبارات المهنية . ذلك عندما قررت الصحافة تجاهل المظاهرات الواسعة النطاق التى قام بها الاسلاميون فإن « غانية » سترفض ممارسة مثل هذه الرقابة الذاتية وستمضى فى طريقها وتقوم بتغطية جميع الأنشطة التى تؤديها « الجبهة الاسلامية للانقاذ » إلى حد أنها ستتهم بالتعاطف معها .

الرقابة السافرة والرقابة الذاتية :

تتمثل الرقابة السافرة فى مصادرة الصحف التى تحتوى على مقالات نقدية وأيضاً فى تعطيل صدور صحف المعارضة . هذا النوع من الرقابة يعد الشغل الشاغل للعديد من دول البحر المتوسط ، وبخلاف هذا الضغط المباشر الذى تمارسه الدولة توجد أنواع أخرى من القيود تثقل كاهل الصحفى وتستهدف أساساً مراقبة ما يمكن أن ينشر ومالا ينشر .

فى إسرائيل مثلا ، يتسم الوضع بالتناقض الغريب : إذ أن الصحافة فى حد ذاتها تتمتع بحرية واسعة ولديها القدرة على توجيه النقد ، ولكنها ـ مع كل هذا ـ خاضعة لرقابة عسكرية تمارس أحياناً بقسوة بالغة . أما فى تركيا فإن الصحفى يتمتع ظاهرياً بحرية لا حد لها ، ورغم ذلك فعليه أن يتعامل مع ضغوط شديدة للغاية ، فعليه أن يعمل وهو موزع بين نوعين من المخاوف ، أولهما الخوف من ردود الفعل الانتقامية التى قد يقوم بها الحزب الكردى الانفصالى ، مما يحد من إمكانيات الصحفى فى تغطية كل ما يدور حول المشكلة الكردية . وثانيهما الخوف من الرقابة البوليسية شديدة البأس التى تقف فى وجه أى تحقيق صحفى حول هذه المشكلة . هذا بالاضافة إلى القيود الاقتصادية والسياسية التى تضع حدوداً وقيوداً غير مباشرة على ممارسات الصحفى ذات الطابع المهنى . وينطبق هذا الأمر أيضاً على مصر حيث قد تتمتع صحافتها بحرية مطلقة فى التعبير ، ولكن الدولة هى التى تمتلك الصحف الكبرى مما يعنى ممارسة للرقابة الذاتية على نطاق واسع ، سواء كان الأمر يتعلق باختيار الموضوعات أو بطريقة معالجتها .

ويعترف العديد من الصحفيين بأن الرقابة الذاتية إذا مورست من قبل الذين يقومون بنقل أو بتحليل المعلومات فإنها تثقل كاهل الصحفي خاصة إذا كانت هذه الرقابة الذاتية قد سكنت في لا وعيه ، وبالتالي يمكنها أن تؤثر على اختيار الموضوعات وعلى طريقة معالجتها وقد تؤدي إلى إغفال بعض الجوانب وقد تؤثر على اختيار الألفاظ . ولكن يمكن للصحفي إذا تعامل مع الرقابة الذاتية بقدر من الوعي بها والادراك لحدودها باستعماله نوعا من الشفرة قد تتيح له أن يفصح عن بعض الأمور بالرغم من كل القيود ، وطبعاً فإن مثل هذه الممارسة لا تخلو من المخاطر .

وهذا ما يؤكده الصحفي اللبناني « سمير قصير » بوضوح تام ، في شهادته التي تعتبر ذات قيمة ثمينة لأنه مارس الصحافة في دول تقع على جانبي « البحر المتوسط » مما أكسبه خبرة مزدوجة . وبناء على خبرته فإن اللجوء لاستخدام الشفرة ـ أي اللغة الصحفية غير المباشرة ـ يمكن أن يؤثر على وضوح التعبير وروح المقال الذي يكتبه مما قد يسفر عن نضوب سريع لحب الاستطلاع ، كما قد يفقد الصحفي بعضا من الفنون الصحفية ، ويضيف أن كل صحافة تقوم بفرض القواعد الخاصة بها ، والتي يجب الالتزام بها فيما يتعلق بما هو غير صالح للنشر . وعندما تصبح هذه القواعد هي الحدود التي يحددها الصحفي تلقائياً لنفسه فإنه بذلك يتوقع أن يفهم القارىء ـ بالممارسة ـ ما يريد أن يقوله من تلميحات وإشارات . وهكذا نصل إلى لعبة المرايا المنعكسة ، إذ يعتاد الصحفيون الكتابة فيما بين السطور ويصبح القراء أيضاً متمرسين على قراءة ما بين السطور .

الرقابة في فترات الأزمات :

هذه الرقابة المفروضة في أوقات عادية تزداد ضراوة في أوقات الأزمات . وفي حالة وجود مجتمع تزداد درجة اهتمامه بالسياسة أو يشهد صراعات عنيفة ، فإن الصحافة تخضع لضغوط قوية قد تدفعها إلى أن تقف في صف هذه الأيديولوجية أو غيرها ، وهو موقف لا دخل له إطلاقاً مع الرسالة الحقيقية التي تقع على الصحافة الموضوعية والحرة . مثلاً في قبرص اكتشف « زينون ستافرينيدس » بأن كلا من الصحافة الناطقة باللغة التركية ، والصحافة الناطقة باللغة اليونانية ، قد صارتا أداتين تعملان مع الجماعتين المتناحرتين ، وأن كلا من الصحافتين يدعم موقف الجانب الذي تنتمي إليه .

وعلى نحو مماثل فإن الصحافة الفلسطينية التى وصفتها كل من « ماجدة البطش » و « ربى الحصرى » قد أثرت عليها قوات الاحتلال والرقابة الاسرائيلية والمناخ السياسى الذى تحافظ عليه « منظمة التحرير الفلسطينية » وسائر الحركات الفلسطينية الأخرى.

وهذا النوع من الرقابة لم تفلت منه الصحافة الغربية أيضاً ، فإذا كان الصحفى فى الشرق الأوسط يواجه رقابة صريحة وسافرة ، فإن الضغوط التى يخضع لها زميله الأوروبى وإن كانت أقل صرامة إلا أنها ذات فعالية مماثلة . ولنذكر مثلاً ما جرى وقت الحرب فى الخليج سنة ١٩٩١ . كان « روبرت فيسك » مراسل صحيفة الأندبندنت البريطانية يعمل فى ذلك الوقت مراسلا حربياً ، وهو يفصح هنا عن مدى التزام المخبرين الصحفيين وامتثالهم لمطالب الرقابة العسكرية الأمريكية وتكييف موضوعاتهم وفقاً لما تبثه محطة الارسال التليفزيونى الأمريكية (سى ـ ان ـ ان) .

التأثير الحاسم للوسائل السمعية والبصرية :

إن ما تمثله الوسائل السمعية والبصرية من تركيبة جديدة ومن أبعاد سياسية ومالية هائلة فى أوروبا وأيضاً فى سائر أنحاء العالم قد نوقشت خلال الندوة باستفاضة وتوسع . ويرى بعض المنتمين إلى الجانب الشمالى من البحر المتوسط أن هذا النوع من البث السمعى والمرئى يمثل لوناً من الضرر المطلق ، وذلك نتيجة للانزلاقات الحديثة ولبحثه الدؤوب عن فورية الحدث دون القدرة على تعقب جذور الحوادث وتحليل تطوراتها . وفى هذا المجال قام الصحفى الفرنسى « إيناسيورامونى » برسم صورة مقلقة للقوة الهائلة التى تمثلها الوسائل البصرية ولانعكاساتها على مهنة الصحافة .

بينما يرى البعض الآخر ، وهم أيضاً من رجال الصحافة المكتوبة ، وإن كانوا ينتمون إلى دول جنوب البحر المتوسط ، أن الاتصال بواسطة الموجات والأقمار الصناعية ، هى ـ قبل كل شىء ـ إحدى الوسائل التى تساعد على التعويض عن النقص فى المعلومات المحلية وعلى التحايل على مختلف القيود المفروضة على الصحافة المحلية ، وهو ما يوضحه الصحفى الجزائرى « أكرم بلقايد » عندما يصف الحماس الهائل الذى دفع الجزائريين إلى اقتناء هوائيات لاستقبال القنوات الفضائية . وهو ما يدل على الرغبة الشديدة فى البحث عن المعلومات الفورية وعن الحداثة كنمط حياة ، كما يؤكد ذلك الصحفى اللبنانى « مارك صايغ » الذى عبر عن هذا البعد غير

المتوقع الذى يشكله تأثير التليفزيون الأجنبى فى الدول العربية عندما يتيح الفرصة لتوغل القيم الحديثة التى تؤمن بها النخبة المحلية وحين تقوم السلعة المستوردة بدور فى عملية التحديث الاجتماعى والأخلاقى ، وهى عملية لا تقرر السلطات القيام بها على نحو مباشر .

وفى ختام هذه المقدمة حول ندوة الصحافة فى شمال وجنوب البحر المتوسط ، يجوز أن نتساءل هل يكمن الفارق بين نوعية المشكلات فى كل منهما فى نوع المشكلة أم فى درجتها ؟ بمعنى هل المشكلات مختلفة ، أم أنها واحدة مع تنوع درجاتها ومستويات حدتها ؟

فمن جهة كان الصحفيون الأتراك والجزائريون والفلسطينيون يصفون ظروف العمل الذى يقومون به ـ من تهديدات بالقتل ومن ثقل الرقابة ومن تدخل الجيش ـ ومن جهة أخرى كان المحققون الصحفيون المنتمون للصحافة الغربية يذكرون أموراً مختلفة تماماً . مثلا كيف يمكن للصحفى أن يبقى وفياً لمعتقداته السياسية وهو يمارس مهنته ، ثم كيف يمكنه أن يكافح ضد الضغط الذى يريد فرض زاوية معينة عند تقديم الحادث ، أو كيف يمكنه منافسة الوسائل السمعية والبصرية ؟

وإن كان هذا الاختلاف فى الاهتمام هو الذى يثير الانتباه إلا أنه ـ كما أكد ذلك الصحفى الأسبانى « كارلوس جابيتا » ـ يبدو أن السؤال الحقيقى ينصب على العلاقة القائمة بين الصحافة والسلطة ، فإن على كل صحفى أن يواجه ـ أولاً ـ سلطة الدولة مهما كانت ، وأن يواجه ـ ثانياً ـ سلطة أرباب العمل الصحفى الذين كانوا فى الماضى يمتلكون الراديو والصحيفة ولكنهم اليوم قد اكتسبوا نفوذاً هائلاً نتيجة للتنوع الشديد فى الأنشطة التى أصبحت متداخلة للغاية مع السياسة . وأن يواجه ـ ثالثاً ـ السلطة ـ غير الشرعية ـ وإن كانت حقيقية ومتنامية ـ التى أصبحت للمتطرفين من جميع الأنواع » ، ويرى « جابيتا » بأن هذه المشاكل قد تهم الجميع وإن كانت تفصح عن نفسها بأشكال مختلفة .

* * *

وقد أعيدت صياغة العديد من الأوراق الواردة فى هذا الكتاب ، كما أن هناك أوراقاً التقطت من تسجيلات شفهية ، وكتبت بعض النصوص أو ألقيت أصلاً باللغة الفرنسية بينما البعض الآخر قد تمت ترجمته من الانجليزية أو من العربية ، وضمن هذه النصوص يوجد اثنان قام أصحابها

بإرسالها إذ لم يتمكنوا من القدوم إلى مارسيليا ولكنهما كانا حريصنين على الادلاء بشهادتهما وهما : الصحفى اللبنانى « جهاد الزين » والصحفية الفلسطينية « ربى الحصرى » وكان النص الذى أرسلته هذه الأخيرة قد نشر فى مؤلف باللغة العربية فى جريدة « مواطن » التابعة للمعهد الفلسطينى لدراسة الديموقراطية برام الله عام ١٩٩٢ .

وفيما يتعلق بالمناقشات فقد نقلنا للقارىء الأجزاء الأكثر حيوية والتى كانت نعقب كل كلمة حول المائدة المستديرة ، وقد أدرجنا هذه الآراء لاتاحة الفرصة أمام القارىء أن يعايش شيئاً من التلقائية والعفوية والحماس الذى تجلى خلال المناقشات .

وقد تحقق هذا العمل انطلاقاً من مذكرات ومقالات وتسجيلات على يد « لجنة التحرير » المكونة من « غانية موفق » و « لوك م شوليه » و « آن جيبو » وبرئاسة « كينث براون » و« حنا دافيس طايب » .

وقد تم إصدار نسخة من هذا الكتاب مترجمة باللغة الأسبانية بإشراف « كارلوس جابيتا » كما تصدر هذه النسخة باللغة العربية بإشراف « د. أسامة الغزالى حرب » .

وتندرج كل من المائدة المستديرة وهذا الإصدار فى إطار برنامج « ميد ميديا » MED-MEDIA التابع للاتحاد الأوروبى ، وهو برنامج يستهدف إقامة شبكات للتعاون بين المهنيين فى وسائل الاتصال فى أوروبا وفى حوض البحر المتوسط . وإننا لنوجه الشكر العميق للاتحاد الأوروبى وكذا المسئولين فى « ميد ميديا » من أجل المساعدة التى بذلوها لصالح هذا المشروع . كما نوجه الشكر أيضاً لغرفة التجارة والصناعة لمدينة مارسيليا ـ من خلال رئيسها مسيو هنرى رو ـ آلذاى ـ التى بكل كرم عرضت مساندتها كما أسهمت فى الاستقبال الحار الذى قابله المشاركون فى هذا اللقاء الذى تم فى مارس ١٩٩٤ .

كذلك نوجه جزيل الشكر إلى مدينة مارسيليا وإلى عمدتها مسيو « روبرت فيجورو » وأيضاً « مسيو روبرت هوبير » مدير « دار البحر المتوسط لعلوم الانسان » .

ـ كينث براون
ـ كارلوس جابيتا
ـ أسامة الغزالى حرب
ـ حنا دافيس طايب

أفكار مارس

لا تغرنك مظاهر التكريم
وإن كنت لا تستطيع السيطرة على طموحاتك فكن حذراً وحريصاً
فكلما ازددت مكانة كلما استوجب الأمر أن تزداد احتراساً
وعندما تصبح قيصراً يبلغ القمم
وعندما تصبح الرجل الشهير
عندئذ ـ وخاصة ـ عندما تكون فى الخارج موضع إعجاب وترافقك حاشية ،
تنبه تماماً إلى هذا الذى يخرج من الحشد ، مثل « أرتيميدور » وفى يده رسالة
فيقول لك ، على عجلة ، « اقرأ فوراً ، هذه أمور خطيرة تخصك مباشرة »
عندئذ ، لابد أن تتوقف ، وأن تؤجل أى حديث وأى أمر ،
لابد أن تبعد جانباً كل من يحييك
وكل من ينحنى أمامك (سوف تراهم فيما بعد)
بل ولينتظر مجلس الشيوخ نفسه
واطلع فوراً على مضمون الرسالة الخطيرة التى مع « أرتيميدور »

كونستنتان كافاف (« أشعار »)
التقديم والنص الفرنسى بقلم : هنرى ديلوى
دار نشر فوربيس ـ اكتوبر ١٩٩٣

العمل كصحفى فى الجزائر فى السبعينات

بول بالتا
Paul Balta

ولدت بمدينة الاسكندرية من أم مصرية ، وأقمت فيها لمدة ١٨ عاما ، حيث تعلمت اللغة العربية بمدارس الاسكندرية ، وتخصصت فى شئون الشرق الأوسط ، ولهذا كان من الطبيعى أن أوافق فى ١٩٧٣ على العمل كمراسل لصحيفة « لوموند » الفرنسية فى الجزائر ، حيث كان على أن أغطى الأحداث التى تجرى فى دول أخرى من المغرب العربى (مثل ليبيا وتونس والمغرب وموريتانيا) ، وأيضا منذ ١٩٧٥ كان على متابعة الصراع الجارى فى الصحراء الغربية . وفى ١٩٧٨ م عند عودتى إلى فرنسا عينت رئيسا لقسم المغرب فى الصحيفة ، وإن كنت لم أغفل عن متابعة ما يحدث فى الشرق (مثل الثورة الايرانية وحرب الخليج الأولى .. إلخ) . وهكذا أصبحت ملما بالجزء الآخر من العالم العربى ، وفى نفس الوقت ازددت خبرة بالاسلام وخاصة المذهب المالكى السائد فى المغرب العربى . وكانت هذه ميزة نادرة فى فرنسا ، حيث اعتاد الدبلوماسيون والباحثون الجامعيون والصحفيون أن يتخصصوا إما فى شئون المشرق العربى أو فى شئون المغرب العربى . كذلك تعلمت الصبر خلال اقامتى فى الجزائر !

وخلاصة القول فإن عملى فى الجزائر وبدرجة أقل فى تونس والرباط حيث كان لدى صحيفة « لوموند » مراسلون محليون(*) ، كان يعد من أصعب الأعمال وأكثرها مشقة وذلك لعدة أسباب أهمها :

١ ـ ماضى فرنسا الاستعمارى وآثاره الايجابية والسلبية .

٢ ـ إجادة الصفوة فى هذه البلاد للغة الفرنسية ، فقد كان المثقفون

(*) تضم صحيفة « لوموند » صحفيين دائمين يتولون مراكز إقليمية حيث يقيمون باسرهم كما تضم « مراسلين محليين » يجرى اختيارهم محليا وفقا لنظام العمل بالقطعة .

يقرأون مباشرة بالفرنسية ويبحثون عن الحقائق الخاصة بهم على صفحات « لوموند » .

٣ ـ المكانة المرموقة التى تحظى بها صحيفة « لوموند » .

ومن الجدير بالذكر الاشارة إلى ارتفاع مبيعات « لوموند » خلال الفترة ما بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠ فى الجزائر على نحو ملحوظ من ٥٠٠٠ نسخة إلى ٢٠٠٠٠ نسخة يوميا .

وكان على مراسل « لوموند » فى الجزائر ـ وبقدر أقل على مراسل « وكالة الأنباء الفرنسية » أن يواجه نوعيات متعددة من القراء ، بعكس ما كان عليه الحال فى موسكو أو بكين أو طوكيو أو واشنطن .. إلخ . كانت قائمة القراء تضم القراء الفرنسيين وهم الأغلبية بالطبع وهم فى مجموعهم لا يعرفون الجزائر وإن كانوا يعتقدون عكس ذلك . وكان من هؤلاء أيضا الذين عاشوا فترة طويلة فى الجزائر ولديهم آراء مسبقة من مؤيدة ومعارضة .

وفى الجزائر بالذات ، قد تختلف مصالح القراء وإن لم تكن متعارضة . فهناك القارىء الجزائرى الأصل وقد يكون مؤيداً للنظام القائم أو معارضاً له ، وهناك أيضا الكوادر العليا والرؤساء الذين يتوزعون بين انتماءات مختلفة ، ثم الفرنسيون التابعون للتعاون الفرنسى « وأعضاء السفارة الفرنسية وأيضا سفراء الدول المجاورة » الشقيقة وإن كانت مع ذلك متنافسة . وهناك أيضا الدبلوماسيون التابعون للدول العظمى الذين يعتبرون قراءة « لوموند » عملا مفيداً ، وخاصة الذين ليس لديهم عدد كاف من المتعاونين فهؤلاء يعوضون هذا الوضع باللجوء إلى الصحيفة لارسال برقياتهم . وكان على المراسل أن يلتزم باليقظة الفائقة وأن يقاوم كافة أنواع الضغوط المتناقضة .

[صـــعوبات]

١ ـ وكانت ظروف العمل فى الجزائر العاصمة تزداد صعوبة عما كانت عليه فى تونس أو فى الرباط ، فقد ورث المسئولون خبرة حرب التحرير التى تميل إلى السرية المتناهية . على سبيل المثال خلال رحلة « بومدين » إلى كوبا ، رفض رئيس القسم فى وزارة المالية ابلاغى بالأرقام المتعلقة بالمبادلات الثنائية بين البلدين . وهى أرقام واردة فى النشرات الرسمية ، وإن كان من الصعب الحصول عليها . وكنت قد حصلت عليها ولكنى أعرتها لزميل لى فلم تكن تحت يدى ، وكان لابد من الحصول على تصريح من وزير المالية ، ولكنه

كان متغيباً لمدة ٤٨ ساعة . أو من الأمين العام ولكن هذا الأخير كان مشغولا فى اجتماع دام عدة ساعات .

٢ ـ أما الصعوبة الثانية فهى تتمثل فى الصحافة الجزائرية ، وهى خاضعة لرقابة صارمة وبالتالى كانت مصدراً رديئا للمعلومات ، وكان من الضرورى تناولها بحرص شديد . صحيح أنه مع مرور الوقت تمكن « المتخصصون » فى الشئون الجزائرية من التعرف على بعض الأمور إذ كانوا يقرأون ما بين السطور ، ولكن عملية حل الشفرة هذه كانت مرهقة أكثر مما كانت مجزية . وبالطبع كانت الشائعات تنتشر بسهولة ، فكان على المراسل أن يتفنن فى عملية فرز ما هو حق مما هو باطل . على سبيل المثال قيل بأن الرئيس بومدين سوف يقوم بجولة إلى الشرق الأوسط فاتصلت بالرئاسة ولكن الذين أعرفهم من المسئولين كانوا غير موجودين والآخرون لا يعلمون شيئا . ثم فى اليوم التالى جاء فى نشرة « وكالة الأنباء الجزائرية » ـ التى لم تنشر أى خبر عن سفر الرئيس وذلك لأسباب أمنية دون شك ـ ما يلى : « صدر عن وكالة الأنباء السورية بأن الرئيس بومدين قد استقل الطائرة وغادر العاصمة الجزائرية وقد يكون فى طريقه إلى دمشق !! ؟

٣ ـ وفى الجزائر يشكل نظام الرقابة الصعوبة الثالثة الدائمة ، ولابد أن نعرف أولا أنه فى الجزائر (مثلما هو الحال فى الدولتين الشقيقتين) يقع على عاتق وزارة الاعلام تحديد عدد النسخ المصرح باستيرادها من « لوموند » فكانت هذه الوزارة وأيضا وزارات الشئون الخارجية والسياحة والصناعة وغيرها تحاول بطريقة ماهرة أن تمارس نوعا من الضغط على الاقسام التجارية التابعة لصحيفة « لوموند » (وذلك من خلال تحديد عدد النسخ المصرح بها وتسهيل المصادر الصحفية ووضع لافتات إعلانية والحصول على إعلان عطاءات من قبل الشركات الوطنية .. إلخ) . حتى تقوم هذه الأقسام التجارية فى « لوموند » ببذل جهود لاقناع رئاسة التحرير والمحررين بابداء مزيد من التفهم للأوضاع الجزائرية . بل إنها كانت أيضا تقترح بأن نقوم بإصدار نسخ من الطبعة الخاصة بالجزائر ـ حوالى ٢٥ ألف نسخة على أن تخلو من المعلومات المثيرة للجدل .

وكانت صحيفة « لوموند » تصل إلى الجزائر العاصمة بعد منتصف اليوم ، فكانت تخزن فى المطار ، فيأتى سائق على دراجة بخارية تابعة للدولة فيتسلم ٥٠ نسخة يقوم بتوزيعها فى الحال (على الرئيس وعلى الأمين العام

والوزراء .. إلخ) ثم يخصص بعض النسخ لوزارة الاعلام ولمكتب الرقيب ، السيد « آيت والى » الذى يبدأ فى قراءتها بعناية ابتداء من صباح اليوم التالى ، فيضع خطا بالقلم الجاف على الفقرات التى يراها مثيرة للمشاكل . ويمكن الأمر أن يتعلق بمقال عن اسرائيل أو عن المغرب أو افتتاحية تتعلق بدولة عربية أخرى أو باعلان حول حقوق الانسان وبالطبع كل ما يمكن أن يتعلق بالجزائر .

ورسميا ، فإن مكتب الرقابة للصحافة الدولية ، لم يكن يرفض أو يمنع بل كانت مهمته اعطاء أو رفض التصريح بالبيع وهو أمر لم يعتبر قراراً سياسياً بل هو مجرد اجراء ذى طابع تجارى بحت. وكان الرقيب يقوم بتوضيح الأمر بجدية تامة فكان يؤكد دون أدنى سخرية بأنه يمكنه اعادة تصدير نسخ « لوموند » إلى مصدرها ، وهو أمر كان سيضيف إلى الخسارة الناتجة عن وقف البيع تكاليف الشحن . وفى بعض الأحيان ، ولأسباب لم أتبينها تماما حتى هذه اللحظة ، كان يؤجل عملية التوزيع للبيع من ٢٤ إلى ٤٨ ساعة ، هل كان يتوقع فى أن يصدر تصريح للبيع من وزير أو من رئاسة الجمهورية ؟ وهل كان يريد أن يضغط إلى أقصى حد على المبيعات ؟

أود أن أقول أيضا بأن الرقابة كانت تتم على عدة مستويات ، فى المستوى الأول من الرقابة كانت الصحيفة لا يصرح لها بالبيع ولكن الوزارات والأجهزة الرسمية كان لها الحق فى أن تحصل على نسختها (أى عدة مئات من النسخ) ، وفى المستوى الثانى كان قرار المنع يشمل الجميع ، وأخيرا فى المستوى الثالث ـ وهو اجراء استثنائى ـ كان قرار المنع يمتد أيضا إلى النسخ التى ترسل بالبريد فكانت لا تصل للقراء المشتركين . وأذكر بأن هذا كان الحال عندما فرضت على كل من « عباس فرحات » و « يوسف بن خده » وهما قياديان سابقان فى النظام الجزائرى بعد الاستقلال اقامة جبرية وكان ذلك بعد أن سلم الاثنان لبعض الصحفيين فى « لوموند » ووكالة الأنباء الفرنسية ومجلة جون افريك) نداء ينتقد نظام الحكم (لوموند بتاريخ ١٢ / ٣ / ١٩٧٦) .

ويأتى هنا السؤال : ماذا كان يستوجب فرض الرقابة ؟ لا أدرى ، هل كان الرئيس بومدين هو الذى يعطى توجيهات فى هذا الأمر أم أن الرقيب كان يحاول حماية نفسه وذلك بمنع كل ما يمكن أن يراه على غير هوى رئيس الدولة ؟

لذلك ، فإن أية معلومة تختص « بأحمد بن بلا » أول رئيس للجزائر بعد الاستقلال وقد أزاحه بومدين عن السلطة فى انقلاب عسكرى بل حتى مجرد ذكر اسمه كان من الممكن أن يؤدى إلى منع بيع الصحيفة . وكان نفس الأمر ينطبق على « سى حمزة بو بكر » رئيس مسجد بباريس وذلك لأن وزير الاعلام طالب ابراهيمى كان يعتبره خائنا وأيضا أى معلومات تأتى من « الرباط » أو من « باريس » و « جنيف » وخاصة تلك التى تتعلق بالشخصيات المعارضة مثل « محمد بوضياف » أو « آيت أحمد » وأيضا بأنشطة أحزاب هؤلاء . لهذا وعندما تتاح الفرصة كان رئيس تحرير « لوموند » ينشر جميع البرقيات من هذا النوع فى عدد واحد لكى يتفادى بذلك مصادرة أعداد متوالية .

كانت المقالات التى يتم النظر إليها على أنها تنتقد أكثر من اللزوم جانبا معينا من سياسة الجزائر وتقدم المعلومات التى تتعلق بالصراع فى الصحراء الغربية وتعبر عن الموقف المغربى أو تفيد بهزيمة منيت بها القوات الجزائرية مثل معركة « أمجالا » فى فبراير ١٩٧٧ كل هذه الأنباء كانت تخضع لقلم الرقيب . والحق يقال بأنه عندما كانت قوات جبهة « البوليزاريو » تنتصر فى معركة ما كان الجانب المغربى يقوم من جهته بمصادرة الصحيفة . وفى رأيى فإن اجراءات المصادرة هذه كانت غير منطقية ولا جدوى لها ، ذلك لأن الأغلبية العظمى من قراء « لوموند » كانوا يستمعون إلى الأخبار فى اذاعة « آر ـ تى ـ أف » وأيضا الـ « بى ـ بى ـ سى » البريطانية ومحطات الاذاعات المغربية والتونسية وبالتالى كانوا ملمين تماماً بما يحدث . هذا بالاضافة إلى أن المقالات المصادرة فى الدول الثلاث كانت تصور وتوزع سراً داخل الادارات وكان قرار المصادرة يؤدى إلى أن يهرع السفراء إلى الاتصال بى تليفونيا عندما لا يحصلون على صورة من المقال ، فكانوا يطلبون منى اعطاءهم فكرة عامة عن مضمون المقال قبل أن يبادروا بالاتصال بزملائهم فى باريس لكى يقرأوا عليهم المقال الذى تمت مصادرته .

فى مثل هذه الظروف الصعبة قامت زوجى « كلودين رولو ـ بالتا » باسهام مفيد للغاية فى عملى كمراسل ليس فقط عن طريق اقامة حفلات استقبال وانما أيضا بإسهامات مهنية . وكانت تقول ببشاشة أنها كانت « نصف ـ لوموند » وبعد مرور عام كانت الـ « بى ـ بى ـ سى » قد طلبت منها أن تكون مراسلة لها .

على أى حال ، كانت السلطات الجزائرية لا تولى اهتماما يذكر بالصحافة الأجنبية الناطقة بلغات غير الفرنسية والعربية ، أعنى بهذا أن المعلومة التى قد تصادر من أجلها صحيفة « لوموند » كان من الممكن أن تمر دون أية مشكلة فى صحف أخرى أجنبية مثل « تايمز » و « فاينا نشيال تايمز » والنشرة الانجليزية لوكالة رويتر ووكالة الأسوشيتدبريس واليونايتد برس والنشرة الأسبانية لـ « ايفى » والايطالية لـ « آنسا » EFFI-ANSA .

لنعد إلى زوجى كلودين روللو ، عندما كانت تقام حفلات استقبال رسمية أو مآدب عشاء فى المدينة وحفلات كوكتيل فى الصالونات ، كانت السيدات (وأحيانا أيضا الرجال) يتكلمون معها بحرية أكبر مما كانوا يتكلمون بها معى ، ولهذا كانت مصدرا ثمينا للحصول على المعلومات ، هذا بالاضافة الى أن الذين كانوا يريدون توصيل رسالة خاصة لى أو خبر غير عادى يلجأون اليها ، مع التحاشى علنا عن مقابلتى طوال السهرة مراعاة لامكانية تواجد عميل للأمن العسكرى فى السهرة .

وهناك عامل آخر سهَّل لى معرفة البلاد ويسر مهمتى وهو السماح للصحفيين فى التنقل بحرية ودون تصريح مسبق ، وهو ما لم يكن مسموحا به للدبلوماسيين ، وذلك فى جميع البلاد باستثناء منطقة « تندوف » منذ ١٩٧٦ بسبب الصراع الصحراوى ، وكان معظم المبعوثين الخاصين الأجانب الذين لم يسبق لهم القدوم إلى الجزائر يظنون بأن المراسلين غير مسموح لهم الابتعاد عن العاصمة . وفى الواقع وعلى عكس ما كان يقال فإن الجزائر لم تأخذ بالنموذج السوفيتى بقدر ما كانت تستلهم من تجربة « تيتو » اليوغسلافية وتجربة « نهرو » الهندية . وفى رأيى فإن « الخيار الاشتراكى » الذى لجأ اليه نظام « هوارى بومدين » كان مزيجا من القومية الجزائرية الصرفة ، ومن الاسلام الذى تسيطر عليه النزعة التحررية على طريقة « أتاتورك » ، ومن البيروقراطية التى ورثتها البلاد من الاستعمار الفرنسى ، ومن اشتراكية العالم الثالث على الطريقة اليوغسلافية ، وأخيرا من نظام يعتمد على « الشطارة » لحل المشاكل كما هو معروف فى دول حوض البحر المتوسط .

ولن يكتمل هذا السرد الا إذا تكلمت عن علاقتى بالرئيس « بومدين » . فخلال السنوات الخمس التى قضيتها فى الجزائر كانت لى مقابلات معه امتدت إلى أكثر من ٥٠ ساعة ، وهو سجل هام إذا عرفنا أن العديد من السفراء لم يقابلوه الا عند تقديم أوراق اعتمادهم أو عند رحيلهم كما أنه لم يقابل أيا من المراسلين .

وقد شملت هذه المقابلات أحاديث رسمية وأحاديث « خارج » النمط الرسمى ـ أى على الطريقة الأمريكية ـ كما كان يحلو له أن يسميها . وكانت بعض هذه اللقاءات بمثابة أحاديث حرة للغاية ، تناولت شئون الجزائر والمغرب والعالم العربى والاسلامى والعلاقات بين الشمال والجنوب ، وعند قدومى إلى الجزائر فى ١٩٧٣ ، لم أكن قد تعرفت على « بومدين » أما هو فعلى عكس ذلك كان يقرأ بنشاط ويقظة صحيفة « لوموند » التى كان يرسلها له « محمد بدجاوى » سفير الجزائر فى باريس . وفى أبريل ظهر كتابى « السياسة العربية لفرنسا » وكان أول لقاء لى معه فى بداية شهر سبتمبر قبل عقد المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز بأيام قليلة .

ووفقا للبروتوكول ، تكلمنا ضمن عدة أشياء ونحن جالسون فى الصالون ، بينما انهمك المصورون والصحفيون التابعون لهيئة الاذاعة والتليفزيون الجزائرية فى تسجيل المقابلة ثم توجهنا إلى مكتبه حيث دعانى إلى الجلوس فى حجرة صغيرة لم يكن فيها غير مقعدين ، وفيما بعد علمت بأن هذا كان تقديراً مميزاً لى إذ لم يكن يخص به سوى الأصدقاء أو الأشخاص الذين يوليهم اهتماما خاصا . وكان « الدكتور. عميمور » المسئول عن قسم الصحافة بالرئاسة ، قد اضطر إلى الجلوس إلى الخلف قليلا ، نظرا لعدم وجود مكان ، وكانت هذه المرة الأولى والأخيرة التى حضر فيها احدى مقابلاتنا .

وكنت على علم بأن « بومدين » لا يتكلم خلال مقابلاته الرسمية إلا بالعربية ، فقلت له بأن ذلك أمر لا يزعجنى حيث أننى خلال دراستى فى مدرسة « سان مارك » بالاسكندرية ، فى مصر كنت قد تعلمت اللغة العربية الكلاسيكية وأن كانت غير عصرية . فعلق قائلا : « وللأسف منذ هذا العهد لم يتغير العالم العربى » ، وأضاف بأنه يستمتع بمقالاتى ـ لأنها تجعل القارىء يفهم الدول العربية من الداخل ، وأننى أبدى انتقاداتى دون التشهير بها ، وسكت لحظة ثم قال : « مسيو بالتا : إنكم فعلتم الكثير من أجل الثقافة العربية ، ومن أجل كرامتنا ولقد بدأنا هذا اللقاء بالتخاطب بالفرنسية ، فلنواصل الآن أيضا بالفرنسية » ، وفيما بعد بقى الأمر على هذا النحو .

وكانت هذه اللقاءات عظيمة الفائدة فى عملى الصحفى إذ كانت توضح لى سير البلاد ، وأيضا العلاقات الخارجية الجزائرية ، لأن « بومدين » كان يجيب على أسئلتى بحرية تامة . بل كان يفعل ذلك بروح المداعبة وهو أمر

كان من الصعب على الذين لا يعرفونه أن يتصوروه نظراً لسمعته الحقيقية كشخصية صارمة وجادة .

وهنا سأروى قصة قد تبدو موضحة لشخصيته خلال لقاء تم بيننا ونشرته « لوموند » (فبراير ١٩٧٤) ، عندما بلغت الأزمة البترولية ذروتها ، وعشية لقاء صعب كان سيعقد بين الأوروبيين والأمريكيين أدلى لى بهذا التصريح الذى نشر كعنوان فى الصفحة الأولى من « لوموند » عندما قال : « إذا كان الأوروبيون سيرضخون أمام العصا الغليظة الأمريكية فانهم سيمرون على هامش التاريخ مرة أخرى » ، وبعدها بوقت قليل ، وفقا لما أطلعنى عليه الرئيس نفسه وسفير الولايات المتحدة ، فقد لوح « هنرى كيسنجر » بالصحيفة قائلا : « أعتقد يا سيدى الرئيس بأن الصحفى قد شوه كلمتكم » فجاء الرد على هذا النحو : « لا يا سيدى الوزير ، لماذا لا يحق لرئيس دولة أن يقول ما فى باله » .

وكانت هناك ميزة أخرى لهذه اللقاءات : فقد كانت تسمح لى بالاتصال بالعديد من الوزراء الذين كانوا يرفضون عادة الاجتماع بالصحفيين (هذا على عكس ما كان عليه الحال بالنسبة للمغاربة والتونسيين) فكانوا يرون بأن عليهم الاقتداء برئيس الدولة فى معاملتى وأخيراً ، كانت هذه اللقاءات أشبه بقدوة يحتذى بها رؤساء دول المغرب .

ولابد أن اعترف بأننى كنت أكثر حظاً من معظم زملائى الآخرين ، وأن ولادتى فى مدينة « الاسكندرية » من أم مصرية مع معرفتى باللغة العربية ومعرفتى الجيدة للعالم العربى وايران وتركيا والدين الاسلامى ، كل هذا قد أسهم كثيراً لكى اتمتع بمثل هذا الحظ وليس فقط فى الجزائر بل أيضا فى سائر دول المغرب والمشرق على السواء . ففى هذا الوقت كان هذا ما منح ميزة خاصة لصحيفة « لوموند » بفضل زملاء مثل « ايريك رولو » و « جان جيراس » اللذين ولدا أيضا فى القاهرة .

أعتقد أيضا بأننى كنت محظوظا للغاية بالنسبة لمن سبقنى ، فقد عملت فى الجزائر خلال أزهى مرحلة مرت بها بعد الاستقلال ، عندما كانت تبنى مؤسساتها على الصعيد الداخلى (الميثاق الوطنى ثم الدستور والجمعية الوطنية) وتعمل عى تنمية البنيات التحتية لاقتصادها معتمدة فى ذلك على الازدهار البترولى المفاجىء ، والتوسع فى السياسة الخارجية ، (قمة دول عدم الانحياز ، والقمم العربية وخاصة « القمة الأولى للدول العربية

المصدرة للبترول » وقيام الجزائر فى الأمم المتحدة بطرح فكرة النظام الدولى الجديد .. إلخ) ، كنت محظوظاً لأننى عدت إلى باريس فى سبتمبر ١٩٧٩ لكى يكلفنى « لوموند » بالذهاب إلى طهران حيث قمت بتغطية الثورة الايرانية ، وهى أحد الأحداث المؤثرة فى هذا القرن ، وبذلك لم يمكننى الكتابة عن فترة النزاع الأخير التى مر بها حكم « بومدين » .

وخلال السنوات الأخيرة ، سئلت كثيراً عما إذا كنت قد لمست خلال اقامتى فى الجزائر بوادر تشير إلى التنبؤ بانفجار العنف الاسلامى كما شهدنا ذلك منذ بداية التسعينات (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) وكان من السهل اعادة كتابة التاريخ بعد فوات الأوان ، ولهذا سأكتفى فى اجابتى بما كتبته من ملاحظات فى مقالاتى التى نشرت فيما بين (١٩٧٣ ـ ١٩٧٨) .

وفى الواقع ، كان « بومدين » قد تغاضى عن بعض الصفقات المشبوهة التى قام بها بعض الوزراء ولكن فى عهد « الشاذلى بن جديد » انتشرت ظاهرة الفساد على نحو لم يحدث من قبل ، ومع ذلك فمنذ ١٩٧٣ كان من الممكن أن نلمس بعض بوادر الاستياء . فقد قال لى أحد الموظفين عند الاستقلال كنا متساوين جميعا فى الفقر ، واليوم كيف يمكن لوزير أصله مثلى من مدينة « وبيسه » وزميلى فى الكفاح المسلح أن يملك فيللا فى القاهرة وأخرى هناك فى بلده » . وفى مقال يتناول الوضع الاقتصادى « لوموند ٢٠ أبريل ١٩٧٤) كنت قد سجلت للجزائر آفات ثلاث : البطالة ، وتفشى جرائم الأحداث ، و « قصور جبهة التحرير الوطنى » .

كانت هناك أيضا مشكلة أخرى : الطريقة التى طبقت بها سياسة التعريب ، وهو موضوع خصصت له العديد من المقالات ، واحدة من هذه المقالات بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٧٤ . حقا إن بومدين كان يريد أن يجعل من اللغة العربية « لغة الحديد والصلب » وكان « مصطفى الأشرف » وزير التربية يتطلع إلى إحداث تجديد فى علم أصول التدريس (عالم التربية : ديسمبر ١٩٧٧) ولكن مع ذلك كانت الأغلبية من كوادر التعليم تأتى من المشرق وكان مستواها ضعيفاً . هذا بالاضافة إلى أن معظم المصريين والسوريين منهم كانوا من الأخوان المسلمين ، وكنت قد تناولت هذا الموضوع مع « بومدين » الذى أبدى بعض الضيق وقال : « أعرف ذلك ولكن ليس لدينا اختيار » ، فلابد من التعريب !

وفى نهاية ١٩٧٤ ، صدر منشور موقع من قِبل « انصار الشورى » جاء فيه : « إن مبادىء الاسلام تداس بطريقة فاضحة .. إننا نشاهد تدهوراً فى الأخلاقيات العامة وفى السلوكيات مع تفشى الفساد والتبذير وتعاطى الخمور » ، وكان المنشور يطالب أيضا « بدستور جديد .. يتوافق مع تعاليم الاسلام » ، وكنت قد أشرت إلى هذا المنشور فى مقالين تحت عنوان « نقطة التحول الاشتراكى فى الجزائر » . كان المقال الأول بعنوان « حرب العصابات للبورجوازية » ، والثانى « استراتيجية جديدة » (لوموند فى ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ ديسمبر ١٩٧٤) .

ومع ذلك ، فاننى أعترف بصراحة : بأننى لم أكن أتصور لحظة ما بأن الوضع يمكن أن يتأزم إلى ما أصبح عليه فى ١٩٩٤ أى بعد ٢٠ سنة . ففى ١٩٧٩ وكنت عائداً من ايران ، أرسلتنى الصحيفة لاجراء تحقيق صحفى فى دول المغرب العربى ، فرأيت التأثيرات الناتجة عن الثورة الايرانية تبدو أكثر وضوحاً فى تونس والمغرب عما كانت فى الجزائر ، وقد جرت أول انطلاقة للعنف الأصولى فى أغسطس ١٩٨٥ عندما قامت عناصر من الإسلاميين بشن هجوم على احدى الثكنات الحكومية وانضم « مصطفى بويعلى » إلى رجال المقاومة وقد قتل فى يناير ١٩٨٧ .

وكان هناك عامل آخر ساهم فى أزمة الجزائر وهو التزايد السكانى فقد ارتفع عدد السكان فى الجزائر من ١٠ مليون نسمة فى ١٩٦٢ إلى ٢٦ مليون فى ١٩٩٢ . وكان « بومدين » يجرى المقارنة بين التطور الذى طرأ على السكان فى الجزائر والذى حدث فى فرنسا منذ ١٨٣٠ ليقرر بأن البلاد ما زالت لم تصل بعد إلى حالة التشبع السكانى . وبالتالى كان ضد مشاريع تنظيم الأسرة ، كما كان يؤكد بأن الحل يكمن فى التنمية ، وكنت قد ذكرت له ما مر به جمال عبد الناصر : فبعد أن كان يردد فى خطبه نفس الأفكار اضطر فى نهاية الأمر إلى الاعتراف بأن الحد من المواليد من صميم مسئوليات الدولة حيث أن الزيادة السكانية تبتلع ما تحققه التنمية من انجازات ، ولم يقتنع « بومدين » بهذه الضرورة الا قبل وفاته بفترة قصيرة وبعد فوات الأوان .

وأود أن أختم هذا السرد لبعض التأملات بسؤال : لو كانت الصحافة الجزائرية صحافة حرة منذ بداية السبعينيات هل كانت الجزائر ستصل إلى الوضع الذى أصبحت عليه اليوم بعد مرور ربع قرن ؟

■ المناقشة :

● **سمير قصير :**

أعتقد أن فرنسا تعتبر الجزائر جزءا من الشئون الفرنسية ، وهذا سر الاهتمام الذى يبديه الرأى العام والدوائر السياسية والاعلامية فى فرنسا بالأحداث الداخلية للجزائر . ولكن الرؤية الفرنسية ـ أحيانا ـ لا تتفق مع واقع الحال فى الجزائر ، فمثلا تصر الصحف الفرنسية على تقسيم الجزائر إلى أربع فئات لا يمكن أن تلتقى : الجيش ، المرأة ، القبائل البربرية ، الاسلاميون . مع أنك فى الواقع قد تجد امرأة بربرية متزوجة من رجل عسكرى ، وهو من أصل عربى ، وأطفالهما مسلمون . وسؤالى : هل لمست هذا التناقض بين الرؤية الفرنسية للجزائر والواقع الجزائرى ؟

● **أكرم بلقايد :**

أتذكر سنوات السبعينيات ، حين كنت طفلا ، أذهب لشراء « لوموند » لوالدى ، وأتذكر حالة التشوق لقراءة الصحف غير الجزائرية وبالأخص ما كان فرنسيا ، وهذه هى ملحوظتى الأولى .

وملاحظتى الثانية : أن واجب الصحفى تجاه الأزمة الحالية للجزائر ـ أن يكتشف جذورها فى عهد بومدين الذى اتسم بالشمولية والحجر على حرية الرأى والجور على الحريات الشخصية ولعبه بالتناقضات الاجتماعية فمرة يشجع الحركات البربرية ومرة يشجع الأفكار الأصولية .

● **غانية موفق :**

مسيو بالتا ، لقد كنتم شاهدا ممتازا وملحوظا لمرحلة « بومدين » ، وإننى أود أن أعرف : هل تكلمتم مع الرئيس عن الديمقراطية ؟ أننى أطرح هذا السؤال لأننا عندما نقرأ التاريخ الحديث للجزائر بعد الاستقلال فإننا نشعر بالدهشة أمام الغياب الكامل لمطلب الديمقراطية . فقد كانت هناك دائما انتقادات موجهة للنظام الجزائرى تعيب عليه ابتعاده عن الاشتراكية أو الاسلام ، ولكن المطلب الديمقراطى كان قليل الحضور فى الجزائر .

● **رياض بن فاضل :**

أعتقد أن الصحافة الجزائرية ما زالت هى الأكثر انفتاحا فى دول المغرب العربى والأكثر حرية أيضا ، فهى تقوم بعمل حقيقى فى البحث والاستقصاء . وفى رأيى أن هذا موضوع يتطلب مزيدا من التفكير حول هذه الازدواجية حين نجد صحافة تتمتع بنسبة ما من الحرية وفى الوقت نفسه

نجد معها مجتمعا مكبوح الزمام . وعلى هذا أقول إن حرية الصحافة اليوم لم تعد ضمانا كافيا للديمقراطية .

● **بول بالتا :**

سأحاول أن أجيب على بعض الأسئلة وذلك بطرح جوهر موقف الصحفى وهو يواجه الأحداث وهو يواجه جمهور قرائه . فخلال هذه الفترة التى تناولتها من المنظور الفرنسى ، كانت الصورة الشاملة للجزائر سلبية تماما ، وكنت غريبا عن الجزائر التى وصلت اليها قادما من مصر ، ولم أكن أعرفها جيداً قبل أن أعمل بها ، ويمكن أن أقول بأنه إذا كان نظام « بومدين » قد تضمن أموراً سلبية عديدة الا أنه نجح فى انجاز أمور هامة . وكانت مشكلتى اذن تتمثل فى أن أقول لقرائي الفرنسيين « إن الجزائريين ليسوا شعبا تافها كما تظنون » إذ كان العديد من الفرنسيين يعتقدون بأن الجزائريين لن ينجحوا فى التحكم فى أمورهم ومشاكلهم . ومن هذا المنطق ربما كنت ـ نوعا ما ـ أعمل عكس التيار . فقد كان يقال عنى : « بالتا باع نفسه لبومدين » . ومن جهة أخرى كان لى ضميرى وطريقتى الخاصة فى رؤية الأمور . صحيح كانت بعض الأمور تصدمنى سواء كانت تلك التى تتعلق بالرقابة أو بالثورة الصناعية أو بالثورة الزراعية وقد تكلمت عنها . ولكن مع كل هذا ، لم يكن كل شىء سلبيا ، وكنت أجتهد فى آن واحد فى اظهار الجانب الايجابى من الأمور فى الجزائر على الأقل للقراء الفرنسيين والجزائريين ، وأيضا ما كان يبدو لى مزعجا وغير طبيعى فى النظام . ومثل هذا المنهج فى العمل الصحفى كان يتطلب منى ايجاد التوازن بصفة مستمرة وهو أمر لم يكن من السهل تحقيقه دائما . ولكنى أود أيضا أن أقول بأننى أؤمن تماما بأن هذا هو شرف مهنتنا .

أخلاقيات الصحافة والمأساة الإنسانيّة

رولى روزن
Rolly Rosen

كانت صبيحة يوم الأحد حين دق جرس الهاتف على مكتبى ، كما يدق عادة فى ذلك اليوم من كل أسبوع .

حملت لى الأسلاك من الطرف الآخر الصوت المألوف الذى توقعته . كان رئيس التحرير يحاول أن يعرف موضوع المقال الذى أكتبه للأسبوع التالى . ثم قال : هل تتذكرين تلك القصة التى نشرت فى عدد الأسبوع الماضى عن الفتاة الفلسطينية التى قتلت داخل زنزانتها فى سجن القدس ؟ أجبت : نعم أننى كنت فى ذلك الوقت لا أتذكر الا القليل عنها . أضاف : « محرر الحوادث لديه كل التفصيلات فقد أكتشفت الشرطة ما حدث . اتضح أن الفتاة قد قتلت على يد سجينة أخرى . اريدك أن تكتبى فى هذا الموضوع ، ابحثى عمن تكون هاتان الفتاتان وما الذى حدث بالضبط .. تحرى عن كل شىء . أجبت : وهو كذلك . بدأ الموضوع مألوفا ، فهو من نوعية المقالات التى تدور عن فلسطينى وجد قتيلا فى مركز شرطة . لم تكن تلك الأحداث متواترة ولكننى مع ذلك تعاملت مع الكثير منها ، فقد تناولت من قبل قصص الأطفال الفلسطينيين الذى يقتلون على أيدى الجنود الاسرائيليين أو قصص الأسر الفلسطينية التى تدمر السلطات منازلهم .

كان ذلك فى سبتمبر ١٩٩١ ، وقد قاربت الانتفاضة على نهاية عامها الرابع . وكانت جريدتنا الأسبوعية اليسارية المناهضة بقوة للاحتلال تنشر المزيد من هذا النوع من القصص . بدت القصة بمثابة مأساة جديدة وبدأت أفكر فيما تنطوى عليه من معان بعد أن انتهيت من المكالمة الهاتفية .

وقد أدركت أننى كنت مخطئة . فهى فى الواقع نوع من الموضوعات لم أعهده من قبل . إنها لا تندرج تحت التصنيف المألوف لموضوعات عن

« محتلين اسرائيليين مقابل ضحايا فلسطينيين » ، وهو التصنيف الذى طالما اندرجت تحته مقالاتى على نحو أو آخر .

فأنا ازاء فتاة فلسطينية قتلتها فلسطينية أخرى . ما الذى يمكننى كإسرائيلية أن أكتبه عن شىء كهذا ؟ هل اطرح الموضوع جانبا باعتبار أنه مسألة فلسطينية داخلية لا علاقة لها بما أكتب . يبدو ذلك موقفاً غير أخلاقى من المنظور الصحفى .

لذا قررت أن أمضى فى تناول الموضوع وأن أتعامل مع التساؤلات كلما عنت لى .

كان أول ما قمت به هو الاتصال بالمتحدثة باسم الشرطة محاولةً تحديد موعد مع المحقق الذى توصل إلى حل القضية . لم أكن على يقين من رد فعلها ، فعادة تشعر الشرطة بعدم الارتياح ازاء الصحفيين الذين يتطفلون على أوضاع مراكز الاعتقال . ولدهشتى ، أبدت المتحدثة ترحيبا واستعدادا للمساعدة ووافقت فورا على السماح لى بالتحدث إلى من أريد . وسرعان ما أدركت السبب حينما ذهبت إلى مركز الشرطة فى اليوم التالى . كانت الشرطة فخورة بالتوصل إلى معرفة الجانى ، وكانوا يتوقعون أن يحتل اسم المركز الصدارة فى الصفحة الأولى للصحيفة المحلية ، مع اشارة إلى ذكاء وفطنة فريق العمل . وبالطبع ، كنت أعلم منذ البداية أنه لن يتحقق لهم ذلك ، وهنا كانت معضلة أخرى . هل أخبرهم بذلك وأفسد عملى بنفسى ؟ وهل هو مقبول من الناحية الأخلاقية أن أتحدث اليهم كما لو كنت فى صفهم ، وأنا أعلم يقينا أنى لست كذلك وأن تعاونهم معى مبنى على افتراضات لا أساس لها من الصحة ؟

لم تكن معضلة بسيطة ، مثلها مثل المعضلات الأخرى التى واجهتنى فى التعامل مع هذا الموضوع . فهى كلها معضلات عادة ما تواجه الصحفى الاسرائيلى الذى يكتب عن المناطق المحتلة . فالمجتمع الاسرائيلى مجتمع صغير والافتراض العام هو « أننا هنا جميعا ضد عالم معاد » . وهذه حقيقة بمعنى من المعانى . فأنا أيضا اسرائيلية ، أهتم بأمن بلادى بل أديت الخدمة العسكرية الا أنها من ناحية أخرى ليست حقيقة ، فأنا ضد الاحتلال ، واختلف مع ضباط الشرطة الذين تتمثل مهمتهم فى التحقيق مع الفلسطينيين الذين يتم القبض عليهم لأسباب تتعلق بالانتفاضة . ومن ثم فهى مسألة ينبغى لى أن أتعامل معها باعتبارى اسرائيلية معارضة ، ولكننى

مع ذلك أدين بالولاء لبلادى ، لا اتجاوز الحدود ولكننى رغم ذلك لا أغضب القراء . فهو توازن دقيق ، توازن طالما كافحت من أجل الحفاظ عليه ، كما هو الحال فى هذا الموضوع أيضا .

كانت هذه على أية حال الأفكار التى دارت بخلدى وأنا أجلس فى المكتب الصغير فى قسم الشرطة مع كاميل سابا المحقق الذى توصل لحل القضية . كان يروى لى قصة « شفا المقوصى » أو « المتوفاه » وفقا لمصطلحات الشرطة التى سرعان ما بدأ يستخدمها . قال أنه قد تم القبض عليها فى يوم الأربعاء بعد أن رشقت عربة اسرائيلية بالحجارة فى وسط ضاحية يهودية . كان ذلك أمرا غير عادى إذ عادة ما يهاجم الفلسطينيون السيارات الاسرائيلية التى تمر فى ضواحيهم حيث يسهل عليهم بعد ذلك الهرب . الا أنه من الواضح أن « شفا المقوصى » لم تكن تنوى الهرب . كانت من قرية تقع على مقربة من الخليل ، إلا أنها ـ وفقا لما قاله المحقق ـ كانت قد قضت الليالى الثلاث السابقة على اعتقالها فى تل أبيب مع صديق لها . وكان هذا بالطبع أمراً غير مقبول اجتماعيا فى قريتها . وحينما سئلت أثناء التحقيق عن السبب فيما فعلت أجابت بأنها كانت تسعى إلى أن يتم القبض عليها فتصبح بطلة من أبطال الانتفاضة إذ كان هذا هو السبيل الوحيد الذى هداها اليه فكرها لتهرب من غضب عائلتها إذ بدا لها أن السجن الاسرائيلى أكثر أمنا من منزلها .

هكذا جاءت « شفا » إلى مركز الاعتقال ، وأضاف « سابا » أن زميلات « شفا » فى الزنزانة قلن انها ـ كانت طوال الأيام الأربعة التى قضتها فى السجن ـ تبدو عليها علامات الذعر الشديد وكانت كثيرة البكاء ، بل أخبرتهن أنها تخشى عمها إذ كانت على يقين من أنه سوف يقتلها بمجرد أن تقع فى قبضته .

وفى مساء يوم الأحد تم استدعاؤها إلى غرفة التحقيق ، وعند عودتها ، سألتها زميلة الزنزانة « مى وليد غسان » التى كانت فى انتظار المثول أمام المحكمة بعد أن طعنت سائحا ايطاليا قبل ذلك بأسابيع ـ سألتها عما دار فى التحقيق وما إذا كان قد طلب منها التعاون مع الشرطة ، ولما كانت « شفا » فتاة قروية ساذجة تفتقر إلى الحنكة السياسية ، فقد أومأت بالايجاب بل أخبرتها أنها وافقت بعد أن حصلت على تعهد بتحسين أوضاعها إذا

ما فعلت . وبناء على ذلك ـ كما يقول المحقق ـ اعترفت « مى وليد » لاحقا أنها قررت قتل « شفا المقوصى » لتمنعها من الاضرار بمناضلى الانتفاضة . وعلى حد قول « سابا » عرفت « مى » كقاتلة محترفة ، إذ كان من الصعب تصور أنه بامكان فتاة تبلغ من العمر ١٧ عاما أن تتصرف بمثل هذا البرود وتلك القسوة .

ومضى « سابا » يقول إن « مى » كانت مصابة بالصرع وفى كل يوم كانت تتناول أقراصا وصفها لها الطبيب . كانت « مى » تعلم جيداً إنها إذا ما تناولت أكثر من قرص واحد فإن هذه الاقراص سوف تجعلها تروح فى سبات عميق .

ولسبب ما ، فقد أخفت معها بعضا من هذه الأقراص . وأثناء الليل حينما عاودت « شفا » البكاء قدمت لها مى كوبا من الماء بعد أن أذابت فيه بعضا من هذه الأقراص . وبعد أن استسلمت « شفا » وباقى زميلات الزنزانة للنوم صعدت مى إلى فراش « الخائنة » وخنقتها حتى ماتت .

ويتوافق تشريح الجثة مع كل ما جاء فى رواية « سابا » التى قصها علىَّ بكل الفخر . ومن بين احدى عشرة نزيلة فى الزنزانة كان « سابا » يشك منذ اللحظة الأولى فى « مى وليد غسان » التى اعترفت أثناء التحقيق . وسألت سابا : وفعلت ذلك لأسباب وطنية ؟ هكذا . . تقتل فتاة أخرى ؟ ! أجاب سابا بأنه لا يمكنه التحقق من ذلك . فالدوافع الوطنية عادة ما تكون غطاء لأسباب أخرى . وأضاف « سابا » والأدهى من ذلك أن قصة « مى » لا تختلف كثيرا عن قصة « شفا » ، فقد جاءت هى الأخرى من أسرة معدمة ومن أبوين منفصلين حيث يعيش الأب فى الولايات المتحدة ، بينما تزوجت الأم من آخر . وحينما طعنت « مى » السائح الايطالى ، كان ذلك بعد أسابيع قليلة من عدم تمكنها من الحصول على تأشيرة السفر للولايات المتحدة إذ كانت تأمل فى اللحاق بوالدها . رفضت القنصلية الأمريكية فى القدس منحها التأشيرة على أساس أن والدها لا يملك ما يكفى لاعالتها . وفى خضم حالة اليأس التى انتابتها ، طعنت السائح الايطالى « ليعرف الجميع حجم غضبها » على حد قولها .

هذه هى إذن القصة « فتاتان تشعران بالتعاسة لأسباب شخصية او عائلية ، فأصبح السعى للبطولة هو السبيل الوحيد لديهما للتخلص من تعاستهما الشخصية . كان هذا هو الوضع فى الأساس . ثم جاء البوليس

الاسرائيلى مستغلا حالة اليأس تلك ، ليكسب متعاونين جدداً ، فيرسل الفتاة حديثة التجنيد التى تبلغ من العمر ١٥ عاما إلى زنزانة تحفل بمناضلى الانتفاضة . وبالطبع لم ير « سابا » غضاضة فى ذلك : فالشرطة بذلك تؤدى دورها لمصلحة دولة اسرائيل . ولكننى أيضا اسرائيلية ومع ذلك رأيت المسألة من وجهة نظر مختلفة ، وأصبح ذلك أكثر وضوحا فى اليوم التالى فى مكتب الاعلام الفلسطينى الذى طالما تعاملت معه خلال السنوات الثلاث الماضية بحكم عملى فى المناطق إذ لم تكن المرة الأولى التى أعمل فيها مع المكتب فلغتى العربية ضعيفة على أية حال ، ومع استمرار الانتفاضة أصبح من غير المستحسن أن يقوم الصحفيون الاسرائيليون بالسفر بمفردهم إلى المناطق المحتلة ومن ثم ، يصحبنى عادة أحمد أو ناصر أو حكم أو نبيل ، ويعدون اللقاءات ويعرفون الناس بى كاسرائيلية فاضلة ويقومون بالترجمة . ولما كنا قد قضينا معا أياما كثيرة فى المناطق ، فقد صرنا أصدقاء وتزاورنا منزليا . وأتصور انهم تقبلونى كاسرائيلية لأننى أؤيد قضيتهم . لكن فى هذه المرة حيث كان مقررا أن يصحبنى نبيل إلى منزل آل « شفا » فى قرية بيت عولا بدا متشككا . سألنى : « لماذا تكتبين عن هذه القضية ؟ » كان يريد أن يعرف . فأنا اسرائيلية اتطفل على مسألة فلسطينية حساسة : مسألة المتواطئين الذين يخلقون عدم الثقة ويخونون القضية الوطنية . لقد كان الاحتلال ، والحكومة الاسرائيلية هما المسئولان عن هذا الوضع فماذا عسى أن أقول للفلسطينيين عن ذلك ؟

كان ذلك هو ما قصده نبيل حين سألنى عن السبب وراء اهتمامى بهذا الموضوع ، ولم يكن لدى الا اجابة واحدة يمكننى أن أقولها : « إننى أكتب حين يقتل طفل برصاص الجنود ، وأكتب الآن أيضا .. هذا كل ما فى الأمر » استمع نبيل إلى ما قلته ولكن لم تبد عليه علامات الاقتناع سألته : « ألم تكتب الصحف الفلسطينية عن هذا الموضوع ؟ » ففى الموضوعات الأخرى عن ضحايا الانتفاضة والتى أشتركنا سويا فى التعامل معها ، كان نبيل عند رواية التفاصيل عادة يستشهد بما جاء فى الصحف العربية . أما هذه المرة فقال : « لم يكن هناك اهتمام كبير بالموضوع . . ثلاثة اسطر تذكر نبأ مقتلها وانتهى الأمر . أليس ذلك كافيا ؟ كنت أعرف ما يدور بخلده ، ففى الوقت الذى ينتهك فيه الاسرائيليون حقوق الانسان ، فانهم يعرفون جيداً كيف يثيرون ضجة بشأن مثل هذا الموضوع . وحين يقوم الاسرائيليون أنفسهم بمثل ذلك العمل ، فانهم يعرفون جيداً كيف يسكتون الأصوات حتى فى صحفهم نفسها ، فإذا ما كانوا غاضبين إلى هذا الحد من

قتل الأطفال على يد الجنود الا يجدر بهم أن يتصرفوا بنفس الطريقة حين تتسبب بعض الانحرافات فى أيديولوجيتهم الوطنية فى قتل فتاة لأخرى ؟ إذا كانت الايديولوجية الوطنية هى كل ما فى الأمر ، فأنا اسرائيلية فاذا ما ظنوا أنه ليس من المفترض أن تنتقد أهلك فكيف يرونني وأنا أكتب ضد دولتى وأهلى ؟ أكنت مخطئة فى اعتقادى أننا نتفق على الأقل على نفس المثل الديمقراطية الأساسية ؟ لم أجد اجابة ولم أسأل . فلم يكن نبيل ـ الذى بدا متجهما ـ على غير عادته ، مشجعا على فتح مثل هذه المناقشة الصريحة وهكذا ، مضت بنا السيارة فى صمت حتى وصلنا إلى بيت عولا قرية « شفا » .

وكما أخبرنا المارة يسكن آل المقوصى على حدود القرية فى منزل صغير يربطه بالقرية طريق ضيق وكان هناك حفنة من الصبية يلعبون فى الطريق الموحل . ولم تكن هناك أى من المشاهد التى اعتدت أن أراها فى حى يقطنه « شهيد » من شهداء الانتفاضة لقى حتفه منذ أيام قليلة . لم تكن هناك أية صور للفقيدة فى مدخل الدار ، ولم يكن هناك زوار يؤدون واجب العزاء لأسرة الفقيدة . غير أن المشاهد الخارجية لحالة الحزن على الشهيدة لم تكن وحدها الغائبة . ففى داخل المنزل نفسه لم تكن هناك أية علامات على الحداد ، فلا بكاء ولا أى مظهر آخر من مظاهر الحزن . كانت الحياة تمضى عادية ، وبدت على الأسرة أمارات الدهشة لوصولنا .

غير أنهم كانوا على استعداد للحديث ، أو بالأحرى كان العم على استعداد . نفس العم الذى كانت تخشاه « شفا » فقد كانت على يقين من أنه سوف يقتلها بمجرد عودتها إلى المنزل .

وقد بدا الرجل وكأنه كبير العائلة . كان الأب يجلس فى ركن من أركان الغرفة ، ولم ينبس بكلمة بينما مضى العم يروى قصة « شفا » .

قال العم أنه فى ذات يوم من أيام الأسبوع الماضى لم تعد « شفا » من المدرسة على غير عادتها فقد كانت فتاة صالحة ، بدأ الأهل يسألون عنها ، فقالت زميلاتها أنها استقلت سيارة مع شخص غريب فى طريق العودة من المدرسة .

قال العم : « إننا على يقين من أنها خطفت ، فلم تكن لتفعل ذلك أبدأ بإرادتها » شرح لى نبيل فيما بعد أنه لم يكن بمقدور الرجل أن يقول إنها

فعلت ذلك بمحض ارادتها والا كان معناه إنها قد خرجت عن طوع العائلة » . ولم يعرف الأهل اين يبحثون عنها . ولكن بعد يومين ـ كما يقول العم ـ أخبرهم مختار القرية أنه تلقى اتصالا هاتفيا من شرطة تل أبيب يفيد أنها اعتقلت هناك بعد أن تم القبض عليها لوجودها داخل اسرائيل دون تصريح وأضاف المختار أنه كان بصحبتها حين ألقىَ القبض عليها شخص يدعى موسى الحاطب EL - HATIB أفاد العم أنه لم يسمع اسمه من قبل . على أية حال ، كان واضحا أن شيئا ما قد حدث . وكما قال نبيل فيما بعد ، فانه فى مثل هذه القرية ، إذا علم المختار وأهالى القرية أن ابنتك قد تم القبض عليها فى تل أبيب فى صحبة رجل ليس بزوجها ، فان الحل الوحيد لاستعادة كرامتك هو أن تقتلها . ولذلك خرج الأب والعم يبحثان عن « شفا » وحصلا على تصريح للذهاب إلى تل أبيب ، ولكن حينما وصلا إلى هناك كان قد تم الافراج عنها . الا أنها لم تعد إلى منزلها . كانا قلقين ، فاتصلا بالشرطة مرة أخرى ، وتلقيا ما يفيد إنها قد تم القبض عليها فى القدس ، ولكن حينما حاولا زيارتها هناك كانت قد فارقت الحياة .

وقد علم الأب بنبأ موتها بأسلوب فج : « ولكنها ماتت » كان ذلك هو الرد الذى تلقاه أبوها من الحارس حينما أخبره أنه يرغب فى زيارتها . عاد الرجل إلى منزله بعد ذلك وانتهت القصة . وفجأة ، قال العم : لقد طلبت من أصدقائى أن يحضروا إلىَّ هذا المدعو « موسى » إذا ما عثر عليه أحد . قالها على نحو لا يدع مجالا للشك كثيراً فى نواياه حينما يلتقى بذلك الشخص . ثم تدخلت الأم فجأة فسألتنا عما إذا كنا نعرف شيئا عن القاتلة . « هى مختلة اليس كذلك ؟ » قالتها بنبرة أمل فى أن تتلقى ما يفيد الايجاب . قلنا إننا لا نعلم فبدا عليها الاحباط ، وقالت : من المهم للغاية أن تعرف ذلك لأنها إذا كانت مختلة يمكننا أن نخبر أهل القرية بذلك . لقد تبين أن قرية بيت عولا قد علمت أن « شفا » قد قتلت لأنها كانت متواطئة ، وقد حفرت على جدران السور المحيط بمنزل آل « شفا » عبارات بهذا المعنى .

قالت أخت شفا : « انهم يهينوننى فى المدرسة ، يقولون إن أختى كانت سيئة السمعة ، كانت على علاقة ببعض الرجال وكانت خائنة » كما أن أهل القرية كانوا قد أعلنوا رفضهم لدفن « شفا » فى مقابر القرية وبالطبع كان كل شىء سوف يتبدل إذا ما اتضح أن القاتلة مختلة . وبدا ذلك وكأنه الأمل الوحيد . ورجتنا الأم قبل مغادرتنا أن نخبرها إذا ما توصلنا إلى شىء من هذا القبيل ووعدناها بذلك .

كانت الأجواء كلها غريبة ، كان هناك شيء غريب ، ولم يكن ذلك الشيء مجرد المظاهر الخارجية لحالة الحداد وقد أكد نبيل ظنوني . « إنهم مرتاحون إلى ما آل إليه الأمر فأنا على يقين كامل أنهم كانوا سيقتلونها إذا ما عادت اليهم . لقد رفع ما حدث الأمر عن كاهلهم » .

ومن وجهة نظرى الشخصية فإن عبارات مثل شرف العائلة الذى يهدر لخروج الابنة مع فتى هو مفهوم غير ذى علاقة بالموضوع بالمرة . ولكن هل لى أن أفرض قيمى الغربية على مجتمع يرفضها ؟ بامكانى بطبيعة الحال أن انتقدهم على هذا الأساس مدعيةً أن قيمى ينبغى أن تكون عالمية . وإلى حد ما فأننى فعلا اعتقد من حق كل فتاة أو امرأة أن تحيا حياتها وفقا لاختيارها الحر . ففى عالمى الخاص لا يوجد مجال للتشكيك فى هذه البديهية ، ولكن ما هى حدود شرعيتها فى ضواحى بيت عولا ؟ أليس اصرارنا الغربى على ضرورة أن ترقى دول العالم الثالث إلى منظومتنا القيمية الليبرالية تعبيرا عن امبريالية قيمية ؟ هل أفرض قيمى على مجتمع لا أنتمى إليه ولا أعرف عنه الكثير وليس من حقى انتقاده ؟ لم تكن هناك اجابات سهلة على هذه الأسئلة ، ولم تكن تلك الأسئلة هى وحدها التى ظلت تدور بخلدى . كان هناك أيضا سؤال عن الكيفية التى يعامل بها المتواطئون من جانب أهل القرية الذين استغلوا تلك الواقعة المؤلمة ليلطخوا سمعة الأسرة المكلومة . كانت كل هذه مؤشرات على مسئولية جماعية . وقد شعرت إننى فى عالم لا أعرفه ، ومرة أخرى لم أكن أدرى كيف أتناول هذا الموضوع . فإذا ما كان لى أن أعبر عن انتقاداتى ، ألم يكن فى ذلك دعما لليمين والعنصريين الاسرائيليين الذين يدعون أن العرب لا يعنون بأبنائهم على أية حال وأنهم شعب بدائى وهمجى ؟ لقد كان الأمر معقداً فى مجمله ، وأزداد تعقيداً فى اليوم التالى فى اللقاء الأخير الذى كان من المقرر أن أعقده من أجل كتابة هذا الموضوع . كان يوم الأربعاء ، ولم يبق سوى يوم واحد على موعد تسليم المقال . كانت لا تزال هناك حلقتان مفقودتان : « مى وليد القاتلة » و « موسى الحاطب » الصديق المفقود . طلبت من نبيل أن يسأل رجلهم فى مخيم الدهيشة وهو مخيم اللاجئين الذى يعيش فيه موسى ، عما إذا كان بالامكان العثور عليه وتحديد موعد للقاء معه وأخبرنى نبيل لاحقا أن الرجل قد ترك لموسى رسالة ولكن لم تكن هناك إجابة . افترضت أن موسى قد توارى عن الأنظار وأنه لن يظهر ، فقضيت اليوم أحاول أن أفهم « مى وليد » . زرت مدرستها وأسرتها ، وقد صدم الجميع إذ لم يتوقع أحد أنها قد تقدم على مثل هذا العمل .

وهنا كان السؤال : ما الذى يجعل فتاة كهذه ، تنتابها فجأة الرغبة فى أن تكون بطلة قومية ؟ أيضا ما نوع ذلك المجتمع الذى يجعل من قتل فتاة بطولة ، ما هى مسئولية اسرائيل عن كل ذلك ؟ ومع حلول مساء يوم الأربعاء ، رأيت أنه قد يحسن بى العودة إلى منزلى لاحاول التوصل إلى أجابات عن كل تلك الأسئلة . غير أنه لم يكن مقدرا لى أن أفعل ذلك .

ففى حوالى التاسعة مساء ، وبينما كنت أستعد للبدء فى الكتابة ، دق جرس الهاتف . كان المتحدث هو موسى الحاطب الصديق المفقود الذى وصلته الرسالة ورغب فى اطلاعى على القصة من وجهة نظره .

بدا فى شدة الذعر والاضطراب ، شاب نحيف ، ذو ملامح صبيانية ، يبلغ من العمر عشرين عاما ويرتدى ملابس من الجينز ، ويتحدث العربية بطلاقة . وبمجرد أن بدأ الحديث بدا وكأنه لا يستطيع التوقف . لقد ظل مختبئاً طوال الأسبوعين الماضيين لأن آل شفا ـ كما قال ـ يتعقبون خطاه ، بينما هو لا يكاد يصدق أن شفا قد ماتت فعلا . كان مرتبكا ومشوشا ، وكذلك كنت أنا حيث كنت واقعة تحت ضغط الوقت فلم يكن أمامى إلا فترة الليل لأكتب مقالى حتى أسلمه فى الصباح وها أنا مع شاب يائس . كان من الواضح أنه فى حاجة إلى مساعدة ولكن أكنت أنا الذى يستطيع أن يقدم تلك المساعدة أم أننى ملتزمة أمام الصحيفة والقراء ؟ كان يرغب فى الحديث ، ولكن فى بعض الأحيان كنت أشعر أنه لا يدرك أنه يتحدث إلى صحفية ، الأمر الذى يعنى أن كل ما قال ربما يمثل للطبع ، ويصبح معلنا على الملأ فى خلال ٢٤ ساعة .

هل ألفت نظره إلى ذلك . هل أدعه يتحدث واستغل حالته ويأسه ؟ وإذا كنت لن استخدم ما يقول هل أذهب إلى منزلى وانتهى من عملى فى الموعد المحدد ؟

لم تكن لدى اجابة ، ولم استطع المغادرة على أية حال . فمكثت وأستمعت محاولة أن أجد بعض المعانى للوقائع المتناثرة المشوشة التى كانت تندفع فيه . كان ابنا لأسرة فقيرة من أسر اللاجئين ، وقد تم القبض عليه حين كان فى الخامسة عشرة فى حادث سرقة صغير ، وتعهد البوليس بالافراج عنه إذا ما تعاون معهم . وهكذا أصبح من المتعاونين مع الشرطة وإن لم يصبح من المهمين لديهم . فقد كان ضمن مجموعة تجار المخدرات وصغار اللصوص وما شابه ذلك . ومن هنا تعرف إلى « شفا » فمن الواضح أن عمها كان ضمن هذه المجموعة .

وقد التقى بها مرات قليلة فى منزلها ، فشعر بعاطفة قوية نحوها منذ البداية ، وقد روى لى أنهما قد تبادلا عبارات قليلة ، حتى جاء ذلك اليوم منذ أسبوعين حينما ذهب للقاء عمها ، فالتقى بها فى طريق عودتها من المدرسة . عرض عليها فى عفو اللحظة أن يصحبها فى نزهة بالسيارة .

ولم يكن أمراً بسيطا ان تستقل فتاة سيارة رجل لا تعرفه . هذا ما أدركته فى تلك اللحظة ، الا أنه من الواضح أنها تقبلت العرض لسبب ما ، ربما لأنها أيضا كانت تحبه ، أو ربما لأنها كانت قد سئمت حياتها الرتيبة فى تلك القرية البائسة ومع عمها المتسلط . ولم تكن قد زارت اسرائيل من قبل .

وأخبرت موسى بذلك وهى تستقل السيارة فعرض عليها الذهاب إلى هناك كنوع من الاستعراض . وذهبا بالفعل .

كانت روايته عن الأيام التى قضياها سويا فى المدينة الكبيرة قصة شديدة الرومانسية . ولم أكن أدرى هل أصدقه أم لا إذ قال لى نبيل أنه ربما قد أجبرها موسى على الذهاب معه . الا أن رواية موسى هى الرواية الوحيدة التى كنت أملكها فى تلك اللحظة روى لى كيف اعترف كل منهما بحبه للآخر ، وكيف قضيا سويا وقتا ممتعا على الشاطىء . إلا أنه لم يضاجعها (كان مهتما أن يؤكد لى أنه كان يحبها ، وأن الرجل العربى يثبت حبه بأن يلتزم العفة) ـ (وقد أثبتت التشريح صدق رواية موسى حيث تبين أن شفا كانت عذراء) إلا أن اللحظات السعيدة سرعان ما انتهت فقد ألقى القبض عليهما فى اليوم التالى لتواجدهما فى اسرائيل دون تصريح رسمى . وقد اتصلت الشرطة بعائلة « شفا » لاخطارها بالحيثيات . ثم تم الافراج عنهما بعد ثلاثة أيام . أخبرته « شفا » إنها لن تستطيع العودة إلى المنزل فسوف يقتلها عمها . فاقترح « موسى» أن يعقدا قرانهما فوراً ، إلا أنها اعتبرت ذلك غير ممكن ، حيث لم يكن لديهما مأوى يعيشان فيه سويا . قالت أن المهرب الوحيد هو السجن الاسرائيلى وهكذا وفى لحظة يأس ألقت « شفا » الحجارة على السيارة الاسرائيلية حتى يتم القبض عليها ولم يفلح « موسى » فى زيارتها بالسجن ولم تنفع محاولاته لاستغلال كونه من المتعاونين مع الشرطة . وحينما حضر فى اليوم الثالث أخبروه أنها قد ماتت ، ومنذ تلك اللحظة وهو هارب .

وحينما انتهى موسى من روايته كانت الساعة قد قاربت على منتصف الليل . كان يبكى ، ولكننى كنت أعلن أننى إذا لم أذهب إلى منزلى فى الحال ، فلن أتمكن من انجاز العمل وتقديمه فى الصباح فقمت باصطحاب

موسى إلى حيث يختبيء . كان يقيم لدى صديق له يبيت فى دكان فى سوق القدس . تركته هناك وتصورت أن الأمر قد انتهى عند هذا الحد . الا أنه اتصل بى بعد عودتى للمنزل بنصف ساعة وأخبرنى أن آل شفا كانوا فى انتظاره عند عودته عازمين على قتله ، ولا يعلم ماذا يفعل ، فاستنجد بى لأنه لا يعرف غيرى . ولن أروى تفاصيل أحداث تلك الليلة المشهودة . نصحته أن يذهب إلى مكان آخر . كان لدى عمل لابد من انجازه ، الا أنه ظل يتصل بى كل نصف ساعة يبكى ويتحدث عن الانتحار . وأخيراً ، وفى الرابعة صباحا ، دق جرس التليفون مرة أخرى ، كان موسى يتحدث من مرحاض عمومى بعد أن تجرع السم . وأخبرنى أنه يشرف على الموت . وكنت قد جهزت ما يقرب من نصف المقال على الكمبيوتر فى هذا الوقت . الا أنه بدا لى غير ذى موضوع فى تلك اللحظة . ذهبت إلى حيث كان موسى وصحبته إلى المستشفى فتم عمل الاسعافات اللازمة . وطوال ذلك الوقت كان يبكى ويوصى بوداع والدته . كان يحبها ويطلب منها الصفح . بدا كل شيء وكأنه مشهد من أحد الأفلام التركية ، ولم أتصور إننى ألعب دوراً فى مثل هذه الميلودراما .

وحينما أشرفت الساعة على السابعة والنصف صباحا استجمعت شجاعتى واتصلت برئيس التحرير فى منزله وأخبرته أننى لم انجز المقال لأن الفتى قد حاول الانتحار أثناء الليل . قام من النوم فقال : ماذا ؟ الا زلت معه فى المستشفى ؟ فأنت لا تصلحين صحفية على أية حال . . أنت مفصولة اذهبى إذن لتكونى مصلحة اجتماعية .

وقد كانت هذه نهاية تناسب الميلودراما ، الا أنها لم تتم فى الواقع . فقد راجع الرجل نفسه لاحقا . تركت موسى الذى كان يتماثل للشفاء وعدت إلى منزلى وكتبت المقال بأقصى درجة ممكنة من الموضوعية . لم يكن لدى وقت لأفكر فى شيء آخر ومن ثم كتبت قصة الأسبوع الأخير من حياة « شفا » وفقا للروايات المختلفة التى تجمعت لدى . لم يكن أمامى الا ساعتين لانجاز العمل ، وقد أنجزته بالفعل إلا أن الأسئلة التى دارت بخلدى ظلت بلا اجابات ، وربما كان من الضرورى أن تظل كذلك .

المخبر الصحفي الجزائري هل هو شاهد موضوعي؟

غانيــة مــوفق
Ghania Mouffak

هل كنت خلال عملي كمخبرة صحفية شاهداً « موضوعيا » على الأحداث ؟

من المؤكد ، أنني كنت شاهداً عاطفيا وأحيانا متمردا أو قد تجاوزتني الأمور أو تملكتني الرهبة ولكنني لم أكن في لحظة ما شاهداً مستسلما .

إنني أعمل في الصحافة منذ ٩ سنوات . بدأت الكتابة في صحيفة تملكها الحكومة وفي بلد ما زال ينتمي اسميا إلى نظام اشتراكي ، حيث كان الصحفي موظفا . واليوم أكتب في صحيفة خاصة وبلادي ـ الجزائر ـ تقف على حافة الحرب الأهلية حيث الصحفي يمكن بسهولة أن يصاب برصاصة في رأسه .

وفي بداية ممارستي لهذه المهنة ، كانت رغبتي في نقل الواقع تتغلب على البحث عن الموضوعية . كنت شاهدة ملتزمة بوجهات نظر معينة أكثر مما كنت موضوعية . ونظرا للظروف التي أحاطت بي وأنا أمارس المهنة فقد كان من الصعب عليَّ أن أتصرف بطريقة أخرى .

في ١٩٨٥ ، بدأت عملي في « الجيري ـ اكتواليتيه » وهي مجلة أسبوعية تصدر باللغة الفرنسية ، ومعروفة بالحرية النسبية في أسلوبها التحريري ، وبالآراء الجديدة التي تعبر عنها . وكان مدير المجلة المذكورة قد عين من أجل اعداد الرأي العام لتقبل الاصلاحات الليبرالية التي كانت المجموعة الحاكمة تدافع عنها وهي المجموعة المقربة للرئيس « الشاذلي بن جديد » . وبالتالي كانت أبواب المجلة الخاصة بالاقتصاد وبالسياسة الدولية من كامل اختصاص ادارة المجلة . وكانت أبواب « الثقافة والمجتمع » التي تحتل

نصف المجلة لا تخضع لنفس الرقابة . وفى صالة التحرير كانت تتلاقى كافة التيارات من الليبراليين إلى اليساريين الستالينيين مروراً بدعاة الخصوصية البربرية واليسار المتطرف وبعض رجال الشرطة الذين لابد من تواجدهم فى أى صحيفة أو مجلة . وفى ذلك الوقت كانت مهنة الصحفى تعنى المناضل . وفى اجتماعات التحرير كانت الصراعات الجارية والمضنية لا تخرج عن كونها صراعات أيديولوجية ونادراً ما كانت تتعلق بالموضوعية أو المهنية .

وحيث أننى دخلت مجال الصحافة من خلال باب المجتمع كان من الطبيعى أن أتناول المسائل السياسية من خلال انعكاساتها الاجتماعية . وكان « قانون الأسرة » قد تم اقراره قبل ذلك بسنتين ، وقد تولى هذا القانون تكريس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون ، واتضحت بذلك الصراعات الخفية التى كانت تحرك الاتجاهات المختلفة والمتعارضة فى الجزائر ، والتى كانت تتوارى خلف واجهة الحزب الأوحد . وكانت أولى مقالاتى تصف العواقب التى أدت إليها هذه القوانين من وجهة نظر السيدات ، (من استحالة حصول المرأة على الطلاق إلى الهجر الصارخ وحتى إلى استعادة حريتها وفقا لهذه القوانين) . وفى مواجهة مثل هذه الأوضاع المثيرة كانت مقالاتى - ودون أن تكون مغرضة - تدافع بموضوعية عن حقوق المرأة وتوجه انتقادات إلى السلطة القائمة . وكانت عملية نشر هذه المقالات تكتسب فى نظرى أهمية كبرى .

ولم نكن نعرف بعد تيار الاسلام السياسى ولكنه كان قد بدأ يلعب دوراً فى مجالى المرأة والتعليم . وفى مقال عنوانه : « مناظر لأطفال يصلون » وهو مقال اعتمد على ما أدلى به من أقوال أطفال تراوحت أعمارهم فيما بين ١٠ و ١٥ سنة كان يظهر كيف قام جيل جديد من المعلمين يبث فى نفوس التلاميذ « الخوف من النار » ومن « العقاب الآلهى » فكان يثير فى نفوسهم الرعب وذلك عن طريق محو كل ما هو علمانى فى التدريس . وقد بدأ هؤلاء الأطفال يمارسون الضغوط على أهاليهم لكى يعودوا إلى « طريق الله » وقد نالنى من هذا المقال أن ألقيت خطبة وعظ فى مسجد « بو هردس » هوجمت فيها على أننى « شيوعية وملحدة » .

وخلال نفس الفترة ، قمت بتحقيق فى ولاية كان ممثل الحكومة فيها قد حرم بيع الخمور ، وهنا أيضا ، كان لى أن اكتشف بأن المطالب التى ينادى بها الاسلاميون كانت تنفذ . وبالطبع لم ينشر المقال .

وهكذا فيما بين ما يبديه البعض من الوعود وبين ما يقوم به الآخرون من الوعيد ، وضعت لى الحدود لمارسة مهنتى وهى حدود سأتعلم كيف أتحايل عليها .

وفى ٥ أكتوبر ١٩٨٨ ، انفجرت اضطرابات الشباب الغاضب الذى أخذ يكسر ويحرق وينهب كل ما يقابله فى الجزائر العاصمة التى تركته لكى يعبر فيها عن تمرده . وهنا بدت لى اجتماعات التحرير التى عقدت وكأنها لا تمت للواقع بشىء وكأننى أشاهد لوحة تجريدية مبهمة . حتى فى الوقت الذى كان الحادث يجرى أمام أعيننا متسما بعنف لم يشهد له مثيلا رأت الادارة عدم ذكر الفاعلين الأساسيين لهذه الأيام المجنونة واكتفت بتركيز الاهتمام على شجاعة رجال المطافىء وعلى ادانة الأهل الذين لم يتمكنوا من السيطرة على أبنائهم ، وبالنسبة لى لم أكلف بمقال ما .

وبعدها بأيام قامت الدولة بفرض حصار ، وفى ١٠ أكتوبر عقد ما يقرب من ٣٠ صحفيا اجتماعا لكى يطالبوا بممارسة الحق فى الاعلام ، وقد نشرت وكالة الأنباء الفرنسية الاعلان الخاص بهم . وبهذا أصبحت هذه المجموعة النواة الأولى لما سيصبح فيما بعد « حركة الصحفيين الجزائريين » وهى أول جمعية مستقلة وإن كانت للأسف لم تعمر طويلا .
وقام الجيش باطلاق النار على الجمهور وتعهدت السلطة باقرار الديمقراطية وكانت أشبه بالغريق الذى تعلق بطوق النجاة .

وفى ١٩٨٩ ، جاء الدستور الجديد ليسمح بقيام أحزاب سياسية وباصدار صحف خاصة ، وبقيت فى « الجيرى - اكتواليتيه » أحاول أن أدافع عما أصبح للصحافة الحكومية من حرية فى التعبير . ووفقا للدستور الجديد حصل كل من الجبهة الاسلامية للانقاذ وخمسة أحزاب أخرى على الشرعية ، وتقدمت هذه الأحزاب تعرض نفسها للرأى العام فى انتظار الانتخابات البلدية . فجميع الأحزاب متساوية أمام الاعلام . وقد تم تقديم السياسيين الاسلاميين مثلما فعلنا بالنسبة للآخرين .

وفى ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ يوم الانتخابات التشريعية ظهر العدد الأول من مجلة « جودى - الجيرى » تحت شعار : صحافة جديدة لمرحلة جديدة ، وقد ولدت المجلة بصورة عاجلة وكانت ملحقا لجريدة « كوتيديان دالجيرى اليومية » ، وتوليت مع اثنين من الزملاء مسئولية تحرير المجلة الجديدة من

الصفحة الأولى إلى الأخيرة . ونحن نأمل أن تكون المجلة شاهدة على العصر الذى توقعنا أن يكون عصراً حاسما ليس فقط فيما يتعلق بمستقبل الصحافة بل أيضا بمستقبل البلاد . . وقد قيدتنا الأحداث التى أخذت تتوالى : الغاء الانتخابات ، استقالة « الشاذلى بن جديد » الاجبارية ، وعودة « محمد بوضياف » واعتقال العديد من الاسلاميين ، وافتتاح معسكرات لقوات الأمن ، وحل الجبهة الاسلامية للانقاذ ، واشتعال حرب المساجد ، واغتيال محمد بوضياف ، وتصاعد الارهاب والمحاكمة . هذا الركام من المآسى كان بالنسبة لنا تجربة هائلة . فلم نعد فى خدمة قضية ضيقة الأفق بل كنا نأمل فقط فى سرد التاريخ الذى يحدث أمامنا ، وأن هذا التاريخ كان يتمثل فى هذا الصعود للحركة الاسلامية السياسية وللجبهة الاسلامية للانقاذ فى شكل حزب وحركة اجتماعية .

وبعد قرار حل الجبهة ، كتبنا أن هذا التيار مازال موجوداً ، وأن وجود المعسكرات أمر غير معقول ولا جدوى منه بل أنه يدعم هذا التيار بدلا من القضاء عليه ، وبعد أن حاولنا أن نعطى صورة صادقة لما كان يحدث فى عقول الجماهير وليس فى عقول النخبة السياسية ولهذا توجهت الينا الاتهامات بأننا من مؤيدى هذا الحزب الاسلامى وتولى معظم زملائنا القدامى شن الهجوم علينا . ولكن هذه التجربة كانت قد علمتنا كيف نعبر بحرية وبسرعة عما يحدث ، دون أى مساومات صعبة مع الادارة وأجهزتها . كنا سعداء بتواجدنا داخل مجموعة متحدة ومؤمنة بمطلب مهنى ، وعلى هذا النحو صمدنا طوال ٩ شهور . وقد تعلمنا خلال هذه الفترة كيف نلتزم بواجباتنا المهنية ، وإن لم يكن لنا بعد وجود رسمى . فقد كان « لى جودى دالجيرى » مجرد ملحق غير رسمى لصحيفة يومية . لهذا عندما افتقد السند الذى كان يموله لم يعد يصدر بعد أن واجه ديونا تتعلق بالطباعة لم تسدد فى سبتمبر ١٩٩٢ .

وبعدها ، مرت بى تجربة العمل فى صحيفة خاصة حقيقية وهى : « لوبينيون » (الرأى) وانشغلت فى مواجهة القيود المفروضة على الصحافة التجارية . كان تمويل الصحيفة يأتى جزء منه من الاعلان الذى كانت الدولة هى العميل الأول له ، كما كانت تعتمد أيضا على مطبعة حكومية . فكان علينا أن نواجه نوعا آخر من الضغوط .

وكان قانون الاعلام يمارس بصرامة متناهية ، فقد كان أشخاص يقتلون كل يوم والعديد من الصحفيين يغتالون فى ظروف رهيبة ، ثم حدث العدوان على مطار الجزائر ، فألقى القبض على العناصر المسؤولة عنه وتمت محاكمتهم ، فحاولت أن أغطى المحاكمة لصالح الصحيفة . ووقف رجال فى المحكمة متهمون بوضع قنبلة قاتلة تسببت فى مجزرة رهيبة صدمت مشاعر الرأى العام ، وأعلن جميع المتهمين بأنهم أبرياء وأن اعترافاتهم جاءت رغما عنهم وتحت التعذيب . وفى قاعة المحكمة ، لم يبد على أحد أنه يأخذ بجدية هذا الاتهام الموجه لهم . أما المحامون الذين عينتهم المحكمة فكان من الواضح بأنهم يريدون التخلص بسرعة من هؤلاء المتهمين المزعجين الذين كان جزء من الرأى العام قد اقتنع مسبقا بادانتهم وأخذوا ينادون بحكم مشدد . أما الصحافة فقد أدانتهم أيضا . وكان المطلوب من الصحافة الا تؤيد المتهمين وألا تدينهم ، فقط كان مطلوبا أن تلتزم العدالة وصدر الحكم بالاعدام ضد المتهمين . وتم تنفيذه بالفعل .

إن على الصحافة الجزائرية ، أن تلتزم بالدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان ، وأن تشجع الحوار سبيلا للتعامل السياسى . هذا هو المطلوب نظريا . ولكن الواقع العملى يقول إنه أصبح على الصحفى والمثقف الجزائرى أن ينحاز إلى أحد أطراف النزاع ، وليس مطلوبا منه أن يكون شاهدا موضوعيا ، وقد كرس من هذا الوضع احلال لغة الدم وسيلة لحل الصراعات السياسية .

أما أنا فإنى قد اخترت أن أكون شاهدا موضوعيا أسعى لفهم الأحداث ـ كما هى ـ ونقلها للقارىء دون أن أخلطها بأحكام شخصية .

ثم جرت أولى المظاهرات الكبرى التى نظمتها الحركة الاسلامية فأظهرت ضخامة أعداد الموالين لها . وقام آلاف من النساء المحجبات باشهار « القرآن » كسلاح مساندة منهن للمشروع الاسلامى . وقمت بتغطية الحادث وأنا أشعر بقلق ازاء عدد المتظاهرين وقوة ايمانهم ، وكنت أقف معهم عارية الرأس ولكن مع ذلك لم أشعر بالاندماج ، فلم تكن النزعة العدوانية قد ظهرت بعد . كنت أريد أن أفهم المعنى لهذه القناعات التى تحركهم .

وفى يونيو ١٩٩٠ حصلت الجبهة الاسلامية للانقاذ على الأغلبية فى الانتخابات البلدية ، فكان هذا أشبه بالزلزال الذى هز صالات التحرير ،

وبمساعدة أحد زملائى قررنا أن نحكى عن الحالة النفسية الجزائرية حين أصبحت الجبهة الاسلامية هى التى تدير البلديات . وفى اطار ملف عنوانه « الجبهة الاسلامية للانقاذ الفائزة » وبدون أى تحيز أخذنا نرسم صوراً للفائزين الجدد فى الانتخابات ونكتب تحقيقات صحفية نذكر فيها أن لدى الجبهة نخبة خاصة بها وأنها ليست مجرد حزب من الصعاليك » ، وتثير كتاباتنا شيئا من القلق لدى عدد كبير من زملائنا الذين أصبحوا يتهموننا ، بأننا نساند الجبهة الاسلامية للانقاذ . وتظهر مناقشات من نوع جديد : هل يجب أن نلتزم بالموضوعية أم هل يجب مصادرة الحزب الأول (جبهة الانقاذ) فى الجزائر ؟

ولكى تحتفل الجبهة بانتصارها ، نظمت تجمعا كبيراً يوم الجمعة حول وداخل مسجد « القبة » وهو أحد أحياء الجزائر العاصمة . وكان الآلاف من الرجال مرتدين « الجلاليب » وقد أطلقوا لحاهم وزينوا عيونهم بالكحل قد جاءوا ليصلوا تحت قيادة « على بلحاج » و « عباس مدنى » . وكنت الصحفية الجزائرية الوحيدة التى حضرت مع عدد من الزميلات الأجنبيات ، وكنا قد تكتلنا داخل المربع المخصص للصحافة ، وكان المسئولون عن النظام التابعون للجبهة قد أعدوا عدداً من الأحجبة ، فقامت زميلاتى بارتدائها وهن يضحكن ، أما أنا فإننى قد جازفت بألا أشاهد الحادث ورفضت ارتداء الحجاب . وحيث أننى صحفية فقد وجدت حلا وسطا إذ أخذت وشاحا من احدى ساكنات الحى وارتديته ، وكان حلا وسطا أعرج .

وعندما قرأت تحقيقا صحفيا منشوراً فى الصحافة التونسية أدركت مدى أهمية تجربة الديموقراطية على الطريقة الجزائرية وكم يتحمس لها جيراننا . وفى الوقت الذى كان فيه آلاف من الاسلاميين المنتمين إلى حزب شرعى (جبهة الانقاذ) يتظاهرون فى العاصمة الجزائرية ، ويطالبون رئيس الدولة بترك منصبه ، وبتنظيم انتخابات تشريعية ، كان المناضلون فى تونس التابعون للحركة الاسلامية التونسية ولحزب النهضة الذى لم تعترف به الحكومة يلقون فى السجون ويخضعون للتعذيب . وتكوّن لدى الاقتناع بأن الجزائر قد اختارت الطريق الوحيد الممكن لكى تستوعب الحركة الاسلامية داخل اطار الديمقراطية .

وفى يونيو ١٩٩١ انتهت المظاهرات والاضرابات الصاخبة باعتقال زعماء الحركة وبسقوط رئيس الحكومة « الاصلاحى » ، وتلى ذلك اعلان حالة طوارىء ثانية . فكتبت مقالا بعنوان « يوميات جيش يحارب » وأوضحت فى هذا المقال أن قوات الأمن قد ارتكبت خطأ . ومع تعيين الحكومة الجديدة أصبح لمجلة « الجيرى اكتواليتيه » مدير جديد وفقاً لتقاليد الصحافة الحكومية . أما الانتخابات التشريعية فقد قيل إنها ستجرى وإنها ستكون « نظيفة ونزيهة » . ولكن فى محيط فريق التحرير فى المجلة كان الاعتقاد السائد هو اقتسام الفوز بالتساوى : ثلث لصالح الاسلاميين ، وثلث لصالح جبهة التحرير الوطنى ، والثلث الأخير لصالح الديمقراطيين والمستقلين . وقد دفعنى هذا العمى الذى أصاب أركان حرب السلطة والذى كان يناقض ما يسمع فى الشارع إلى أن أترك نهائيا « الجيرى ـ اكتواليتيه » .

■ **المناقشة :**

دومنيك فيدال : ذكرتنى أوراق « روزن » وغانية موفق « بهذه الدعابة الفرنسية القديمة التى تقول : « لماذا العمل البسيط إذا كان يمكن العمل المعقد ؟ » أعتقد بأن هذه هى مهنتنا : « العمل المعقد » ومحاولة فهم الواقع الذى نكتب عنه بتعقيداته قبل طرح أى نظرية للتحليل . ومن وجهة نظرى ، فأننى أعتقد بأن الموضوعية هى لفظ أو مصطلح ليست له أية أهمية فى المناقشات التى تجرى حول الصحافة ، فإن المهم هنا هو أن على كل واحد منا ، قبل اقتراح أى إطار للتحليل وللتفسير أن يسبر أغوار الأمور فيما تتضمنه من تعقيدات . وأن يجتهد فى نقل المعلومات الدقيقة والكافية التى تصور هذه التعقيدات بأقرب ما يكون إلى الحقيقة .

أكرم بلقايد : بالنسبة للصحفيين الجزائريين : فإن المشكلة المطروحة تختص بالكتابة سواء كانت متميزة أم غير متميزة . وأذكر هنا وضع الصحفى الذى يشتغل فى صحيفة مستقلة . أن « غانية » قد أفاضت فى الكلام عن الموضوعية . هل يجب أن يكون الصحفى مناضلا من أجل حقوق الانسان أم عليه الاكتفاء بسرد ما يحدث ؟ ثم هناك أيضا ما لدى الانسان الجزائرى من بنية وتركيبة عاطفية بصفة عامة ولدى الصحفى الجزائرى بصفة خاصة . فمن الصعب جدا عليه وصف حدث ما بطريقة مهنية عندما يرى زملاءه يغتالون . هل يجب عليه هنـا أن يتسم بالموضوعية الباردة والمباشرة أو هل عليه الأفاضة بحرية كما يفعل ذلك صحفيو البحر المتوسط ؟ سأذكر لكم تجربة مرت بى غداة الاغتيال الذى ذهب ضحيته « بوضياف » . كانت صحفية « لاتريبيون لكسبانون » التى أعمل بها كمراسل فى الجزائر قد طلبت منى كتابة مقال عن العواقب الاقتصادية التى قد تنتج عن هذا الاغتيال ، وكان المطلوب منى تحريره فى نفس اليوم . أذكر بأننى قد واجهت صعوبة بالغة فى القيام بهذا التكليف . ففى اليوم التالى ، شعرت بضرورة دعم هذا المقال ، وذلك بإجراء تحقيق صحفى عن الشارع الجزائرى حيث التهبت جميع المشاعر وحيث كان الاحساس بالحادث واضحا . وعندما نتابع ما يحدث من تطور فى الافتتاحيات التى تصدرها الصحافة الجزائرية سنجد فيها مزيجا من الصرامة والمشاعر الحساسة بل وأيضا من القلق واليأس . وفى مثل هذه الظروف يمكننا أن نسأل ببساطة ودون أن نطرح على أنفسنا السؤال : هل نحن نضاليون أو صحفيو رأى أوصحفيون موضوعيون ؟

كينث براون : فيما يخص كلمة « رولى روزن » لدى سؤال : من اختارها للقيام بهذا التحقيق الصحفى ؟ ولأية أسباب ؟ وهل لدى الصحفى الحق فى مناقشة اختيار الموضوع الذى يكلف به ؟

ثم حول التعرف بالصحافة ، أننى أشهد بأن هذين الحديثين فى غاية الاثراء والافاضة والتأثير مما يقودنى إلى التفكير بأن الصحفى الجيد هو فى نظرى المؤرخ الأفضل للتاريخ المعاصر .

مفارقات الصَحافة التركيّة

مين سولينيه
Mine Saulnier

تشهد الصحافة التركية ـ حالياً ـ ازدهارا وتوسعا غريبا وفريدا من نوعه . ففى بلد غارق فى أزمة اقتصادية متفشية قامت أربعة من كبار الصحف اليومية بتأسيس أربعة تكتلات مالية كبرى . وتضم كلا من هذه التكتلات العديد من الشركات المساهمة التي تقوم بأنشطة متنوعة ومتعددة من الفندقة إلى المجالات الصناعية مروراً بالصحافة المرئية والبصرية والمكتوبة أيضا إذ تمتلك كل صحيفة يومية من هذه الأربع قنواتها التليفزيونية الخاصة . أن هذه التكتلات الضخمة لوسائل الاعلام هى العمالقة الحقيقيين للاقتصاد الوطنى التركى ، كما أن لها أسعاراً فى البورصة وعلى عكس ما يسود الصحافة من ردةٍ فى سائر أنحاء العالم ، فإن حجم القراء والمستمعين وأيضا الأرباح المهولة التى تجنيها هذه الصحف فى تركيا فى ازدياد مستمر .

ولنذكر بعض الأرقام المعبرة : يوجد حاليا ٢٠ صحيفة يومية تمتلكها مجموعة « دوجان » ـ التكتل الأول ـ فهى ترأس : « ملليت » و « ميدان » بالاضافة إلى ملحق يوم الأحد ومجلتين أسبوعيتين وثمانى مجلات وثلاث مطابع فى تركيا ومطبعة « فوجره » فى ألمانيا من أجل تسهيل توزيع « ملليت » فى أوروبا ومحطة تليفزيونية « كانال دى » ومحطة اذاعة وأخيرا داراً للنشر .

كذلك تمتلك هذه المجموعة مصرفا وشركتى تأمين ومركزا للابحاث الاجتماعية وسبع شركات للتسويق وللتوزيع وقريتين للسياحة وقرية ثالثة أيضا يجرى بناؤها وشركات سياحية ومصنعين لصناعة السيارات وشركة الكترونية تقوم بانتاج أجهزة التليفزيون « فالكون » أما مجموعة « هور »

التكتل الثانى فهى تمتلك صحيفة يومية « حوريت » وملحقا يوميا وملحقين اسبوعيين وسبع مجلات وداراً للبث التليفزيونى وداراً للاذاعة وداراً للنشر وثلاث مطابع فى تركيا بالاضافة إلى رابعة فى ألمانيا للتوزيع فى أوروبا وشركات سياحية وشبكة من فنادق « بن » وثلاث شركات توزيع لمختلف المنتجات (من سيارات وأجهزة كهربائية منزلية . الخ) وشركات للاستيراد والتصدير لكافة السلع بما فى ذلك الأدوية . أما المجموعة الثالثة ـ التكتل الثالث ـ « إهلاص » فهى تمثل الصحافة الأصولية فى تركيا وهى تملك صحيفة « تركييت » وقناة تليفزيونية « تيرت » ومحطة اذاعة وعشر مجلات ومصنع طباشير ومستشفى وشركة توزيع سيارات . فهى تتحكم فى ٥١ ٪ من السوق التركى كما تسيطر على صناعة الكيماويات ولديها شركة توزيع لمواد البناء . وأخيرا فإن مجموعة « صباح » ـ التكتل الرابع ـ تمتلك صحيفة « صباح » بالاضافة إلى أربع صحف يومية أخرى أقل انتشارا وملحقين أسبوعيين تصدرهما « صباح » واثنتى عشرة مجلة وقناة تليفزيونية ومحطتى اذاعة وأربع شركات توزيع لمنتجات متنوعة من ثلاجات إلى سيارات مروراً بأجهزة التليفون .

وعلى سبيل الاشارة فإن حجم مبيعات « ملليت » فى أبريل ١٩٩٤ قد بلغ الـ ٦٥٠,٠٠٠ نسخة كما بلغ بالنسبة « لصباح » ٧٠,٠٠٠ نسخة و « هوريت » ٤٥٠,٠٠٠ نسخة و « تركييت » ٣٠٠,٠٠٠ نسخة . كذلك نجد صحيفتين يوميتين لهما أهمية كبيرة وإن كانتا لا تنتميا إلى هذه المجموعات وهما : « أوزجورجوندن » التى توزع حوالى ٥٠,٠٠٠ نسخة و « جمهوريت » (التى يمكن أن نقول بأنها تتساوى مع صحيفة « لوموند » الفرنسية) والتى يبلغ توزيعها اليومى ٦٠,٠٠٠ نسخة . نحن اذن أمام صحف عملاقة .

ومن جهة أخرى ، فيما يتعلق بالاصدارات السمعية والبصرية ، فان تركيا تمتلك عشرات من القنوات التليفزيونية ومحطات الاذاعة الخاصة . كما تعد المستهلك الثانى من حيث الأهمية للقمر الصناعى « أوتيلسثات » هذا بالاضافة إلى القمر الصناعى التركى الذى سيعمل ابتداء من يونيو ١٩٩٤ . مع العلم أن هذا التطور يجرى دون أن تقوم الحكومة باحداث تعديلات فى القانون الذى يحكم الوسائل السمعية والبصرية إذ أن الحكومة تدعى دائما بأنها تحتكر هذا المجال . أما أصحاب هذه القنوات فهم رجال أعمال ومن كبار رؤساء الصناعة . وبالطبع فإن مثل هذا التوسع يحد من نوعية البرامج كما أنه يعتمد على صحافة شعوبية أكثر مما هى شعبية .

والآن أود أن أذكر الانتماء السياسى لهذه المجموعات الصحفية :
إن لدى تركيا سبعة أحزاب سياسية . منهم أربعة أحزاب حيث نجد تعادلا نسبيا من حيث الأهمية بالنسبة لحزبى ANAP و DYP . ثم يأتى حزبان آخران الـ CHP و SHP وهما ينتميان إلى أسرة الديمقراطيين الاشتراكيين . أما الأحزاب الثلاثة الأخرى فهى أقرب إلى الأصوليين مثل RP وحزب القوميين المتطرفين الـ MHP والأكراد (حزب DEP) . ولكن هذه الأحزاب الأخيرة لا تختلف كثيرا عن سابقتها والدليل على ذلك هو أن الـ SHP و DYP قد تحالفا . ومن مظاهر الالتباس السياسى أن الأحزاب الأربعة تتعايش بنفس القدر مع القوميين المتطرفين ومع الأصوليين . على عكس ذلك فإن حزب القوميين المتطرفين لا يسمح بقبول الليبراليين كما أن الحزب الأصولى لا يضم فى صفوفه لا الليبراليين ولا الاشتراكيين الديمقراطيين .

وقد نجد نفس الالتباس على صعيد الصحافة : فإن المجموعات الثلاث الأولى (دوجان وهور واهلاص) تضم مجررين ينتمون إلى اليمين المتطرف وإلى اليسار المتطرف أيضا . وأيضا عناصر من الليبراليين والاشتراكيين الديمقراطيين . أما فى مجموعة الاسلاميين فإننا على عكس ذلك لا نجد لا اشتراكيين ديمقراطيين ولا ليبراليين .
وقد أبدت الأحزاب السياسية بعض التنازلات للدين وللأصوليين بهدف كسب أصوات إنتخابية ، وقد حذت الصحافة حذوها فى ذلك .

هكذا نجد قدرا كبيرا من الولاء للدين إلى درجة أن المجموعات الثلاث الكبرى للصحافة التى تدعي الليبرالية تلتزم بفرد صفحة كاملة للدين خلال شهر رمضان لكى تحتفظ بقرائها . أما الصحف الأصولية فهى من جهتها لا تخصص صفحة واحدة كاملة للاحتفال بعيد الجمهورية أى العلمانية .

الرقابة الذاتية :
وقد نجد فى تركيا حرية وربما لها بعض التجاوزات ، ولكن العائق الوحيد لهذه الحرية هو الرقابة الذاتية . فهذه رقابة مزدوجة ذات صبغة اقتصادية وسياسية أيضا . وفى كلتا الحالتين فهى محكمة . وعلى سبيل المثال أذكر حالتى رقابة ذاتية أواجههما يوميا فى عملى ، فأن الرقابة الذاتية السياسية تمارس على نحو قد يترك معه الصحفى يكتب ما يحلو له فإذا أثار مقاله قلقا ما فإنه يُقتل ! ، وهذا ما حدث بالفعل لصديقنا « أوجور نومكو » وأيضا

لـ ١٦ صحفيا آخرين . أما الرقابة الذاتية الاقتصادية فهى تمارس للتأثير على الأرباح الهائلة التى تحققها المؤسسات الصحفية التى نعمل بها . ولدى خبرة كبيرة بالرقابة الذاتية السياسية ، فإننا نحن المثقفين نحرص على الحفاظ على الموضوعية وهو أمر ليس بالسهل ، فقد حاولت أن أكون حيادية قدر الامكان وخاصة فيما يتعلق بالمشكلة الكردية . وعلى هذا كتبت مقالات استهدفت توجيه الدعوة للحكومة لكى تفكر بتعقل أكثر وللمتطرفين الأكراد أن يلتزموا بالهدوء الفكرى . وعندئذ دعيت إلى المشاركة فى اجتماع عقده الحزب الكردى PKK فى باريس . وكنت سعيدة بالذهاب لأننى كنت الصحفية التركية الوحيدة التى حضرت الاجتماع وجلست مع زملائى من « ليبراسيون » و « لوموند » ... الخ . ولكن خلال الاجتماع تلقى المتحدث ورقة صغيرة سلمها له أحد المناضلين فقرأ مضمونها ثم قال : « يوجد بيننا صحفية تركية ، اننا ننصحها بأن تحرص تماما على ما ستكتبه ، « ولم أقبل هذا الابتزاز فقمت وقلت : « اننى هنا لأنكم دعوتمونى فإذا شئتم يمكننى الخروج » ، وهذا ما حدث .

وأمام باب حجرة الاجتماع كان فى انتظارى ثلاثون من المناضلين ، وكانوا يلوموننى ليس من أجل مضمون ما كتبته بل لأننى أعمل فى صحيفة تركية « ملليت » ، وقد فضلت هذه الأخيرة عدم نشر هذه الحادثة وقيل لى عندئذ : « لا تكتبى حول ما حدث ولا تهتمى بمشكلة الأكراد لفترة ما » ، هكذا كانت الرقابة الذاتية ، فإننى إذا كتبت عرضت حياتى للخطر ، ففى لحظة ما لابد للصحفى من الاختيار بين الحياة والمهنة وقد فضلت الأولى .

وعندما نذكر الرقابة الذاتية فلابد من ذكر ما يحدث فى الغرب وفى فرنسا التى أعرفها جيدا . فقد قررت تركيا شراء ٢٥ هيليكوبتر من الحكومة الفرنسية فإذا بالصحافة الفرنسية تقرر فجأة السكوت وتنسى الحزب الكردى PKK . ومنذ هذا التاريخ ساد السكوت فى صفوف التليفزيون والاذاعات الفرنسية وذلك على الرغم من الأحداث المهولة التى جرت قبل هذا القرار .

وفى تركيا توجد مشكلة أخرى قد تؤدى إلى المزيد من الرقابة الذاتية ، وهى الخوف من احتمال قيام انقلاب عسكرى ، فحاليا يقوم الجيش التركى بحرب حيث انتشرت قواته فى شرق البلاد ــ وحجم هذه القوات أهم من حجمها عند غزو قبرص ــ ومع كل هذا فهذه القوات لم تنجح فى السيطرة على الحركة الارهابية . حقا أن الأغلبية العظمى من الأكراد لا تنتمى الى الحزب الكردى ، ولكن ما من شك فى أن هذه الحركة ذات أهمية كبرى فهى

اكبر حركة تمرد عرفتها تركيا حتى اليوم ولم ينجح الجيش التركي فى السيطرة عليها .

لهذا ربما قد يحدث انقلاب عسكرى ، وهو ما أرجو الا يحدث ولكن لو حدث فسيكون له أثر سىء على الصحافة . فإن الجيش سوف يكمم أفواه الصحافة لكي لا تنتشر ما يحدث من هزائم ومحاولات فاشلة فى شرق البلاد . وفى مثل هذا الاطار أتساءل « ماذا قد يمكننى عمله فى مواجهة هذا الانقلاب العسكرى ؟ وأين سيكون ضميرى ؟ وهل يجب على أن أفكر فى الديمقراطية وفى الوقت نفسه عدم ذكر بعض الأمور حتى لا يحدث انقلاب عسكرى ؟ أم هل علىّ مواصلة نقل المعلومات للقارىء ؟ هذا هو المأزق الكبير الذى نواجهه .

ومن السهل جدا مطالبة المثقفين والصحفيين أن يكونوا موضوعيين وحياديين ، وهذا ما نحاول أن نكون عليه ولكن نحن الديمقراطيين نفتقد بعض الأسلحة التى قد لا يتردد الآخرون فى استعمالها ضدنا . مثلا عندما أكتب عن التعصب أو عن المشكلة الكردية فإننى أحاول أن أكون حيادية وألا أدين أحدا وألا أصدر أحكاما على أحد . ولكن الصحافة الأصولية وصحافة الحزب التركى لا تترددان فى ذلك ، بل أنها تختارنى كهدف لمنظمتها المسلحة . أن الوسائل غير متعادلة فى نظرى . فعندما أكتب ما لا يعجبها : يشار إلىّ وهذا ما حدث مرتين فى الشهر الماضى على الرغم من أن المعهد الكردى فى باريس كان يساندنى . ذلك لأن الأكراد منقسمون وبالتالى لا يفكرون بنفس الطريقة . وفى هذه الحالة كيف يمكننى مواجهة مثل هذا الحكم ومثل هذه الادانة ؟ ومن سيدافع عنى . ذلك لأننى لست أيضا فى صف الحكومة . اننا فى تركيا نحيا فى أزمة ثقافية مروعة .

■ المناقشة :

كريستوف بولتانسكي : أود أن أعرف كيف قامت صحيفة « ملليت » بتغطية المشكلة الكردية فى موقع الأحداث ؟ هل تبعثون بمراسلين أو بمحققين صحفيين ؟

على سيرمن : لدينا مكتب فى موقع الأحداث ، ولكن من الصعب اجراء التحقيق ، لأن الحزب الكردى PKK قد منع كل صحفى من أداء عمله فى المنطقة وهدد بقتله . وفى تركيا فإن الصحفى له حرية الكتابة أو الموت . وفى الواقع فهو دائما ملاحق من قبل الشرطة والحزب الكردى .

ثم هناك صحيفة الحزب الكردى Ozgür Cündem التى يسمح لها بالعمل ، ولكن الحكومة تقف دائما لمنع توزيعها ، ثم أن الحزب الكردى ليس وحده الذى يهدد الصحفيين بل هناك أيضا « حزب الله » وقوات أخرى من الأصوليين ، بل أن بعض الشائعات تذكر اغتيالات تمت ضد صحفيين أكراد ويقال هذه المرة بأن جهات موالية للحكومة هى المسئولة عن هذه الجرائم ، ولكنه أمر من الصعب التأكد منه .

سمير قصير : منذ حرب الخليج يعرف الصحفيون بأن عملية « شيطنة » العراق ـ (تصويره كشيطان) من قبل الصحافة الدولية قد ارتكزت أساسا على المشكلة الكردية ، فكيف عالجت الصحافة التركية هذا الأمر ؟

مين سولينيه : أنا ضمن الذين لم يسهموا فى عملية تصوير العراق فى صورة الشيطان ، ذلك لأننى أؤمن بأن هذا الصراع لا يخصنا ، وبأن الحكومة قد أساءت اختيار الجانب الذى وقفت فيه وهو جانب الحلفاء . وحاليا فإن تركيا تمر بأزمة اقتصادية حادة لأن المشكلة الكردية تستنزف أموالا ضخمة ، هذا بالاضافة الى أن اسهام تركيا فى المقاطعة المفروضة على العراق قد حرمها من حوالى مليونين من الدولارات شهريا . أن الحلفاء قد وعدوا تركيا بمساعدات هائلة لو وقفت بجانبهم ولكن لم نر شيئا حتى الآن . على أية حال فإن الحلفاء بكل ما أوتوا من آلات ضخمة ، وما قاموا به من غارات مكثفة لم يتمكنوا مع كل هذا من اسقاط صدام حسين . أننى لا أدافع عن صدام حسين ولكننى أجد ظلما فادحا فى هذه العملية ذلك لأن

آلام وعذاب الشعب العراقى لم تذكر أمامنا بالقدر الكافى . وسأكون راضية لو أن هذه المقاطعة قد رفعت .

متحدث عربى : اننى متأثر جدا من البعد الشخصى الذى أضفته زميلتنا التركية على المأساه ، واننى أحيى شجاعتها ، ولكن ما يحرك فضولى هو البعد الوطنى الذى يكمن وراء هذا البعد الشخصى ، هل يوجد فى تركيا البحث عن الهوية التركية ؟ هل تركيا حقا ـ كما تدعى ـ جزءا من هذا الغرب أم ما زالت بلدا شرقيا ؟اننى أعتقد بأن ما يجرى حاليا فى تركيا يغرس جذوره فى هذا التناقض الأساسى ، فإن تركيا قد رفضت البقاء داخل هذا الشرق الغامض والمبهم الخ ... وأرادت أن تنخرط فى هذا الغرب الذى يرفضها . أعتقد بأن تركيا تعانى من هذه الهوية المزدوجة ومن هذا الانتماء المزدوج ، اسمحوا لى أن أثير انتباهكم على هذا البعد من المأساة .

مين سولينيه : مأساتنا التى نحياها هى أننا لا ننتمى إلى العالم الشرقى ولا إلى العالم الغربى ، ولكنها ليست مأساة هوية مزدوجة ، فإن هويتنا واحدة ، وعلى أية حال فإن تركيا هو البلد الاسلامى الوحيد الذى استطاع أن يخلق لنفسه هوية انطلاقا من مفهوم أمة . تقولون بأن أوروبا ترفضنا ولكن هل العالم العربى قد قبلنا حقا ؟

متحدث عربى : ولكنكم لم تقوموا بالخطوة الأولى فى اتجاه العالم العربى ، كنتم دائما ترفضون التعامل المتكافىء مع العالم العربى ، كيف تريدون منا أن نقوم بالخطوة الأولى ؟

على سيرمن : اذكر ما قاله لى صديق عربى : « لماذا تركتم الاسلام ؟ حاولت أن أوضح له بأن تركيا لم تتخل عن الاسلام وبأنها بلد مسلم بنسبة ٩٩٪ من مجموع سكانها ، ولكن الاسلام فى بلدنا ليس هوية وطنية أو ثقافية بل هو ببساطة ديانة ، وكان صديقى يجد صعوبة فى أن يفهم مولد بلد علمانى انتزع نفسه من قلب « الأمة » وأصبح أمة علمانية . ولا يوجد فى بلدنا مواجهة بين المسلمين والعلمانيين ، فمعظم المسلمين هم علمانيون أيضا والعكس صحيح ، وهناك مواجهة بين الحركة الأصولية والحركة العلمانية ، إذ أننا متأثرون من بيزنطة (أوروبا) بنفس القدر الذى نحن متأثرون فيه من الدين ، هكذا نحن مختلفون ولابد من ملاحظة هذا الفارق .

هذه المشكلة الكبرى قد طرحت مرارا على تركيا : هل تركيا بلد ينتمى إلى الشرق أم إلى الغرب ؟ أن تركيا لم تكن أبدا فى لحظة من التاريخ بلدا شرقيا أو غربيا ، إذ منذ الأسكندر الأكبر هى أشبه « بطريق للتقاطع » .

ولدى ملحوظة أخرى حول مأساة تركيا ، فلدينا المشكلة الكردية ونحن الأتراك والأكراد مذنبون وضحايا فى آن واحد ، فإذا نجحنا فى تسوية المشكلة الكردية من خلال التضحية بالتطلعات الكردية فإننا سنكون مذنبين ، أما إذا رأت الحكومة أن عدم قدرتها على تسوية المشكلة الكردية ستدفعها إلى حرماننا من حرياتنا ومن ديموقراطياتنا ، فإننا سنكون أيضا الضحايا ، فى مثل هذا النوع من الصراعات لا يوجد سوى الضحية والمذنب .

كريستوف بولتانسكى : أن تركيا المعاصرة تضم العديد من الهويات ، وفى الواقع فإن المسألة المطروحة هى تركيا الأمة .

على سيرمن : أعتقد بأن الهوية الكردية موجودة وأن المشكلة الكردية لن تحل إلا من خلال قبول هذه الهوية كأمر بديهى .

مين سولينيه : أن الأمة التركية موجودة مثلما توجد الأمة الفرنسية التى تتكون من الكورسيكيين والباسك وبريتون والنورماند ، ومع ذلك فإن فرنسا أمة ، أننا قد نقلنا الدستور الفرنسى ، والفارق هنا يكمن فى أن الكورسيكيين فى فرنسا أقلية فى حين أن عدد الأكراد فى بلدنا يبلغ من ١٠ الى ١٥ مليون نسمة . أننا كصحفيين نكافح لكى يحصل الأكراد على ممثلين فى البرلمان وعلى كافة الحريات التى يطالبون بها ، ولا أعتقد أن المشكلة الكردية على وشك التسوية فى المستقبل القريب . وحتى إذا فكرنا فى منح الاستقلال للأكراد وفى أن توافقنا الحكومة على هذا المطلب فى يوم ما فلا ايران ولا العراق ولا سوريا ستسمح بذلك . هذه هى المأساة وهذه هى المعضلة والمأزق بالنسبة لتركيا . ولكن كل هذا لا يمنعنا من أن نكافح من أجل أن يستطيع الأكراد التعبير عن أنفسهم وأن يعيشوا بكل حرية وفقا لثقافتهم ولغتهم .

دومنيك فيدال : عندما يوضح لنا الأصدقاء الأتراك فى أية ظروف صعبة يعملون وعندما يفعل نفس الشىء أصدقاؤنا الجزائريون أو أصدقاؤنا

الفلسطينيون ، فإن كل هذا يطرح أمامي كصحفي فرنسي مشكلة حقيقية ، بمعنى أن البعض يجد صعوبة في الحفاظ على حياتهم المهددة أو يظنون ذلك ، فهناك آخرون يجدون صعوبات ناتجة عن مجموعة كاملة من المراحل الأيديولوجية والثقافية خاصة بالرقابة الذاتية ولا أظن أن هذه المشاكل متشابهة .

كارلوس جابيتا : لا أوافق على قول دومنيك بأن المشاكل غير متشابهة إذ من البديهي أن يختلف كل واقع عن الآخر ، وفي أوروبا لا نواجه نفس المشاكل التي يواجهها أصدقاؤنا الأتراك والمغاربة والمصريون .. ولكن من ناحية المضمون فإننا نشارك مشاكل واحدة يمكن حصرها في سؤال واحد وهو يتعلق بالعلاقة التي تربط الصحافة بالسلطة . فنحن الصحفيين نواجه سلطتين : سلطة الحكومة وسلطة رؤسائنا الذين كانوا في الماضي يمتلكون صحيفة أو محطة اذاعة ولكنهم اليوم أصبحوا يتمتعون بسلطات مهولة وفقا لما لهم من مصالح متشابكة أحيانا مع السلطة السياسية . ونحن نقف ضعفاء أمام هذه السلطة المزدوجة . هناك أيضا ما لنا من علاقات مع المجتمع وخاصة عندما تصدر تهديدات من هذا الأخير مثل الحزب الكردي والاسلاميين والمتطرفين على كافة أنواعهم ، فكل منا يزداد ضعفا في مثل هذا الاطار من السلطة والمجتمع الذي يتنامى تعقيدا وتشابكا .

لقد عشت في بلدي بأمريكا اللاتينية نفس الوضع الذي يعيشه أصدقاؤنا الأتراك والمصريون ، أي أن نكون دائما بين نارين مهددين من قبل رجال العصابات ومن جهة أخرى من قبل العسكريين ، ولا أريد هنا الدخول في حوار فلسفي ولكني أعتقد أن مواقفنا من الدولة ومن المصالح الاقتصادية ، يجب أن تكون أكثر انتقادا مما هو قائم في حين أن موقفنا تجاه المجتمع يجب أن يتسم بمزيد من التفهم أكثر مما هو انتقادي وقد ذُكر هنا شيء عن الرقابة في فرنسا وكان يمكن أن نقول بأنها غير موجودة ولكنها موجودة بالفعل . لقد ذكرت « مين سولينيه » صفقة الطائرات الهليكوبتر التي اشترتها تركيا من فرنسا وما تلاها من حذف أية معلومات كفيلة باحراج تركيا من الصحافة الفرنسية ، ماذا حدث ؟ هذا هو نوع الأسئلة التي يجب أن نطرحها ، ذلك لأننا نواجه مشاكل مشتركة وأن كانت تبدو لنا في صورة مختلفة .

«أن تكون صحفيا في تركيا»

على سيرمن
Ali Sirmen

إن وجود تركيا فى تقاطع العديد من الحضارات منذ عهد الاسكندر الأكبر ، قد جعل من هذا البلد بؤرة من التناقضات والمفارقات ، وقبل تناول الرقابة والرقابة الذاتية فإنه من الضرورى تبين الخطوط العريضة التى تميز الصحافة التركية .

فعلى عكس ما هو معتقد ، فإن الصحافة فى تركيا حرة وربما أكثر من اللازم . أن سماع هذه الكلمة على لسان صحفى قد يبدو مزعجا ، ولكننى سأوضح لكم الأمر ، يوجد فى تركيا عشر قنوات تليفزيونية لا تخضع لأى لوائح قانونية ، فلا يوجد سوى قانون واحد يحدد كيفية تسيير هذه القنوات التى يمكنها البث من الخارج ، وبالتالى فهى لا تخضع لأى رقابة بما فى ذلك الرقابة الضرائبية . وهذا الأمر قائم منذ خمس سنوات ، وحتى الآن لم تضع الحكومة ولا البرلمان لائحة خاصة للاذاعة أو التليفزيون .

ومن جهة أخرى ، فإن تركيا تواجه حاليا مشاكل عرقية وعندما تقرر رفع الحصانة البرلمانية عن اثنين من النواب الأكراد تم اعتقالهما كان رئيس الحزب الكردى عبد الله أوجلان يكتب مقالا ثلاث مرات أسبوعيا فى صحيفة تحت اسم مستعار (على فات) وهذا ما يفصح عن التناقضات الهائلة التى تواجهها البلاد .

أما الصحافة المكتوبة فهى منظمة بطريقة دقيقة وصارمة ، إذ تقع تحت المراقبة المشددة الى درجة أن ١٠٪ فقط من مجموع الصحفيين هم أعضاء فى النقابة ، هذا فى حين أنه منذ عشر سنوات مضت كانت نسبتهم تبلغ

الـ ٧٠٪ ، هذا التراجع فى الحركة النقابية الصحفية قد عزل الصحفيين فى مواجهة الادارة الخاصة بهم ، فلا توجد اتفاقية جماعية ولا استقرار فى المهنة ، وبالتالى يمكن أن تتصوروا وضع الصحفى الذى لا يتمتع بكامل حريته لكى يقوم بعمله .

ورسميا ، فإن الرقابة لا توجد فى تركيا وذلك منذ الخمسينات عندما أجريت أولى الانتخابات الحرة ، باستثناء طبعا فترات حكم الأنظمة العسكرية . إذاً ، وفقا للقوانين التركية فإن الرقابة غير موجودة ، ومع ذلك فهناك ـ من الناحية العملية ـ بعض القيود وهى متمثلة فى المواد القانونية الشهيرة رقم ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٦٣ . فإن المادتين الأوليين قد استوحيتا من التشريع الفاشيستى الذى وضعته ايطاليا فى عهد موسولينى ، وهى تنص على ضرورة الكفاح ضد الخطر الشيوعى ، أما المادة ١٦٣ فهى تبت فى الجرائم التى ترتكب ضد النظام العلمانى . هذه القوانين بعد أن ألغيت منذ سنتين قد تم تعديلها وفقا لأسباب عرقية وأعيدت صياغتها فى شكل قانون تحت عنوان : « مكافحة الارهاب » وهى تمنح محكمة أمن الدولة السلطة فى أن تعطل اصدار بعض الصحف ليس فقط فى الأقاليم التى تحدث فيها المواجهات بل أيضا فى كامل أنحاء البلاد .

ومع كل هذا ، فإن الصحافة التركية ما زالت « صحافة حرة » فيمكنكم الكتابة وتوجيه النقد للجميع بما فى ذلك الحكومة .. من السهل نسبيا الحصول على المعلومات من مصادرها وهو أمر جديد ، ذلك لأنه فى عهد الحزب الأوحد منذ ٣٠ عاما كان من الصعب جدا الحصول على أى تصريح من وزير ما . أما اليوم فقد أصبح من السهولة بحيث أننى أتساءل عما إذا كان الصحفى قد أصبح ألعوبة فى أيدى رجال السياسة الذين يتلاعبون به من خلال إعطائه اية معلومة .

أن المشكلة الأخلاقية هى المشكلة الكبرى الأولى ، فمنذ ١٥ سنة عندما اتضح وجود ارهاب يسارى وارهاب يمينى اكتفى رئيس الوزراء بإدانة الارهاب اليسارى ، وعندما سُئل داخل البرلمان عن سبب هذا التحيز رد قائلا : « لا يمكنكم اقناعى بأن رجال اليمين يمكن أن يرتكبوا جرائم » .

أن تركيا اليوم تواجه مشكلتين ضخمتين : الأصولية والمشكلة الكردية ، وبالنسبة للصحفى فانه من الصعب جدا الكتابة عن الحركة الكردية دون الاصطدام بكافة أنواع العوائق . اننى قمت بالعديد من الزيارات إلى

المناطق الجنوبية - الشرقية التى يسكنها الأكراد ، ولا أخفى أننى وجدت صعوبة كبيرة فى اجراء تحقيقات هناك .

فعندما أتحدث مع محافظ منطقة أصبحت تحيا فى ظل قانون الطوارىء ادرك على الفور بأنه يشوه الحقيقة . فإذا تكلمت مع عناصر تؤيد الحزب الكردى اكتشف أيضا أنها تشوه الوقائع . وبعد فترة تجد نفسك فى حالة تقلب وعدم التأكد التام وذلك يفسر الدعاية السياسية التى فاقت كل شىء آخر على مستوى الجانبين . وعندما يختفى الصحفيون ويهاجم أفراد ويقتل موظفون تابعون للحكومة فإن الحزب الكردى يقول : « أن الحكومة هى التى ارتكبت هذه الجرائم وذلك بغرض الاساءة الى سمعتنا » . أعتقد أنه غير منطقى فى أن تقوم الحكومة بقتل موظفيها . فإذا اتجهت إلى الحكومة ستتهم الحزب الكردى بأنه المسئول .

فيما يخص ما يواجه الناس من تهديدات فإنها مستديمة وتأتى من أى مكان ، وعندما قمت بآخر زيارة إلى « ديار بكر » تحاورت طويلا مع مثقفين من الأكراد كانوا يوضحون مواقف تختلف عن مواقف الحزب الكردى . ولم استطع أن أذكر أسماءهم خوفا من الانتقام ، وإذا كان الضغط على الصحفى غير واضح عندما يعمل فى أسطنبول فإنه يظهر بوضوح فى مواقع المواجهات . وخلاصة القول أن الصحفى الذى يكتب أشياء لا تعجب الحكومة مهدد بالملاحقة وبالسجن ، كما أن الذى ينقد الحزب الكردى مهدد بالقتل ، ولهذا فإن على الصحفى أن يقود خطواته بين حجرى عثرة ويحاول تفادى التلاعب به من قبل أى من الطرفين .

وفى الوقت نفسه ، أتذكر أننى كتبت : « المشكلة الكردية لا تحل فى تركيا الا من خلال إقرار الديمقراطية التامة ، وفى هذه اللحظة فقط يمكن أن نتكلم عن استقلال الكردستان » ، وهو رأى يناقضه تماماً موقف الحكومة والقانون أيضاً . ومع ذلك لم اطارد . واليوم يمكن للصحفى أن يكتب - دون أن يلاحق - بأن عناصر مؤيدة للحزب الكردى قد قام بقتلها عملاء سريون تابعون للحكومة . ولكن إذا ازدادت وطأة الأزمة واستولى نظام حكم عسكرى على السلطة فإن الوضع قد يتأرجح تماماً فى يوم وليلة .

وفى مثل هذا الاطار المليء بالأزمات الحادة فإن الصحفى يصطدم دائماً مع الرقابة الذاتية . وقد دفع بعض الصحفيين حياتهم ثمناً لكى يؤدوا

مهنتهم كما يجب . وهنا أذكر « أوجور مامكو » وهو صحفى مشهور على الصعيد الدولى إذ كان يكتب بدقة وشجاعة حتى لقى حتفه فى يناير ١٩٩٣ . ولم يكن وحده ، فإن مجلة « ريبورترز بدون حدود » قد سجلت خلال عام ١٩٩٢ قتل ١٢ صحفياً على الأقل ، ومنذ هذا التاريخ ما زالت الاغتيالات الصحفية تجرى على قدم وساق .

وفى بعض الصحف اليسارية أو فى الحزب الكردى نجد التباساً بين مهنة الصحفى ودور المناضل . فإن الحكومة تنظر للصحفى على أنه مناضل ولا شىء آخر . ولكن الصحافة مهنة تمارس بصدق وبالتالى فمن الصعب معرفة من هو الصحفى ومن ليس بالصحفى فى تركيا .

وهناك وسيلة ضغط أخرى وهى التأثير الكبير الذى يمارسه الأصوليون على ما يمكن نشره . فإن الكاتب التركى المشهور عزيز نسيم كان قد قرر نشر « الآيات الشيطانية » ـ رواية لمؤلف بريطانى من أصل هندى مسلم ـ ولكنه تلقى تهديدات بالقتل واضطر إلى عدم المضى فى مشروعه ، بل أن أحد رجال الأعمال قد أدانته المحكمة لأنه وعد بدفع مبلغ كبير من المال لكى يقتل عزيز نسيم . وتوجد مجلات ذات انتماءات أصولية ليست قريبة من حزب الرفاه الاسلامى تنشر عنوانا لها : « من هو متحيز سيقتل » وأذكر بأننى كتبت مقالا فى أبريل ١٩٩٣ ، كان أحد الأئمة قد صرح بأن الاحتفال بيوم رأس السنة كان يعنى اتباع التقويم الجريجورى وبالتالى فهو كفر . وكنت قد كتبت بأن الإمام المذكور لا يعرف بأن يوم رأس السنة ليس عيد ميلاد المسيح وبأن التقويم قد جرى قبل ظهور المسيحية ، وكنت قد أضفت بأن الخلافة التى حكمت الامبراطورية العثمانية خلال سنواتها الأخيرة كانت تستعمل التقويم الجريجورى الذى يرجع إلى عهد « جوليان » ومع ذلك تلقيت ١٥ خطاباً مليئاً بالتهديدات ..

والأصوليون ليسوا وحدهم الذين يتصرفون على هذا النحو ، فقد عشت تجربة مع مجموعة من الارهابيين اليساريين (ديف سول) ، وخلال مواجهة مسلحة اختطف أحد زعماء المجموعة وقتل . وقد تم اغتيال معظم مناضلى هذه الحركة فى حجرة حمامهم ولكن رسمياً كان يعلن دائماً بأنهم قد قتلوا خلال مواجهة مسلحة ، وقد تتساءلون لماذا وكيف قتلوا فى حجرة حمامهم ، إن والد زعيم الحركة روى بأن ابنه قد تم إعدامه بدون محاكمة .

وقد قرأت مقالا مفاده بأن التصفيات السريعة تناقض الديمقراطية وبالتالى يجب إدانة مثل هذه الأساليب ، وكنت قد سألت والد الزعيم عما

إذا كان ابنه قد تمت تصفيته دون محاكمة تصديقا بأن ذلك لا يحد من مسئولية الحكومة التى لا يجب عليها الالتجاء إلى نفس الأساليب لمكافحة الارهاب .

وقد تلقيت العديد من الخطابات ، كان البعض يتهموننى بأننى أكن الحقد للحكومة لأننى قد سجنت فى وقت ما - وبأننى أحاول عرقلة جهود قوات الأمن فى مكافحتها للإرهاب ، أما البعض الآخر فكانوا يلوموننى ويتهموننى بأننى أناصر قيام نظام حكم قمعى . حقاً أن الناس تطلب من الصحفى دائماً أن يكتب ما يتوافق مع آرائهم .

هل يجب أن يكون الصحفى منحازاً ؟ وما هو قدر الموضوعية المطلوب منه ؟ هل يجب أن يكون مناصراً لحقوق الانسان وللديمقراطية ولحرية التعبير عن الرأى ؟ بالطبع ، نحن جميعاً من أنصار حقوق الانسان والديمقراطية وحرية الصحافة ، وبهذا المعنى فإننا جميعاً ملتزمون بتوجهات معينة ولكن ما هو نصيبنا من الموضوعية ؟ إن الالتزام يمكن أن يؤدى إلى التلاعب بنا ، فإن الجميع سيطلبون من الصحفى بأن يكون ملتزما ولكن إذا كان ملتزما بحقوق الانسان سيتهم بأنه يعمل فى خدمة حكومة أو حزب علمانى يدعى مكافحة الأصولية . وهذه هى ربما تكون المشكلة الأساسية والأهم : أن يكون الصحفى ملتزماً ولكن دون أن يسمح بالتلاعب به .

■ المناقشـة :

سمير قصير : إن المنهج المقترح فى هذا التحليل للعلاقة القائمة بين الصحفيين والاسلاميين هو ـ فى مجمله ـ ذو طابع مناهض للفاشية ، وهو أمر يثير سؤالين ، أولهما ، هل يمكن القول بأن الصحفيين هم ـ بالضرورة وتلقائياً ـ من المناضلين ضد الفاشية ؟ وهل الأمر بديهى إلى هذه الدرجة كما يظن البعض اليوم ؟ أما السؤال الثانى ، فهو يتعلق بالحركة الإسلامية فهل هى صورة من الفاشية ؟ أم هى حركة من نوع آخر ؟

اكرم بلقايد : فيما يخص التيار الاسلامى فى الجزائر ، فإنه فى البداية كان يتمتع بقدر من إنجذاب الصحافة نحوه ، وكان من النادر جداً أن يوجد رد فعل صحفى قائم على الرفض التام لهذا التيار ، ومن ثم فإن الصحافة الجزائرية قد ساعدت كثيراً الحركة الاسلامية ، ولكن عندما استعمل الاسلاميون العنف الفعلى بعد العنف اللفظى بدأت العلاقات مع الصحافة تسوء ، ومع ذلك فلم يكن مفهوماً أن كفاح « الصحفى ضد الحركة الاسلامية نوع من النضال ضد الفاشية وذلك لأن الحركة الإسلامية تستعين بالأسس الثقافية التى هى نفس الأسس التى يرتكز عليها الصحفيون المسلمون .

كارلوس جابيتا : يبدو أن الحركة الاسلامية متنوعة ، فنجد الحركة الاسلامية المعتدلة مثلا ، وأعتقد أنه يوجد إسلاميون لا يدافعون عن مواقف المتطرفين ، ولكن هؤلاء المتطرفين هم الذين ينجحون فى فرض أنفسهم من خلال العمل الذى يقومون به ، ومن خلال النفوذ الملموس الذى يتمتعون به وسط مجموع الاسلاميين .

كينيث براون : إن ما يسمى بالحركة الاسلامية هو ظاهرة مترابطة ، فمثلا يوجد تيار إسلامى فى مصر ، وآخر فى تركيا ، وآخر فى الجزائر ، وآخر فى أفغانستان ، ولن نقدر على فهم هذه الظاهرة إلا بالبدء فى تحليل الظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة لكل من سوريا والجزائر والمغرب وتركيا وأيضاً فرنسا .

سمير قصير : قد يوجد حالياً تيارات إسلامية متعددة ولكن مشروع المجتمع الذى تهدف هذه التيارات لاقامته هو مجتمع واحد .

متحدث عربى : أوافق على مشروع المجتمع الواحد ، انه قائم على رفض الفساد ورفض الدكتاتورية ، فإن معظم الدول العربية بما فيها بلدى يحكمها نظام دكتاتورى متسلط لا يحترم حقوق الانسان ، وفى هذه الحالة فإننا أمام خيارين : إما أن نقبل ونسكت وإما أن نحتج من وراء خيمة أو مظلة ، وهذا ما أعتقده ، أن الحركة الإسلامية ما هى إلا مظلة يتوارى تحتها العديد من التيارات . وحتى فى لبنان فإن عمل حزب الله ما هو إلا طريقة للتعبير عن رفضه للاحتلال الاسرائيلى ، فلا يوجد طريقة أخرى للرفض ، ويرى مناضلو حزب الله بأن هذه هى الطريقة التى بها يعبرون عن رفضهم للاحتلال الاسرائيلى .

تعليم الشفرة وتناسى السياسى

سمير قصير
Samir Kossir

ابتداءً ، يجدر أن نسجل نقطة لصالح الصحافة اللبنانية ، فقد استطاعت أن تقاوم أعقد الظروف وأسوأها ، فاحتفظت بوجودها واستمراريتها حتى فى الأوقات التى انهارت فيها كافة مؤسسات الدولة والمجتمع طوال فترة الحرب الأهلية فى لبنان . ولا شك أن القارىء والباحث والمؤرخ وغيرهم يكنون القدر الكبير من التقدير والاعجاب بالدور الهام الذى لعبه الصحفيون والصحفيات فى لبنان حين آثروا المغامرة والتضحية بأنفسهم لتبقى الصحافة اللبنانية حية تشهد على الأحداث وتسجلها وتوثقها وتحكى ـ على الأخص ـ يوميات الحرب الأهلية الطويلة بتعقيداتها وأسرارها .

ورغم ذلك ، فإن الصحافة اللبنانية تعيش ـ حالياً ـ أزمة إن لم تكن تهددها فى أصل وجودها ، فإنها ـ على الأقل ـ تهدد تعدديتها وحريتها .

لكثرة القيود الرقابية :
الكتابة غير المباشرة (الشفرية)
والابتعاد عن السياسة :

وإذا بحثنا عن المظاهر الأكيدة التى تكشف عمق الأزمة ، فإن الأرقام تشير فى آن واحد إلى هبوط عدد المطبوعات ، وإلى تراجع ملحوظ فى عادات القراءة وشراء الصحف ، وهذان المؤشران يمكن أن نلمسهما فى انخفاض حجم القراء بنسبة تفوق الـ ٦٠٪ . وهناك عدة أسباب تفسر هذا الانخفاض مثل انخفاض القدرة الشرائية لقطاعات عريضة من السكان نظراً للأزمة الاقتصادية القائمة ولعملية الاتجاه إلى تحويل النقد إلى الدولار وهى عملية لا تخضع لأية رقابة . فإن الصحيفة اليومية تباع اليوم بألف ليرة (١٠٠٠) أى بأقل من ٤ فرنكات . وهو سعر أقل من التكلفة التى تصل إلى

٥ فرنكات للنسخة . ولكن من الواضح أيضاً أن السعر المحدد المقترح يبقى حتى الآن مرتفعاً أكثر من اللازم فى بلد يبلغ فيه الحد الأدنى للأجور ٧٠٠ فرنك . ولكن الأزمة الاقتصادية ليست هى السبب الوحيد ، فقد لوحظ أن التراجع فى عادات القراءة لا يقتصر فقط على الفئات الفقيرة ، بل كثيراً ما نقابل أفراداً ينتمون إلى أوساط أكثر رفاهية نسبياً يعترفون بشىء من الفخر بأنهم لا يقرأون الصحف ، أو على الأقل الصحف السياسية . ولهذا يجب علينا أن نبحث عن الأسباب فى اتجاه آخر مثل منافسة الوسائل السمعية والبصرية ومثل تراجع الحماس الجماهيرى تجاه السياسة والأحداث السياسية .

فقد أصبحت المنافسة التى تلعبها الوسائل السمعية والبصرية ملحوظة خلال السنوات الثلاث الأخيرة مع انتشار « الموجات الهرتزية » عن طريق مالا يقل عن ٣٠ قناة تليفزيونية مما أضفى على لبنان دون شك ثقلا هاما فى هذا المجال لا يتساوى معه أى مكان آخر باستثناء إيطاليا . وفى ظل إطلاق الحريات الاقتصادية فإن هذا الازدهار التليفزيونى الذى تغذيه العديد من برامج المنوعات والمسلسلات الأمريكية والمكسيكية قد أمكنه أن يجذب إليه ما يقرب من ثلاثة أرباع الميزانيات المخصصة للاعلان ، وإن كانت لصالح اثنتين أو ثلاث قنوات . مما أدى بصفة خاصة إلى الحد من حماس القراء تجاه شراء الصحيفة . أما حول موضوع تراجع التسييس أى الاهتمام بالسياسة فإنه يمكن أن نلمس أثره فى أن أزمة الصحافة لم تمنع ظهور كتابات لا تمت للسياسة : من برامج موجهة تليفزيونية ومقال عن الديكور وشئون المرأة . فهذا هو الاتجاه الذى يسير فيه رؤساء تحرير الصحف عندما يريدون زيادة عدد التوزيع أو استرجاع قرائهم . وقد نتج تدهور الحماس السياسى أساساً عما قامت به الحرب من إزالة الأوهام ، وعن فشل الصحافة نفسها إذ لم تعرف ـ ولم تقدر على ـ أن تتناول المشاكل الحقيقية لفترة ما بعد الحرب . ويجب هنا الأخذ فى الاعتبار تراجع ظاهرة « المهنية » بما تعنيه من عدم إجادة الاحتراف الصحفى وبما ينعكس على المادة المقدمة وتراجع مستواها .

وتلعب الرقابة دورها فى صياغة الأزمة التى تهدد الصحافة اللبنانية عن طريق تشريعات قديمة وبالية . حقاً إن الرقابة الرسمية غير صارمة ولكن الامكانية فى اتخاذ قرار وقف صحف جديدة ما زالت ماثلة . وقد مورست على أية حال مرتين خلال العام الماضى . ولكن مع ذلك ، فإن أقسى الضغوط

الرقابية وأول محظور عن النشر هو ما يتعلق بالنظام السورى ، والأمر هنا لا يتعلق بنشر أخبار أو تحليلات حول « الاحتلال السورى » وهو ما يستطيع أرفضه شخصياً ، بل بتأكيد الاستحالة على ذكر ما يتعلق بالظاهر العملية التى تشير إلى التواجد السورى . ثم حظر النشر عن المساهمات المالية التى قد يبذلها أحد أبناء كبار الضباط لاحدى الشركات . كما إنه لا داعى بالطبع لفضح أعمال تقوم بها أقسام المخابرات فى لبنان أو حتى مجرد وصف هذه الأعمال .

أما الحظر الثانى غير الرسمى فهو يتعلق بالمافيا التى كانت تتزاحم فى طرق تحركات السلطة ، وهنا أيضاً لا يمكن التفكير فى نشر عملية اقتسام الغنيمة التى كانت تجرى عادة بالتوافق مع المافيا .

وفى الحالتين كان السبب وراء حظر النشر يرجع إلى اعتبارات تتعلق بالأمن الشخصى ، وكانت تبدو واضحة للغاية ، ولكن هناك حظر آخر غير رسمى يمكن تفسيره بأسباب غير شريفة . وهو الذى يصدر عن نفوذ المال ، حقاً إن هذا النوع من الخطر لم يكن ينطبق فقط على الصحافة بل يمتد إلى الجزء الأكبر من النقاش العام الذى يسيطر عليه نفوذ المال . وللأسف لم يعد من الممكن حصر عدد الصحفيين ورجال السياسة وكبار الموظفين الذين يقبضون رشاوى مباشرة من « مليارديرن » يشغل موقعاً سياسياً كبيراً على قمة النظام السياسى .

وقد نتج عن جميع هذه العوامل الاتجاه إلى نشر هذه الأشياء ولكن بنوع من الشفرة وهو عنوان تقرير حديث لـ « المراسلين بدون حدود » . بل يمكن القول أيضاً بأنه قد تم وضع شفرة حقيقية تسمح للصحفى بأن يقول كل شيء تقريباً لأن من نقاط الضعف فى استعمال شفرة غير واضحة أن العديد من القراء الذين ليس لديهم اهتمام مهنى بالسياسة يشعرون بالاحباط وبالتالى عدم محاولة بذل مجهود ذهنى من أجل فهم ما يبثه الصحفى بين السطور .

حقاً ، إن الصحافة فى كل مكان من العالم تدار وفقاً لشفرات تتعلق بالكتابة وأيضاً بالقراءة ، فحتى فى الدول الديمقراطية توجد أمور لا يفصح عنها إلا بطريق غير مباشر ، ولكن المشكلة فى لبنان هى أن جميع الموضوعات السياسية تستوجب هذه الطريقة غير المباشرة ومما يزيد من خطورة الموقف

أن الشفرة قد تستحوذ على كيفية التعبير بل والتفكير لدى الصحفى مما يؤدى إلى الحد من حب الاستطلاع ، كما يؤدى إلى فقدان الوسائل الفنية الصحفية .

وهنا لا يوجد سوى حل واحد ممكن بالاضافة إلى استعادة الحرية التامة للكتابة - وإن بقيت هذه الحرية وهمية للأسف - إن الحل ببساطة هو فى العودة إلى القيم المهنية التى قد تسمح بتحفيز حب الاستطلاع لدى الصحفيين الشبان . ولكن من الصعب العودة إلى هذه القيم طالما لا يوجد أحد ينادى بضرورتها وأن يطرح الطرق التى يمكن استعادتها بها . فإن الصحفيين المتمرسين الذين بقوا فى لبنان قد أصبحوا متشائمين بل وأحياناً شديدى الاستخفاف بالأمور ويائسين من إصلاحها ولا يبدو أنهم مهتمون بضرورة نقل تقليد قد يكونون هم أنفسهم قد طالبوا به . أما فيما يخص الصحفيين اللبنانيين الجيدين الذين يعملون فى الخارج ، فإنهم غير متحمسين للعودة إلى وطنهم أولا لأسباب مادية ، وثانياً لأن بعض المحاولات التى جرت من أجل العودة لم تسفر عن نتائج مقنعة فيما يتعلق بإعادة إدراج العائدين فى الصحافة المكتوبة أو التى تتعلق بالوسائل السمعية والبصرية .

وشخصياً فإننى أتفهم ظروف هؤلاء الزملاء الذين يرفضون العودة ، بناء على تجربتى الشخصية حتى إن لم تكن معياراً يقاس عليه إلا أنها تكشف عن وجود عقبتين أساسيتين هما : الابتعاد عن السياسة وفرض شفرة تتحكم فى الكتابة . فقد كان أحد الأسباب لعودتى إلى بيروت هى الرغبة الملحة فى أن ألتقى كل يوم مع جمهورى من القراء ، فقد كنت أبحث عن دور فى لحظة كان إيمانى بمهنة الصحافة التى مارستها منذ كنت فى السابعة عشرة من عمرى قد بدأ يفتر . ولكن هذه الرغبة الملحة سرعان ما أصابها الاحباط . فبالاضافة إلى المشاكل الخاصة بالتكيف وبالرفض والتى لن أتحدث عنها ، فإننى صدمت سريعاً من عدم وجود ردود فعل جماهيرية ليس فقط على مقالاتى ولكن أيضاً على المناقشات التى كانت تكتب عنها الصحافة . وبالطبع ، كان لا يوجد أصداء إلا فى نطاق الزملاء فى المهنة والمثقفين بصفة عامة . حتى الأمور السياسية كانت تتسم بالتكتم ، ربما لأن السياسة لم يعد لها ساحة علنية تناقش فيها بل اقتصرت على الكواليس الخفية التى وضعتها السلطة لنفسها (فى بيروت وعلى نحو أوضح فى دمشق) .

وقد قلص أيضاً من آمالى الشعور بأننى لم أكن أعرف جيداً الشفرة المستعملة ، ولهذا لم أكتب عن الشئون اللبنانية إلا مرة واحدة أو مرتين ، وكان ما كتبته يتعلق دائماً بالمفاوضات الاسرائيلية ـ العربية . وحتى فى هذا الموضوع لم يكن ممكناً أن أتناسى الشفرة ، وذلك نظراً للحظر المطبق على الكتابة المعمول بها فى سوريا أيضاً .

فإن « مالا يقال » لا يمنع بالطبع أن يقال كل شىء ، ولكن لكى يتم ذلك فهناك شروط وهى الالتجاء الدائم إلى اللف والدوران ، واستعمال ألفاظ التورية وإلى الرجوع إلى مراجع تاريخية تافهة . وبهذه الطريقة الملتوية نعتقد بأننا قادرون على أن نقول كل شىء ، وفى كل مرة نكتشف بأن من الممكن التقدم خطوة إلى أن نصل إلى الحد الأعلى للكتابة فلا نتعداه ، وهذا الحد الأعلى الذى لا نتجاوزه هو توجيه الانتقادات للرئيس الأسد نفسه . هنا عليك أن تتوقف تماماً فلا تصريح ولا تلميح .

وكلما أفرغ من كتابة مقال ينتابنى رد فعل على مرحلتين ، فى الأولى أشعر بإعجاب للشجاعة التى بدت منى ثم فى الثانية على الفور ، أراجع نفسى وأدرك حينئذ بأن هذه الشجاعة ذات فائدة لا تذكر . ذلك لأن الشفرة قد علمتنى بأن الثمن فى النهاية غير إيجابى وهو التخلى عن دراسة الأمور العامة أى التخلى عن سبب وجودنا .

ثلاث صُور من الرقابة

جهاد الزين
Gihad Elzein

أى قارىء متابع للصحافة اللبنانية ، سيلاحظ بسهولة وجود طريقتين فى تعامل هذه الصحافة الاخبارية مع المنطقة المسماة « الحزام الأمنى » أى منطقة الاحتلال الاسرائيلى جنوب لبنان .

الأولى التى تعتمدها بعض الصحف ، تعامل هذه المنطقة كأى منطقة أخرى من لبنان ، فتعلن إسم المراسلين فيها ، وتنقل ما يتوافر من نشاطاتها العامة ، ولا سيما نشاطات رموز « جيش لبنان الجنوبى » وهى الميليشيا المحلية التى تدير هذه المنطقة تحت إشراف جيش الاحتلال الإسرائيلى دون أى توصيف لأسماء هؤلاء الرموز مثلهم مثل الرموز الأخرى السياسية والعسكرية فى مناطق لبنان المختلفة .

الثانية التى يعتمدها البعض الآخر من الصحف ، فهو يعامل هذه المنطقة بصورة مختلفة كلياً عن باقى المناطق : إنها منطقة الاحتلال الاسرائيلى ، فلا إسم معلن لمراسل ، ولا صياغة عادية للأخبار الآتية منها ، كما أن أسماء رموز جيش لبنان الجنوبى هى أسماء مقترنة بصفة العميل التى تسبق أى اسم ، ناهيك عن أن معظم النشاطات الاجتماعية التى تديرها الميليشيا المحلية لا اهتمام بها .

إنهما طريقتان يوميتان .. الأولى تنطلق من أولوية « المهنة » والثانية من أولوية غير مهنية .

هذه العينة هى الأكثر وضوحاً فى تقاطع تناقضى بين المهنى وغير المهنى (ولا أحب أن أقول السياسى . لأن مسألة الاحتلال لا يمكن اختزالها بمجرد « سياسة ») .

الأولى ، سيكون من البلاهة ، بأية حال اتهامها بأنها قابلة بالاحتلال . لأن اهتمامها الاخبارى العادى بمنطقة الاحتلال هو نمط لا يتصل بموقفها

الصريح المنتشر على معظم صفحاتها الرافض بداهة لهذا الاحتلال آياً تكن القوى المسيطرة فى لبنان .

والثانية سيكون من البلاهة أيضاً اتهامها بأنها تتجاهل الاعتبارات المهنية . فهى تقوم بالتغطية ولكن على اعتبار أنها منطقة احتلال . وبالاستناد إلى ثقافة محلية وعربية وعالمية تجمع على اعتبار أن كل « محلى » يتعاون مع الاحتلال يكون عميلاً خاصة فى بلد عربى هو لبنان ، يمنع القانون فيه المواطن من التحادث مع مواطن إسرائيلى ، فكيف بالذى يتعامل مع الجيش الاسرائيلى ، وأكثر من ذلك عندما يكون محتلا لأرض لبنانية .

لا شك أن تباين الاتجاهات السياسية التى ينتمى إليها هذا البعض أو ذاك من الصحف اللبنانية هو تباين معقد تتدخل فى تعقيده حساسيات محلية ومؤثرات أنماط ثقافات سياسية عربية وعالمية .

غير أن المثال الذى بدأت به ، اخترته لدعم فكرة أعتقد أنها تؤدى إلى تعديل فى عنوان هذا المحور الذى يقسم الرقابة بين رقابة سلطة مباشرة على الصحيفة ، وبين رقابة ذاتية تمارسها هذه الصحيفة على نفسها .

الإضافة التى اقترحها هنا هى تقسيم حالات الرقابة إلى ثلاث لا اثنتين : الأولى الرقابة المباشرة . الثانية الرقابة غير المباشرة والثالثة الرقابة الذاتية .

عرفنا فى لبنان ، لفترات محدودة ، الرقابة المباشرة ، وعرفنا ولا نزال بانضباط « ناجح جداً » فى السنوات الأخيرة فى الصحافة المكتوبة وفى وسائل الاعلام السمعية والبصرية الرقابة غير المباشرة ، والمتعددة المستويات ، فظاهرة الرقابة غير المباشرة لا تشمل الصحافة وحدها فى لبنان بل هى جزء من انضباط عام لمجمل الحياة السياسية اللبنانية فى العلاقات اللبنانية ــ السورية .

لماذا أفصل هنا الرقابة الذاتية .. لأقول أنه ليس كل انضباط ذاتى ناتجاً بالضرورة عن قوة سلطوية تحسب الصحيفة حساب بطشها إذا مسّت بمحظورات . هناك رقابة ذاتية ناتجة عن غير ذلك . عن الثقافة السياسية التى تنتمى إليها هذه الصحيفة أو تلك . والمثال المتعلق بنمط التعامل المهنى مع منطقة الاحتلال الإسرائيلى هو عينة عليها .

الرقابة المباشرة ، عرفناها ثلاث مرات ، وهى قيام الدولة في ظروف طارئة بتنظيم رقابة على مواد الصحف قبل نشرها .. عام ١٩٧٣ ، وأثر صدامات المخيمات الأولى بين الجيش اللبنانى والمقاومة الفلسطينية فى الأحداث التى تلت اغتيال الكوماندوس الإسرائيلى لثلاثة من كبار القادة الفلسطينيين فى قلب بيروت . والثانية فى أواخر العام ١٩٧٦ بعد صدور المرسوم ١١٧ الشهير والثالثة عام ١٩٨٣ بعد الاجتياح الاسرائيلى .

فى الحالات الثلاث ، أى الرقابة المنظمة من الدولة ، لم تدم سوى أسابيع لكنها كلها انتهت ، ليس بقرار رسمى ، بل بتغيّر فى ميزان القوى .. جعلها تسقط عملياً .

أما الرقابة غير المباشرة ، فقد أصبحت سمة ثابتة فى الحياة اليومية للصحافة اللبنانية ، والآن لكل وسائل الاعلام المكتوبة والسمعية ـ البصرية . وإن اختلفت حدودها مع تبدل القوى التى كانت تسيطر على « الشارع » اللبنانى منذ اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ حتى الآن ، وهى مورست فى الواقع على « شارعين » هما شارعا (الانقسام الجغرافى ـ الطائفى) خلال هذه الحرب الأهلية إلى أن توحدا مرة أخرى بعد إقرار اتفاق الطائف .

الرقابة الذاتية ـ وهى إرادية ـ المتجسدة بهذا الخليط الفاعل من تقاليد الثقافة السياسية وطبيعة المصالح والعلاقات ـ وبالتالى الارتباطات ـ التى تشتبك بها الصحيفة .

بطبيعة الحال ، وعلى ضوء هذا التوصيف يمكن القول أن الرقابة الذاتية هى حالة عامة لا تتعلق ببلد واحد . بل أستطيع القول أن الرقابة الذاتية التى تمس فى البلاد العربية قضايا مثل الصراع العربى ـ الاسرائيلى ومتفرعاته ـ حتى فى قلب العملية السلمية الجارية ـ (والمثال على ذلك التجربة المصرية بعد كامب ديفيد) وتمس الدين ليست خاصة بجنوب المتوسط . إن ثمة محظورات فى الثقافة السياسية فى شمال المتوسط أصبحت جزءاً عضوياً من الرقابة الذاتية فى الصحافة الأوروبية .

لعل المثال الرئيسى هنا هو المتعلق بقيم إدانة معاداة السامية التى يضطر للالتزام بها حتى تلك الأوساط ذات المشاعر المعادية للسامية ، وما يتفرع عنها من قضايا أصبحت من ثوابت « الخطاب السياسى الأوروبى »

(والاميركى) المماثل . ولن أدخل هنا فى المدى الواسع والمتنوع لهذه المسائل التى يعرفها معظمكم ، بل يعيشها أكثر منى .

يجب إعطاء الأهمية فى مجال البحث عن حقول مشتركة للتجارب الرقابية الصحافية .

إن صورة نقاش يدور فى المساء فى مجلس تحرير صحيفة لبنانية أو عربية (فى بلد مثل مصر أو لبنان) حول موقع الخبر المهنى (على الصفحة الأولى أو فى الداخل) وعلى محتوى التغطية (توزيع المواضيع والتعليقات) حيال حدث من نوع الاعتداء على سياح إسرائيليين فى مصر - أو تهديد سلمان رشدى - أو قيام أكراد بتفجير محطة قطار فى قلب أسطنبول أو اغتيال صحافى جزائرى على يد أصوليين ، أو اغتيال قيادى أصولى على يد جهاز أمن رسمى ، لهى كلها مواضيع يومية تواجهها صحافتنا كإشكالات مهنية - سياسية تتدخل فيها كل اعتبارات الرقابة الذاتية وتعقيداتها الثقافية والسياسية والخلقية ، ليست مختلفة فى العمق عن تلك الاشكالات المعلنة وغير المعلنة التى يواجهها مجلس تحرير فى صحيفة أوروبية عليه أن يقرر شكل ومستوى وتوزيع التغطية لموضوعات مثل مقال ملتبس حيال قضية درايفوس منشور فى مجلة وزارة الدفاع الفرنسية ، أو اغتيال الحاخام كاهانا ، أو إحراق صالة سينما تعرض فيلم سكورسيزى « إغواء المسيح الأخير » أو حتى قضايا أكثر تقنية ظاهرياً إلى السجال بين المدرستين الخاصة والعامة فى فرنسا .

إن مسألة معقدة كمسألة آليات ومعايير الرقابة الذاتية وانعكاساتها على كل أشكال التعامل المهنى فى الصحافة ، يجب أن تستأثر باهتمام تتجاوز المساهمة والتفكير فيه الأوساط الصحافية نفسها لتشارك فيها الأوساط الأكاديمية .

السؤال المطروح هنا هو هل يمكن الوصول إلى معيارية مهنية تتيح الانسجام الذاتى فى الصحيفة مع القيم العامة التى لا خلاف حولها على المستوى الوطنى (كمسألة الاحتلال) ومن دون السقوط فى « شعبوية » ديماجوجية تضرب مبدأ أساسياً فى الصحافة - كجزء من النظام الديموقراطى - هو حرية ضخ المعلومات ؟ (لا أتحدث هنا عن النمط الآخر من « الشعبوية » المتعلق بالفضائح الاجتماعية المطروح للنقاش فى بريطانيا) .

أذكر هنا ، من باب محاولة الإفادة فى استعراض التجارب الخاصة ، نوع النقاش الذى دار فى الصحيفة التى أعمل فيها ، عندما جرت المحاولات الأولى فى أوائل الثمانينات لتقديم ترجمات حرفية لمقالات سياسية كتبها إسرائيليون بدون التدخل فيها . ولا نعنى هنا النصوص التى نراها قريبة من « وجهة النظر » العربية ، بل المقالات « الطبيعية » للكتّاب والسياسيين الاسرائيليين المعروفين والممثلين للتيارات الأساسية الاسرائيلية .

بعض الزملاء اللبنانيين المدعوين إلى هذه الندوة فى مرسيليا كان مشاركاً فى ذلك النقاش الداخلى فى صحيفة « السفير » . كانت المسألة تتعلق تعلقاً عميقاً بثقافة المقاطعة الكاملة لكل ما هو إسرائيلى منذ عام ١٩٤٨ والنكبة الشاملة التى حلت بالشعب الفلسطينى . كان هذا النقاش يجرى بين قوميين عرب ويساريين آنذاك .

ونشر مادة لكاتب إسرائيلى كأى كاتب آخر ـ مترجمة ـ بدا للبعض آنذاك نوعاً من الاعتراف بإسرائيل . فى حين اعتبر البعض الآخر أن معرفة أنماط التفكير الاسرائيلى كما هى تساعد على تشكيل ثقافة شعبية فى الصراع العربى ـ الاسرائيلى . ونجحت المبادرة التى تحولت منذ عدة سنوات إلى صفحة كاملة للنصوص الاسرائيلية هى الأولى قطعا فى تجربة الصحافة العربية .

ذلك أن الاهتمام المتخصص بالمادة الاسرائيلية مرَّ بمراحل ثلاث حتى مؤتمر مدريد : الأولى افتتحها العهد الناصرى فى مصر ، عبر قيام أجهزة بحثية مختصة بالوضع الداخلى لاسرائيل . ولكنها بقيت عملا سريا من الاهتمامات الخاصة لأجهزة الدولة المصرية الأمنية والسياسية الضيقة . ثم بدأت المرحلة الثانية على يد المقاومة الفلسطينية بعد سيطرتها على منظمة التحرير بعد عام ١٩٦٧ . هنا شهدنا أول علنية ، عبر إنشاء نشرة رصد إذاعة إسرائيل الموزعة بشكل محدود على الصحف والسفارات مع خطوة إضافية تمثلت فى نشر بعض المقالات الاسرائيلية من حين لآخر فى مجلة شؤون فلسطينية الصادرة عن مركز الأبحاث الفلسطينى التابع للمنظمة .

أما المرحلة الثالثة ، فهى بدء اهتمام الصحافة إلى الانتقال إلى أول تعميم واسع النطاق للمادة الاسرائيلية « الخام » . وفى هذا المجال لعب الجيل الذى تعلم العبرية على يد المؤسسات الفلسطينية ، وخصوصا مؤسسة

الدراسات الفلسطينية فى لبنان ـ وبينهم عدد من غير الفلسطينيين ـ دورا أساسيا ارتكزت ـ ولا تزال ـ عليه تجربة نقل أنماط الكتابة والتفكير الاسرائيلية ـ بدون تدخل ـ على صفحات الصحف التى زاد عددها الآن .

طبعا لم يكن لهذه التجربة أن تتكرس لولا عدد من التطررات الهامة بعد اتفاقات كامب ديفيد والاجتياح الاسرائيلى للبنان ، وخصوصا بالتوازى مع اتساع ظاهرة النقاش الذاتى النقدى داخل اسرائيل والأهم داخل الدياسبورا اليهودية لأن هذا السجال اليهودى ـ اليهودى شجع على جعل المهمة أسهل .

نحتاج ، لا شك ، فى صحافة الجنوب المتوسطية إلى قدر أكبر من إرساء تقاليد الاهتمام المهنى (أى المعرف بالنتيجة ضمن السياق العام لنشاط أى بلد) بمعزل عن الموقف السياسى أو الوطنى ، الذى يملك أى منا أن يتخذه كما يشاء سواء كان فرديا أو جماعيا .

ليس هذا بحثنا هنا ، بل ما يعنينا هو هاجس أى تقاليد مهنية يمكن بناؤها بمعزل عن الاعتبارات الأخرى ؟

فى هذا المجال ـ ضمن نقض التقاليد ـ أود أن أسجل هوة عميقة فى التقاليد المهنية بين جنوب وشمال المتوسط .. مع اعترافى بأنها لا تتعلق بالصحافة وحدها بل هى جزء من المسافة البنيوية المتعددة المستويات بين الجهتين . لكنى أعتقد أن أية رؤية مشتركة نزيهة لتعزيز روابط صحافة جنوب وشمال المتوسط ـ يجب أن تضعها بشجاعة فى قلب ـ ليس تصوراتها فحسب ـ بل برامجها العملية أيضا .

هذه الفجوة دعونا نصفها كالتالى :

المتابعة المباشرة للصحافة الأوروبية (والغربية) لما يجرى فى جنوب المتوسط (كالمناطق الأخرى من العالم) هى تقليد مهنى يومى يمثل حضورا لمراسلين دائمين أو متجولين يصبحون مع الوقت أما صحافيين مختصين وإما مستعربين أو مستشرقين بعد مغادرة المهنة .

هذا التقليد اليومى فى الصحافة المتوسطية الشمالية والأوروبية عموما هو طبعا امتداد طبيعى ليس فقط للتطور المهنى بحد ذاته بل ـ ثقافيا ـ امتداد لتقاليد الاستشراق الأوروبى .

وهنا أدلى بهذه الملاحظة الأخيرة ، فأشير سلفا إلى أن غياب التقليد الجاد المقابل فى صحافة الجنوب المتوسطية هو جزء من غياب أشمل فى مجالات المهن المتعلقة بالعلوم الانسانية ، أى غياب تقاليد دراسة المجتمعات الغربية بآلياتها وتكويناتها الخاصة السياسية والثقافية والاقتصادية .

يذهب الجامعى أو الصحافى العربى أو المسلم المتوسطى إلى أوروبا والولايات المتحدة فيدرس أو يتابع القضايا العربية والاسلامية والشرق أوسطية ، ويأتى الصحافى الجامعى الغربى إلى منطقتنا العربية فيدرس المجتمعات والدول العربية .

هذه هى الفجوة الهامة .. لهذا فإن أى برنامج إعلامى متوسطى مشترك يمكن له أن يؤسس لمنعطف هام فى هذا المجال إذا شجع ضمن تشجيعاته الأخرى ، فى المجال الصحافى صحافيين شبابا من جنوب المتوسط على دراسة ومتابعة الآليات السياسية والثقافية والاقتصادية الغربية .

إن تجربة الصحافة العربية المهاجرة التى استقر عبرها جيل من الصحافيين فى العواصم الأوروبية ـ ضمن سياق الهجرة العامة للنخب ـ تفتح الطريق نحو تبادل معرفى ـ عبر الصحافة ـ فى الاتجاه الغائب . ففى هذا الجيل من أصبح يفهم ويتابع هذه الآليات ، وإن لم تبلغ المتابعة بعد درجة التقليد المكرس فى صحافة جنوب المتوسط . (ولا أخال الصحافة التركية ـ رغم التجربة التركية التحديثية الهامة المتميزة والمتقدمة فى العالم المسلم ـ خارج هذا الخلل الذى أشير إليه) .

الاقتراح العملى هنا هو تنظيم دورات طويلة أو قصيرة لصحافيين شباب من جنوب المتوسط يدرسون المؤسسات السياسية الغربية فى تكويناتها وآلياتها بمعزل عن صلة هذه الآليات بالسياسة الأوروبية فى جنوب المتوسط كدورات مثلا لدراسة العلاقات الأوروبية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبى .

إنى لا أضع المسئولية فى هذا الخلل إلا علينا نحن صحافة الجنوب ، ضمن مسئولياتنا الأكيدة عن تخلفنا ، ولكن باستطاعة الشمال أن يساهم فى ردم هذه الهوة التى هى جزء عميق من خلل أشمل . بهذا المعنى على

مؤسسات إعلام الشمال لا أن تساعدنا على دراسة وتغطية أنفسنا بل أن تساعدنا إذا جاز التعبير على دراسة وتغطية الشمال بذاته .

أود فى النهاية أن أعتذر عن غلبة الانطباعية على هذه الورقة ، والمسئولية فى ذلك لا أتحملها وحدى ، بل الجهة الداعية للندوة ، لأننى تلقيت الدعوة قبل أسبوع فقط من موعد انعقاد الندوة . الأمر الذى لم يتح لى مجالا للتفكير ومن ثم عملاً أدق وأوسع حول الموضوع المطروح . كان بودى أن أدعمه ، لا بالأرقام فقط ، بل بقدر أوسع من الوقائع المهنية الجادة .

دائمًا.. نفسّ القصّة!

ايجال سارنا
Egal Sarna

لاحظت مراراً ، أن ابنى الذى يبلغ من العمر اربعة أعوام يستلقى كل ليلة أمام شاشة التليفزيون ليشاهد فيلم « بيتر بان » على شريط الفيديو ، ويتكرر ذلك كل يوم حتى أصبح من المألوف أن يستغرق فى النوم أثناء المشاهدة ، وهو يتابع مغامرات « بيتر بان » المثيرة فى صراعه مع الشر مجسدا فى شخص « كابتن هوك » ، قلت لنفسى يا الهى ، كم من المرات يشاهد فيها هذا الطفل نفس الفيلم إلا أن والدته ـ زوجى ـ علقت قائلة لى : انك تكتب فى نفس الموضوع ـ الصراع مع الشر ـ مرات ومرات منذ سنوات .

مرت ثلاث عشرة سنة منذ أن بدأت العمل كصحفى . وكأى قناص جديد كنت فى البداية ابحث عن مجالات جديدة ، وأبحث عن الموضوعات الأكثر جاذبية . ذلك ما كان يستحوذ على انتباهى . ووجدت ضالتى فى إسرائيل واخذت ابحث فى ثنايا ما كان يمثل عالمى الخاص منذ كنت طفلا وحتى عملت صحفيا يكتب فى ملحق العدد الأسبوعى . كان بإمكانى أن أختار الموضوع . ومن ثم اعتقد أن الصورة التى تشكلت بعد سنوات من الكتابة انما تعكس قسمات خريطة روحى وعقلى الباطن .

ووجدتنى منذ البداية أكثر شغفا بالاسرائيليين الأكبر سنا . أولئك الذين عاشوا هنا وهناك لاجئين مثل معظم سكان اسرائيل .. أولئك الذين لهم وطنان ، وذاكرة مزدوجة ، وربما انقسام فى الشخصية .

وبعد سنوات من التعرف على الساحة ، بدأت ـ كما تقول زوجتى ـ أكتب نفس الموضوع مرات ومرات .. مأساة المهاجر اليهودى الذى اقتلع من أرضه ، ومأساة اللاجئين العرب الذين تمثل حياتهم كارثة أليمة من حرب ، وإبعاد ، ومذابح أو هولوكست ، ثم ما حدث لهم فيما بعد ، وكيف ساقهم حنينهم ويأسهم واحباطاتهم إلى نهايات مأساوية .

وسوف أسرد هنا اربعة أمثلة لموضوعات كتبتها طوال سنوات اهتمامى بالواقع الاسرائيلى ـ واقع بدا أكثر مأساوية منذ فبراير الماضى سنة ١٩٩٤ ـ ينبغى لى أن اضيف هنا اننى حيث بدأت الاعداد لهذه الورقة فى اوائل فبراير بدت الأمور وكأنها تمضى نحو الطريق الصحيح وفى اتجاه نهاية سعيدة لأول مرة منذ سنوات . ثم جاءت المذبحة حين قام يهودى مهاجر من نيويورك ، وهو متطرف أطلق النار على عدد كبير من المصلين الفلسطينيين فى ساحة الحرم الابراهيمى فحوّل هذا المكان مرة أخرى إلى جهنم . والغريب ان مقالى الذى نشر فى العدد الأول لصحيفة ميدتيرينيان كان أيضا يتناول مذبحة مماثلة ويتعامل مع شخصية رجل يهودى قتل سبعة من العمال العرب الأبرياء .

وتظهر اسرائيل فى كل مقالاتى ، من منظور خبرتى الشخصية كواحد من أبناء المهاجرين الذين فقدوا كل اقاربهم فى أوربا ، وظل يعيش فى أعماقهم على مدى الأعوام الخمسين الماضية وطنان : اسرائيل التى يعيشونها وشب فيها أبناؤهم ، أما الوطن الآخر فهم يحبونه ويكرهونه ، يتذكرونه وينسونه ، الوطن الذى تركوا فيه أهلهم وأصدقاءهم ومنازلهم والمناطق التى ألفوها ـ بأنهارها وغاباتها ـ والتى لم تطأها اقدامهم بعد ذلك الا فى أحلامهم .

وفى نهاية ١٩٩٢ كتبت عن الإختفاء المريب لمهاجر يهودى يدعى فياديسلاف بتروف كان قد قدم من روسيا قبل عام وعاش فى منزل متنقل (كارافان) فى ضاحية من الضواحى الصحراوية ، وأنفق كل ما يملك لشراء سيارة جديدة . وفى الخريف تعرض لحادث أثناء قيامه برحلة فى رفقة أصدقائه وذلك حين فقد السيطرة على عجلة القيادة . حتى ذلك التاريخ لم يكن بتروف إلا مهاجرا فقيرا يحاول أن يتمسك بوطنه الجديد . إلا أنه خرج من السيارة ينزف ، ووقعت عيناه على سيارته التى كانت قد تهشمت بشدة ، فأطلق ساقيه للريح واختفى فى الصحراء على مرأى من أصدقائه وزوجته ، ولم يتم العثور عليه حتى الآن . وقد علمت بالحادث من خلال خبر صغير نشر فى الصحف عن الشخص المفقود فتتبعت أثره إلى « الكارافان » حيث ظلت زوجته قابعة بمفردها دون اجابات ، كما لجأت إلى أصدقائه الذين كانوا جميعا من المهاجرين الجدد الذين يعملون فى أحد مواقع البناء . وقد لمست لديهم مشاعر الحنين للوطن القديم والوحشة من الوطن الجديد . حنين أناس اقتلعوا من جذورهم ، فرغم أنهم قدموا إلى إسرائيل بدافع

ايديولوجى إلا أنهم يفتقدون أراضيهم التى تركوها وراءهم وأصدقاءهم ومدنهم . يفتقدون جليد الشتاء الروسى ، والأفراح والأحزان التى عاشوها فى ذلك المكان . هم عاجزون عن نسيان مشهد صديقهم اليائس بتروف الذى ظل يهرول داخل الصحراء حتى اختفى عن أنظارهم . قال لى أحد أصدقائه : شعر بتروف بالضياع فهو لم يشعر هنا أبدا بالاستقرار . فاسرائيل ليست وطنه . إنه كان يحلم كثيرا بلينينجراد ، فقد عاش فى وطنه اليهودى الجديد كلاجىء . لم تكن عيناه ترى عبر نوافذ « الكارافان » سوى الصحراء وهو الذى أمضى حياته كلها وسط الجليد » .

وقد وجدنا على مقربة من ذلك المكان الذى اختفى فيه بتروف . قرية عربية مهجورة منذ حرب ١٩٤٨ . بها آبار جفت مياهها وكهوف اعتقد المرشد الذى كان يصحبنا أنه ربما عثرنا على بتروف بها حيا أو ميتا . ولكنه لم يكن هناك . وفى لحظة خاطفة اجتمعت قصتان متناقضتان فى نفس المكان : روسى يهودى تم تهجيره إلى الصحراء الفلسطينية وعرب هاجروا من ديارهم فى تلك القرية فى ١٩٤٨ ، ولم يتم العثور على بتروف إلا بعد عام كامل من نشر المقال . فقد عثر عليه متدليا من شجرة لا تبعد كثيرا عن ذلك المكان .

وبعد قصة بتروف بقليل ، كتبت عن مهاجر يهودى يدعى انجيل Angel ، وحين كان أنجيل طفلا ارسلته أسرته من خالب khleb فى سوريا إلى إسرائيل . نشأ الطفل وحيدا فى « الكيبوتز » ـ معسكر عمل جماعى ـ من أجل أن يشب فتى اسرائيليا قويا . إلا أنه لم يكف عن الحنين لأمه فى « خالب » بسوريا وحينما أصبح جنديا عبر الحدود إلى سوريا لينقذ أمه ويصحبها معه إلى إسرائيل غير أن الانسياق وراء الحنين عادة ما يؤدى إلى الخطر . فقد ألقى الجنود السوريون القبض عليه فورا ، وأمضى انجيل تسع سنوات مدمرة فى السجون السورية ، وحين تم الافراج عنه مؤخرا وعاد إلى إسرائيل دخل المستشفى . وقد عثرت عليه بعد ثلاثين عاما ، وهو الآن فى مصحة للأمراض العقلية .

ومن خلال قصة أنجيل ، وجدت نفسى ازاء قصص كثيرة لمهاجرين يهود فقدوا داخل إسرائيل فى الخمسينات وهم من ابناء ضحايا الهولوكوست ، ومنهم لاجئون قدموا من دول عربية ، إلا أنهم لم يألفوا الحياة الجديدة وفقدوا عقولهم بسبب اليأس والوحشة ، وأصبحوا الضحايا المجهولين للدولة الوليدة فلم يلحظ احد حتى أنهم قد اختفوا .

هذه هى قصص المهاجرين اليهود من الجيل الأول ولكن يبدو لى أن الجيل الثانى أيضا يحمل بداخله جينات وراثية للأزمة .

فى خريف ١٩٩٣ قررت أن أكتب عن مأساة جيلى من أبناء المهاجرين : « الاسرائيليين الجدد » حينما يقترب المرء من أحزانه الخاصة تصبح الأمور أكثر تعقيدا . فمن الأسهل على الصحفى أن يكتب عن مآسى الآخرين بينما يتعامل بشكل غير مباشر مع جراحه الشخصية وحين بدأت أكتب عن حرب ١٩٧٣ التى خضتها بنفسى اكتشفت أننى مصاب بفقدان ذاكرة من ذلك النوع الذى ينتج عن التعرض لصدمات ووجدت نفسى فى حاجة الى ذاكرة الآخرين لاستعادة الصورة كاملة .

أصيبت وحدة الدبابات التى كنت أحد أفرادها إصابات بالغة فى الليلة الأولى للحرب ، ومات بعض زملائى فى الحال ، حاولت أن أستعيد من الذاكرة كل مشاهد صورة تلك الليلة الأولى ، وساعات الفوضى التى حاولنا فيها ـ دون جدوى ـ استعادة المواقع التى استولى عليها المصريون .

تلاشت كل توجيهات الحرب التى تعلمناها وكل الأساطير والقواعد الأولية مثل « ألا تترك جريحا وتهرب » ، « وألا تهجر زملاءك ولا تتقهقر » . فقد تقهقرنا وهربنا وهجرنا . وحينما تحدثت إلى أصدقائى عند الإعداد لكتابة هذا المقال أى بعد عشرين عاما ـ وجدت لديهم نزعة خيالية جامحة ، يودون لو نعود بآلة الزمن إلى تلك الليلة المشهودة من أكتوبر ١٩٧٣ لا لشىء إلا لننقذ أصدقاءنا الذين تخلينا عنهم وتركناهم فى دباباتهم المدمرة يصرخون فى طلب النجدة انقاذا لحياتهم .

وفى لمح البصر تحول قادة تلك الدبابات ـ الذين نشأوا فى أوج أسطورة الجيش الذى لا يقهر ـ مرة أخرى إلى أبناء مهاجرين . فغلاف الثقة بالذات الذى يحتمى به المهاجرون غلاف هش .

وفى أحيان أخرى يمكن للمرء أن يكتب عن نفسه بأن يكتب عن عدوه . وفى إسرائيل فإن عدوك ملموس يقع على بعد خطوات منك . يظهر اللاجىء الفلسطينى المقتلع من جذوره فى كل المقالات الاسرائيلية إذ يربطه بنا رباط من الحب والكراهية معا . فهو كالمرآة أمام الاسرائيلى . وفى بعض الأحيان يصعب على المرء أن ينظر إلى صورته فى المرآة .

منذ تسع سنوات ذهبت إلى مخيم الدهيشة للاجئين بعد أن قرأت خبرا صغيرا فى الصحف ، عن صبى يبلغ من العمر ١٤ عاما ألقى بقنبلة مولوتوف على باص اسرائيلى ، وحكم عليه بالسجن خمس سنوات ، لم أكن أراه كعدو ، وانما كطفل فى سنته الدراسية الثامنة وشعرت شعورا غريبا بأننا متماثلان . فلسنوات طويلة ، نشأت على فكرة اننى أنتمى إلى أمة مضطهدة ومن ثم فإننى أشعر بالتماثل مع كل مضطهد حتى لو كان عدوا لى .

ومنذ ستة أشهر عدت إلى المخيم مع فرقة القناة الثانية للتليفزيون الاسرائيلى فرأيت الفتى . كان قد أصبح فى الثالثة والعشرين من عمره . نضج سياسيا ومع ذلك ظل محاصرا من الناحية الوجدانية . فقد أصابه الجمود خلال السنوات الخمس التى قضاها فى السجن . وقد أطلقنا على الفيلم اسم « السنوات الضائعة » تحدثت أمه عن حنينها إلى قريتها « زكاريا » القريبة من القدس والتى تعرضت للتدمير . قالت : أود لو أترك « مخيم الدهيشة » فى الحال وأذهب إلى هناك فأجلس فوق أرضي ولن أحمل معى سوى قطعة من القماش أغطى بها رأسى .

وفى كل مقال أكتبه أتناول نفس الزاوية عن ذلك المجتمع الصغير المحاصر .. مجتمع من المهاجرين واللاجئين وأبنائهم الذين يعيشون فى ظلال المأساة التى لم تجد حلا ، فألقت بآثارها على حياة جيل بعد جيل : الهولوكست وإبعاد الفلسطينيين واقتلاع اليهود من شمال أفريقيا ، جماعة من الناس لا يعيش أى منهم فى موطنه الأصلى اللهم إلا باستثناء الذين ولدوا هنا فقد اقتلع اليهود من مواطنهم الأصلية ، وبمجيئهم إلى إسرائيل تبادلوا المواقع . فكما يقول الكاتب الاسرائيلى العربى انطون شماس « جاء اليهود إلى فلسطين واحتلوا وطن آبائى وفى المقابل بعثوا بالفلسطينين إلى الأقطار التى جاءوا هم منها » .

أن كل ما قلته عن المهاجرين وأبنائهم انما هو أمر أواجهه المرة بعد المرة أينما عقدت حوارا مع الاسرائيليين ، ويوما بعد يوم اكتشفت خبايا هذا المجتمع .

إن إسرائيل قوة عظمى صغيرة ، تمتلك ما قد تمتلكه قوة عظمى أوروبية من ترسانة نووية ، ولكنها تئن ليلا من الكوابيس التى تعترى المهاجرين ،

وهى أيضا تعيش إحساسا عميقا بعدم الأمن الذى عادة ما تشعر به الضحية . بعد ثلاثة عشر عاما من الصحافة أشعر أحيانا بالضجر . ولكن فى نفس الوقت لا أملك إلا أن أعود إلى سحر هذه الموضوعات . فقصص المهاجرين المأساوية بالنسبة لى ـ مثلى مثل غيرى من الاسرائيليين ـ تلعب دور المهدىء لأننا نشعر أننا بها نكون على أرض نعرفها ونأمن لها . هذه القصص ترتبط بأرواحنا وتشبع لدينا حاجة نفسية تتمثل فى الارتباط بالمأساة والاندماج فيها . فهى روايات ترعبنا وتهدىء من روعنا فى آن معا ، مثلما يفعل « بيتر بان » « وكابتن هوك » كل ليلة فى الفيلم الذى يشاهده ابنى الصغير مرة تلو المرة ، حتى يدركه النوم العميق !

■ المناقشة :

● **كينيث براون** : أشعر بالسرور لأن « ايجال سارنا » قد اكتشف بأنه فى عمله الصحفى يكتب دائما نفس القصة . فإن ما يثير دهشتى فى اسرائيل هو هذا السيل المتدفق من المعلومات ، وفى الوقت نفسه سرعة نسيان الناس لهذه المعلومات . وأذكر بأننى عند وجودى فى اسرائيل قد سألت أحد الصحفيين : « ماذا حدث لهذين الفلسطينيين » اللذين اعتقلا متهمين بقتل صبى ؟ « فكان الرد : « أنت ما زلت تتذكر هذه القصة ؟ » قلت : « نعم ، وأذكر أيضا بأنها كانت خدعة ، ألا تذكر ذلك ؟ » فأجاب : « أن الأمور هنا تجرى بسرعة فائقة ، فإننا غارقون فى المعلومات عن كل هذه الأحداث التى نقرأها . ونحن أحيانا نشعر بالانفعال الشديد وأحيانا أيضا بالغيظ الغاضب . ثم قبل أن نكون قد هضمنا هذه المعلومات فجأة تهبط علينا معلومات أخرى » .

● **سمير قصير** : أننى شخصيا أشعر بالارتياح أمام الصدى الذى تعكسه الصور التى يذكرها « سارنا » فهى تسجل الفشل الهيكلى للمشروع الصهيونى على الرغم من كل ما سجله من نجاحات عديدة ، ولكن هناك لفظا أو مصطلحا قد صدمنى وهو « علاقة الحب ـ الحقد » القائمة بين الفلسطينيين والاسرائيليين . إن هذه العلاقة ربما قد تبدو واضحة عند الاسرائيليين ولكن سحب هذه الاشكالية لتنعكس على الفلسطينيين يُعد وهما تاما . ولابد من توضيح هذه الصورة : إذ لا يمكن للاسرائيليين أن يتوقعوا أن يجرى لدى الفلسطينيين نوع من العلاج الخاص بالتحليل النفسى . ففى كثير من الأحيان يقولون لنا : « يجب عليكم أن تحبونا أيضا ! » ولكن هذا ليس جوهر الموضوع . فإذا كان الهدف المنشود هو بناء السلام إذن يجب أن يقوم ذلك على شىء آخر غير سوء الفهم . اننى لم أشاهد فيلم « السنوات الضائعة » الذى حققه « ايجال سارنا » . ولكن وفقا لما سمعته هنا فإن هذه السنوات الخمس المفقودة بالنسبة للفلسطينيين تتساوى وأيضا مع سنوات خمس مفقودة بالنسبة للاسرائيليين . وإننى آسف هنا لصراحتى ولكنى أقول : هذه السنوات الخمس التى فقدتموها لا تخصنا فى شىء . أن ما يخصنا أولا وقبل كل شىء ـ وبصفتنا صحفيين أو مواطنين ـ هى وبصفة خاصة السنوات الخمس من الاحتلال التى تضاف إلى السنوات العشرين السابقة .

● **ايجال سارنا** : فيما يتعلق برأى سمير ، حول « علاقة الحب ـ الحقد » فإننى أحترم رأيه ولكننى مع ذلك أعتقد بأنه يوجد أيضا نوع من « الانجذاب الحتمى » بين الاسرائيلى والفلسطينى . ومثل هذه العلاقة لا نجدها بيننا وبين السوريين أو اللبنانيين . قد تكون موجودة بطريقة ما مع المصريين ولكنها على أى حال ليست « علاقة حب ـ حقد » حقيقية بل هى أشبه بنوع من المودة . وبالنسبة للفلسطينيين يبدو من الصعب تفسيرها بطريقة ما . فهى علاقة تتعاظم بطريقة متناقضة فى صفوف المعتقلين الذين يطلق سراحهم . فقد اعترف البعض من هؤلاء بأنهم قد جمعوا العديد من المعلومات عن المجتمع الاسرائيلى خاصة فيما يتعلق بالديمقراطية . مثل هذا الأمر قد يبدو شيئا من الجنون ولكن كم من الأمور تبدو اليوم أشبه بالجنون . وهذا الصراع معقد للغاية ونحن نعيشه معا . وقد جعلنا الاحتلال متقاربين فى معيشتنا اليومية . وكل هذا على الرغم من القمع الممارس . ومن جهة أخرى نقول أنكم سعداء عند السماع بأن دولة اسرائيل هى قصة فشل . أود أن أنقل لكم تعليقا أبداه أحد أصدقائى : « إذا أحسستم بأنكم تغرقون فإنكم لن تغرقوا » وهذا شعورى أيضا .

● **دومنيك فيدال** : شاركت منذ سنوات فى نقاش مع صحفى اسرائيلى مازلت أكن له الكثير من الاحترام والمودة وهو « شالوم كوهين » الذى توفى للأسف . كان دائما يقول لى : « هناك شىء يدهشنى فيكم أنتم الصحفيين الفرنسيين الموجودين فى اسرائيل . عندما نستمع اليكم طوال السهرات ندرك بأنكم فهمتم كل شىء . أما عندما نقرأ ما كتبتم فإننا نكتشف بأنكم لم تفهموا شيئا . ما هو سبب هذا الفارق ؟ حقا كان شالوم قاسى نوعا ما . ولكنها صيغة تستحق التأمل والتفكير . وفيما يتعلق بملاحظة « سمير قصير » أقول له : « أن السنوات العديدة التى خلالها لم يحاول الفلسطينيون والعرب فهم التناقضات التى توجد فى المجتمع الاسرائيلى وفى تاريخ الصهيونية هى السبب وراء عدم قدرتهم على مواجهتها . وبنفس الطريقة ولمدة طويلة لم يكن الاسرائيليون قادرين على فهم الفلسطينيين وإن كانوا قد بدأوا الآن . وإذا أخذت مأخذ الجد كلام « ايجال » فإن ذلك يدفعنى الى الأمل فى أن فكرة السلام قد أصبحت قريبة . فقد أدرك الناس بأن الحلم الذى راودهم قد أتخذ شكلا هداما وأنه قد حان الوقت لاعادة البناء انطلاقا من الواقع .

● **رياض بن الفاضل** : أعتقد أيضا بأن كلمات « ايجال » لها أهميتها ، وأعتقد بأن الصهيونية قد أظهرت حدودها وهذا واضح . انها مشروع

فاشل غرس اليأس . ومن الجانب العربى أيضا لم يظهر مشروع سياسى ايجابى ، ثم حتى المجتمعات العربية نفسها قد أقيمت على احباطات وانشقاقات لم تعالج بالمرة .

● **سمير قصير** : اننى مندهش للطريقة المقيدة التى تفسر بها « دومنيك فيدال » الأقوال وخاصة اننى أشتغلت لمدة طويلة ـ وما زلت أفعل ذلك ـ فى مؤسسة وظيفتها الأساسية محاولة التعرف على الكيفيات التى يتحرك وفقا لها المجتمع الاسرائيلى وهى بالتالى تلجأ كثيرا الى كتابات الصحافة الاسرائيلية . وأقصد هنا « مجلة الدراسات الفلسطينية » ، إذن المشكلة الأساسية ليست هُنا .

ولكن ما أرفضه هو المعالجة العاطفية للحادث . ذلك لأنه هو الذى يشكل جوهر سوء الفهم . حقا يوجد فى صفوف الفلسطينيين داخل اسرائيل بل وأيضا فى صفوف العرب. عموما ما يسمى بظاهرة « الجذب ـ التنافر » وذلك فيما يتعلق ببعض ممارسات المجتمع الاسرائيلى . ولكن هذه العلاقة « الجذب ـ التنافر » ليست بأى حال « الحب ـ الحقد » وإن الكلمة هنا لها أهمية كبيرة . فإن علاقة « الحب ـ الحقد » موجودة على الجانب الاسرائيلى فى معسكر السلام بل هى تعد جزءا مما يسمى بالضمير اليائس الذى يسود اليسار الاسرائيلى . ومن المحتمل أيضا أن يدخل هذا الأمر ضمن « الذرائعية البراجماتية » التى يتعامل بها الفلسطينيون مع اليسار الاسرائيلى ، ولكن الأمر قد لا يذهب أبعد من ذلك . فمجرد أن يتحرر الفلسطينيون من الاحتلال ، فإن علاقة « الحب ـ الحقد » لن يعد لها مكان . فإن هذه العلاقة لا يمكن فصلها عن وضع الاحتلال وعن الوضع المنحرف الذى يقف فيه اليسار الاسرائيلى . وهذا الأمر يمكن لمسه فى الازدواج الذى نجده فى الصحافة الاسرائيلية والتى وإن كانت تبدو أحيانا جذابة إلا أنها ما زالت تمثل الوضع القائم فى اسرائيل .

● **ايف دودو** : اننى فى غاية التأثر من كلمة « ايجال » ، ذلك لأننى أعتقد بأن هذه الطريقة فى ممارسة المهنة تناقض حقا العديد من الخطب . فلا نجد فى كلمته أى ادعاء خادع للموضوعية أو للحيادية المجردة بل على العكس نجد المطالبة الهادئة بالموضوعية التامة . فمن المهم أن نذكر أن المهنية فى الصحافة ليست أيديولوجية بديلة . فإننا جميعا نمارس نفس المهنة ، ولكن فى أماكن مختلفة ، كما نتناول أحداثا مختلفة ذات جذور

مختلفة . واعتقد أنه لا يجب أن نخجل أو نحاول الانكار أو حتى نحاول اخفاء الأمور بل على العكس يجب أن نطلع على ما يجرى .

إن هذا الأسلوب فى المعالجة هو حقا رائع . فهو ينزع القلق حول مجموعة كاملة من المسائل التى نواجهها جميعا وبطريقة قد تكون أقل رقة إذا تعلق الأمر بصحفي من فرنسا مثلى . فإن الصحفيين الذين يروون حكايات يوضحون قدرا أكبر مما تأتى به التحليلات الكبرى .

● **ماجدة البطش** : أن الصحفيين الاسرائيليين ـ وأعرفهم عن قرب . الذين يقومون بتحقيقات صحفية فى الأراضى المحتلة لهم أداء أفضل عن الصحفيين الأجانب المتمركزين فى القدس . حقا هناك صحفيون أجانب يكتبون مقالات صحفية ممتازة ولكن مع ذلك فإن الصحفى الاسرائيلى ملتزم أكثر بالنقد المباشر . فهو يتكلم عن مجتمعه . وهو قد يوجه النقد للسلطة الاسرائيلية بشجاعة أكبر من أى صحفى آخر فهو لا يخشى بأن يتهم بمعاداة السامية أو بأن يكون يهوديا رديئا . إن الاسرائيليين وخاصة جيل « روبلى روزن » الذين ولدوا فى اسرائيل يعرفون بأنه لا يمكن أن يقال لهم : « أنتم لستم اسرائيليين بالقدر الكافى لكى تتكلموا أو تنقدوا المجتمع الاسرائيلى » . فإن الصحفى اليهودى القادم من الخارج إذا انتقد هذا النظام فى كتاباته قد يوضع بسهولة أكبر فى موضع الاشتباه . ولى صديق أمريكى كتب مقالات قاسية حول المستوطنات . فقال عنه سفير اسرائيل فى نيويورك بأنه « اسوأ يهودى قابله » فى حين أنه لم يقابله أبدا .

أما فيما يتعلق بمفهوم « الحب ـ الحقد » فإننى لا يمكننى أن أجزم ما إذا كان الأمر يتعلق تماما بالحب والحقد . ولكن مع ذلك فهناك شيء أدركه الفلسطينيون والاسرائيليون سواء . وهو ليس فى نظرى مسألة الحب أو الحقد بل أنه مثلما تكون أجسادنا مغروسة بالرصاصات . وعندما يأتى شخص لاخراجها من الجسد فمن المحتمل أن يموت الجريح . وبالتالى حتى إذا بقى الألم يجب أن نتعايش معا ربما لأننا لن نشعر بالحب بيننا ، ولكننا سنحاول أن نحيا معا ، وأن نجد حلا وسطا لهذا التناقض ووسيلة تسمح لكل منا بتقبل الآخر .

الصحافة الفلسطينية في الأراضي المحتلة

ماجدة البطش

Magda El - Batsh

تؤثر عدة عوامل على أوضاع الصحافة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة ، وجعلتها تحتاج إلى التطوير وإلى رفع مستواها الصحافى والمهنى . فبالرغم من مرور ٢٧ عاماً على تجربة إصدار الصحف الفلسطينية إلا أن الصحافة الفلسطينية بحاجة إلى تطوير الكادر الصحفى والنهوض بالوعى الصحفى لدى العاملين والقائمين على هذه المهنة .

ومن بين العوامل التى أثرت على مستوى العمل : الرقابة العسكرية الاسرائيلية ، وعزل الأراضى المحتلة عن العالم العربى وعن الصحافة الغربية خلال ٢٧ عاماً ، والوضع المادى للصحفى والتزام الصحافة بالمهام السياسية .. والرقابة الذاتية .

ومن الممكن تقديم استعراض سريع لمهام الصحافة بعد عام ٦٧ وتقسيمها إلى ثلاث مراحل :

١ ـ الصحافة الفلسطينية منذ صدور أول صحيفة فلسطينية حتى اندلاع الانتفاضة فى التاسع من ديسمبر/ كانون أول ١٩٨٧ .

٢ ـ الصحافة والصحفيين خلال فترة الانتفاضة .

٣ ـ الصحافة الفلسطينية منذ استلام السلطة الفلسطينية مهامها منذ بداية آيار/ مايو ١٩٩٤ .

وفيما يلى استعراض لأهم الصحف التى صدرت بعد الاحتلال الاسرائيلى :

صدرت أول صحيفة فلسطينية باللغة العربية فى مدينة القدس وهى صحيفة « القدس » فى ١٨ تشرين أول /نوفمبر فى الأراضى المحتلة عام ٦٨

بترخيص من الاسرائيليين ، وقد أصدرها محمود أبو الزلف الذى لا يزال حتى الآن صاحب الامتياز والمحرر المسئول ، وتعتبر صحيفة القدس أكبر صحيفة فى الأراضى المحتلة والأكثر مبيعاً ، وكانت صحيفة القدس لا تجد فى بداية اصدارها أية مشاكل من الاسرائيليين . فقد كانت تعد صحيفة معتدلة ، وترضى عنها الأردن إلا أنها فى عام ١٩٨٦ تخلت عن ولائها للأردن واصبحت تنتهج منهجاً مؤيداً لمنظمة التحرير .

فى نفس الوقت الذى كانت تصدر فيه صحيفة القدس الفلسطينية كانت تصدر صحيفة باللغة العربية هى صحيفة « الأنباء » الاسرائيلية الحكومية .

وفى عام ١٩٧٢ منحت السلطات الاسرائيلية ترخيصاً آخر للصحفى يوسف نصر واصدر اول أعداد لصحيفة « الفجر » فى ٧ نيسان / أبريل عام ١٩٧٢ التى كانت معادية للاردن والاسرائيليين وتقدمية فى طروحاتها ، وبعد عامين من إصدارها اختفى رئيس التحرير يوسف نصر فى أول شباط / فبراير ١٩٧٤ ، وكانت الصحيفة تتبنى الخط القريب من الشيوعيين حتى ٢٣ تشرين الثانى / نوفمبر حيث تحولت الصحيفة عام ١٩٧٦ إلى صحيفة لحركة فتح ، وبقيت تصدر حتى عام ١٩٩٢ بعد أن توقفت بسبب الأزمة المالية التى عصفت بمنظمة التحرير والتى كانت تمولها لما يقرب من ١٥ عاماً . وقد أصدرت الفجر بعد أن تولتها منظمة التحرير ملحق الفجر الأدبى وملحق الفجر باللغة العبرية وصحيفة الفجر باللغة الانجليزية .

وفى نفس العام ١٩٧٢ صدرت صحيفة الشعب ، وقد صدر العدد الأول فى ٢١ تموز / يوليو ، وكان صاحب الامتياز والمحرر الرئيسى محمود يعيش . وكان يصدر قبل عام ٦٧ صحيفة الجهاد مع محمود الشريف الذى أصدر صحيفة الدستور فى الأردن ومع محمود أبو الزلف الذى أصدر صحيفة القدس فى مدينة القدس ، ولقد تولى رئاسة تحرير صحيفة الشعب على الخطيب فى عام ١٩٧٤ ، وقد أبعدته السلطات الاسرائيلية ، وفيما بعد أبعدت رئيس تحريرها أكرم هنية عام ١٩٨٦ وأغلقت الصحيفة عام ١٩٩٣ بسبب الأزمة المالية .

صحيفة الطليعة : صدرت صحيفة الطليعة فى ٢٧ شباط / فبراير عام ١٩٧٨ وصاحب امتيازها ومحررها المسئول إلياس نصر الله ، ورأس

تحريرها سكرتير الحزب الشيوعي بشير البرغوثي ، وكانت تمثل الحزب الشيوعي وهى صحيفة أسبوعية كانت توزع فقط فى منطقة القدس وإسرائيل لأن القانون الاسرائيلى اعتبر أن الحزب الشيوعى محظور بالضفة الغربية وقطاع غزة بحسب القانون الأردنى والقانون المصرى الذى ساد قبل عام ١٩٦٧ بمنع منشورات الأحزاب الشيوعية ، وبالتالى اقتصر توزيع الطليعة على القدس وكانت توزع على الأعضاء وعلى المناصرين للحزب بالضفة والقطاع بشكل سرى .

صحيفة الميثاق : صدرت صحيفة « الميثاق » فى ١٥ شباط/فبراير عام ١٩٨٠ وكانت مقربة من خط الجبهة الشعبية وقد أغلقتها السلطات الاسرائيلية عام ١٩٨٩ ، وكان يرأس تحريرها محمود الخطيب .

صحيفة النهار لصاحبها عثمان الحلاق ، وصدرت فى مدينة القدس فى آذار/مارس عام ١٩٨٦ وكانت الحكومة الأردنية تمول الصحيفة حتى فك الارتباط الأردنى للضفة الغربية عام ١٩٨٨ . ولكنها استمرت تصدر بأموال أصحابها رغم ولائها للأردن وذلك بحسب أقوال أصحاب صحيفة الدرب التى صدرت فى شهر آيار ١٩٨٥ وكان صاحبها حنا حلاق ورئيس تحريرها سرحان خورى ، وقد أغلقت بعد خمسة أشهر من صدورها لأنها موالية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين .

وقد صدرت خلال السبع والعشرين عاماً صحف عديدة استمرت لفترات زمنية ، وأغلقت من قِبل السلطات الاسرائيلية مثل صحيفة البشير والميثاق والدرب والبيان والراية والراصد والسياسة والميدان والجماهير ومجلة الشراع وغيرهم ، كما أغلقت صحف ومجلات من قِبل أصحابها بعد أن توقف التمويل عنها مثل الشعب والفجر والصدى ونادرة هى الصحف التى غامر أصحابها بإصدارها من تمويلهم الشخصى مثل صحيفة الشرق الأوسط التى صدرت ثلاث مرات فقط .

إلى ذلك ممكن التحدث عن صحافة أخرى صدرت بالأراضى المحتلة وهى الصحافة السرية الناطقة رسمياً باسم التنظيمات الفلسطينية مثل « الثورة المستمرة » الناطقة باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، و « راية الشعب » الناطقة باسم الجبهة الديمقراطية ، وصحيفة « الوطن » التى أصدرها الحزب الشيوعى الفلسطينى ، وهى بالطبع لا تحتاج إلى تراخيص إسرائيلية .

١ ـ مهام الصحافة الفلسطينية والعوامل التى أثرت على تطويرها :

(أ) الصحافة الفلسطينية والدور التحريضى التعبوى :

لقد لعبت معظم الصحف والمجلات الفلسطينية بعد عام ١٩٦٧ دوراً تحريضياً ومناهضاً للاحتلال . فلقد كانت معظم هذه الصحف تتبع بشكل مباشر او غير مباشر تنظيمات أو تيارات سياسية فلسطينية . تحاول أن تعكس أفكارها وتعبر عن مصالحها وتناهض السلطات الاسرائيلية .

ويعتبر هذا الأمر طبيعياً من الناحية المنطقية . فمن الطبيعي أن تقاوم الصحافة عبر مقالاتها الاحتلال . لكن هذا الوضع أثر أيضاً على مهام الصحفى الفلسطينى وحدد إمكانية تطوره كصحفى بعيداً عن دوجمائية التنظيم السياسى .

وعلى الرغم من الادعاءات الفلسطينية الكثيرة باستقلال هذه الصحف إلا أن هذه الصحف كانت معروفة على صعيد الشارع الفلسطينى والسلطات الاسرائيلية لأى تنظيم أو جهة تنتمى .

كان معظم المحررين فى الصحف والمجلات الفلسطينية سياسيين بالدرجة الأولى ، وكان لهم حق الأولوية فى الامتيازات والرواتب والبعثات التدريبية ، باستثناء صحيفة القدس وصحيفة النهار اللتين أفسحتا المجال لعدد كبير من الصحفيين للعمل دون التشديد على انتمائهم السياسى على أن يبقى عملهم غير مناقض لمصالح صاحب الصحيفة .

من غير الممكن اعتبار الصحافة الفلسطينية مستقلة طالما أن تمويلها المالى كان إما من قبل الأردن أو من قبل منظمة فتح ، أو من قبل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أو الجبهة الديمقراطية أو الحزب الشيوعى .

لقد حاول عدد من الصحفيين إصدار صحف تعتمد على الدعاية والتمويل الذاتى . لكنها لم تستطع أن تدعم نفسها وتصمد . ولم يصدر من هذه الصحف سوى أعداد محدودة . فلقد فشلت الدعاية والاعلان فى دعم الصحف كممول رئيسى لأن مجتمع مثل المجتمع الفلسطينى محصور ومغلق وصحفه لا تصل خارج الأرض المحتلة وبالتالى تكون مبيعاته محدودة ، وتبقى الدعاية والاعلان كمصدر دخل محدود وليس مصدر تمويل للصحافة .

(ب) الرقابة العسكرية الإسرائيلية :

كانت الرقابة العسكرية الاسرائيلية ولا تزال عاملاً مهماً من عوامل إضعاف وتهميش دور الصحافة الفلسطينية فى الارض المحتلة . فلم تسمح السلطات الاسرائيلية بأى بث فى الأرض المحتلة لاذاعة أو تليفزيون فلسطينى إلا مع وصول رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فى تموز/يوليو ١٩٩٢ .

أما على صعيد الصحافة المكتوبة فقد لعبت الرقابة العسكرية دوراً كبيراً فى تأخير هذه الصحافة حيث كانت تقف الصحيفة عاجزة فى بعض الأحيان أمام شطب صفحات كاملة من صفحاتها فيضطر المحررون إلى قص مواد من مجلات فنية أو مواد مترجمة من مجلات مختلفة لا تهم القارىء الفلسطينى ليملأوا بها هذا الفراغ مما أثر بالسلب على جودة الصحيفة .

لم تكن الرقابة العسكرية تحذف كل شىء سياسى بل على العكس من خلال عملى فى صحيفة الفجر ومجلة الاسبوع الجديد كانت المواد الأكثر حساسية لدى الرقيب العسكرى هى التى تتحدث عن قضايا ذات عمق إنسانى للفلسطينيين . ففى بعض الأحيان كان الرقيب يشطب « الريبورتاج » الذى قد يستغرق الصحافى مدة أسبوع فى كتابته فيحذفه الرقيب من ألفه إلى يائه لانه يتحدث عن مشاعر وعواطف . فلا يسمح الرقيب لأم فلسطينية ولا فلسطينى بالتحدث عن مشاعره أو آلامه التى تسبب فيها الاحتلال ، ويسمح أن ينشر لهم مواضيع أو مواد تتحدث عن شعارات سياسية كبيرة .

وتختلف الرقابة العسكرية التى تخضع لها الصحف الفلسطينية عن الرقابة التى تخضع لها وكالات الأنباء الأجنبية أو الصحف الغربية التى تصدر خارج الأرض المحتلة . فمن الممكن أن تنشر الصحف الاسرائيلية خبراً ما ولكن عند ترجمته إلى الصحف الفلسطينية قد يحذف من قبل الرقيب العسكرى . وقد ينشر نفس الخبر فى الصحف أو المجلات العربية التى تصدر فى العالم الغربى أو أوروبا .

ولا يقتصر عمل الرقيب العسكرى على المقالات أو الكتابة بل إن قلمه وختمه يصل إلى الصور الفوتوغرافية . فمثلاً إذا بكت امرأة فلسطينية بيتها المهدوم فإن مصير هذه الصور سلة المهملات ومقص الرقيب ، لكن الرقيب

يسمح بصورة أخرى لبيت مهدوم ولكن بدون تعابير إنسانية وكأن البيت هدم نفسه !

(ج) الرقابة الذاتية :

جاءت الرقابة الذاتية من قبل الصحفيين كجزء من التزامهم السياسى وتقديرهم الذى ارتبط بالعقلية التنظيمية الفلسطينية التى تتيح نقاش قضايا معينة داخل « البيت الفلسطينى » أو « التنظيم الفلسطينى » . وأيضاً جاءت كرد فعل غير مدروس من قبل الصحفيين وهو عدم استخدام الاسرائيليين لنقدنا لأنفسنا . فجرت العادة إذا ما انتقد أحد الصحفيين الفلسطينيين أى ظاهرة سلبية فى المجتمع الفلسطينى تصبح سلعة للإذاعة والصحافة الاسرائيلية وكأنه حرام علينا أن ننقد ونشرح أخطاءنا . إلا أن هذا ما يبرره الصحفيون الفلسطينيون على الرغم بأن هذه النظرية ليست مبرراً للتغاضى عما هو واجب صحفى ولا يتناقض مع الوطنية .

(د) الوضع المادى :

يلعب الوضع المادى للصحف الفلسطينية دوراً فى تدنى مستوى المهنة ، فالصحفى الفلسطينى الذى يعمل لدى صحيفة محلية ليست لديه نفس الامكانيات التكنولوجية لصحفى يعمل مع الصحافة الاسرائيلية والأجنبية . فإن وسائل الاتصال الحديثة كالتليفون المتنقل والسيارة واستعمال عدة أفلام للحصول على صورة واحدة غير ممكنة فى الصحف المحلية . وقدرة الصحفى على الانفاق على تنقلاته محدودة ، فتبقى وسائل البحث عنده أقل امكانية من الصحفيين الآخرين ، ورغم كل العقبات التى يواجهها الصحفيون المحليون إلا أن هناك صحفيين استطاعوا رغم كل العقبات المادية أن يصلوا إلى مستوى متطور وبشكل فردى ولكنهم قلة .

(هـ) الانعزال عن العالم العربى وصحافته :

ومن العوامل المهمة جداً فى تهميش الصحافة الفلسطينية أن الصحف العربية لا تصل إلى الأرض المحتلة ، فعملية التفاعل مع الثقافة العربية وعلى المستوى الصحفى وتبادل الخبرات لا يزال محدودا جدا بالرغم من أنه أتيح لعدد من المطبوعات المصرية الوصول إلى الأرض المحتلة فى السنوات الأخيرة .

٢ ـ الصحافة الفلسطينية خلال فترة الانتفاضة :

لقد تأثرت الصحافة الفلسطينية بما جرى خلال فترة الانتفاضة ، فأغلقت السلطات الاسرائيلية مكاتب صحف ومجلات عديدة ، وفى بعض

الاحيان أوقفت صدور صحف لعدة أيام ، كما أعتقل العديد من الصحفيين الفلسطينيين بسبب نشاطاتهم السياسية إلا أنه وبالمقابل خلق جيلا جديدا من الصحفيين الذين تحرروا من أسلوب التفكير التنظيمي . فلأول مرة تحتاج وكالات الانباء العالمية وشبكات التليفزيون والصحف العالمية إلى العمل الفعلى فى الضفة الغربية وقطاع غزة وتحتاج إلى صحفيين فلسطينيين .

كانت اهم الشروط المطلوبة من هؤلاء الصحفيين اتقان لغة أجنبية إضافة إلى القدرة على الاتصال بالأحداث اليومية والعمل الميدانى . ولقد بدأ هؤلاء الصحفيين يعودون إلى صحفهم المحلية فى نهاية اليوم بتجربة جديدة بالعمل مع الصحافة الأجنبية أو بالاحتكاك بالصحفيين الاسرائيليين ، وانطلقت تجربة جديدة لدى البعض بالعمل مع الصحفيين أو المصورين الاسرائيليين بين طلقات النار والحجارة . واستفاد الصحفيون الفلسطينيون من العمل على عدم استعمال الدعاية اللفظية والشعارات السياسية إذ كانت الأحداث وحقيقتها أبلغ من كلمات وشعارات سياسية خلال الانتفاضة التى تعلم منها الصحفى الفلسطينى الكثير . فقد تعلم كيف يسأل الاسرائيليين والناطق العسكرى . لقد انتقل نقلة نوعية فى عمله . فهو لم يعد بحاجة إلى العمل الدعائى السياسى ، واستطاع أن يكتسب مصداقية كبيرة من قبل المؤسسات الجديدة التى أصبح يعمل فيها .

إلا أن عدداً محدوداً استطاع كتابة القصص عن المجتمع الاسرائيلى ، فلا يزال المجتمع الاسرائيلى يرفض الصحفى الفلسطينى ولا يتعامل معه باستثناء المسئولين السياسيين الذين بدأوا حديثاً بالتعامل مع الصحفيين الفلسطينيين .

ولقد مررت بحادثة طريفة أثناء عملى بالصحافة عندما ذهبت لمقابلة رئيس بلدية مستوطنة أريئيل بالقرب من مدينة نابلس فى الضفة الغربية المحتلة وبدأت معه مقابلتى وكنت قد عرفته على نفسى وقلت له إسمى ، فكان يقول لى من خلال المقابلة « نحن » أى « الاسرائيليون » وهم أى « الفلسطينيون » وبقى الحال لعدة دقائق بعد أن أطلعنى على وثائق لحزب العمل تبين إهداء حزب العمل ٥٠٠ دونم أرض للمستوطنة . ولكننى لم أستطع احتمال أن يقول هم أو نحن فاضطررت أن أسأل سكرتيرته التى أحضرت الشاى عن مسقط رأسها حتى تسألنى بالمقابل عن مسقط رأسى ،

فعندما أخبرتها أننى فلسطينية من القدس ، كاد أن يغمى على رئيس البلدية الذى بدأ يهاجمنى ويريد تغيير الموضوع نهائياً .

وأعتقد أن الموضوع بالنسبة للاسرائيليين ليس فقط اتقانى للغة العبرية بقدر ما هو أنهم لايستطيعون أن يستوعبوا أن من حق أى صحفى أو صحفية فلسطينية أن يحاورهم ويسألهم لأن عقلية الاحتلال لا تزال تسيطر على الشارع الاسرائيلى .

وعلى العكس من ذلك ، لا يجد الصحفى الاسرائيلى صعوبة فى التعامل مع الفلسطينيين حتى فى أشد لحظات الانتفاضة عنفاً .

٣ ـ الصحافة الفلسطينية وبداية تسلُّم السلطة الوطنية مهامها :

إن ما يميز هذه المرحلة من مراحل الصحافة الفلسطينية أنه ولأول مرة بعد عام ١٩٦٧ يجرى البث لاذاعة صوت فلسطين من أريحا ومن قطاع غزة بعد أن كان يصدر من دول عربية ، كذلك بدأ البث التجريبى للتليفزيون الفلسطينى عمله أيضاً إضافة إلى الصحف الفلسطينية، التى تصدر فى الأراضى المحتلة .

ويجدر بنا أن نبدأ بإيضاح الكيفية التى تعاملت بها السلطة الفلسطينية مع الصحافة . لقد كانت معظم الصحافة الفلسطينية فى الأرض المحتلة موالية لمنظمة التحرير ، وكانت قد أعلمت رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات عن نواياها بإصدار صحفها وبارك لها عملها . إلا أن صحيفة النهار التى كانت موالية للأردن ، لم يتصل محررها المسئول عثمان الحلاق بياسر عرفات حتى عندما وصل إلى مقر الحكم الذاتى فى غزة .

وقد التقى ياسر عرفات بوفد من رابطة الصحفيين الفلسطينيين فى منتصف تموز/يوليو ١٩٩٣ وأبلغهم بأنه لن يسمح بأن تصدر أى صحيفة تنطق باسم حكومة عربية فى بلاده لأن حكومات تلك الدول لم تسمح له بأن يصدر فى أراضيها صحفاً ناطقة باسم منظمة التحرير .

وبعد عشرة أيام جرت مصادرة صحيفة النهار من قبل السلطات الفلسطينية ومنعت توزيعها . وقد حاولت السلطات الوطنية تبرير المصادرة بأن المنع جاء على خلفية أن صحيفة النهار ليس لديها إذن قانونى بالتوزيع وعلى الصحيفة أن تستأذن من السلطات الوطنية .

ويبدو هذا الكلام فى الظاهر منطقياً ، إلا ان الجميع كان يدرك أن الاغلاق كان على خلفية ولاء صحيفة النهار للأردن ، وبقيت صحيفة النهار لمدة ٣٦ يوماً قدمت خلالها طلباً للسلطة الفلسطينية بإعادة التوزيع . وبعد أن التقى صاحب الصحيفة مع ياسر عرفات تم السماح للصحيفة بإعادة التوزيع ، وقد كتبت فى افتتاحيتها انها « صحيفة فلسطينية حتى العظم وعربية حتى النخاع » وقالت أيضاً أن الصحيفة لم تكن لها علاقة بعصام العنانى الذى كان يشغل منصب رئيس التحرير .

ولا تزال الصحافة الفلسطينية الصادرة فى القدس مثل صحيفة « القدس » و «النهار » و «صحيفة الطليعة » و « صحيفة المنار الأسبوعية » تعرض جميع ما تنشره على الرقيب العسكرى الاسرائيلى .

ومن جهة أخرى ، فإن محررى الصحف يقولون انهم لم يتسلموا اى تعليمات بشأن رقابة فلسطينية على الصحف أو موضوعاتها ، ولكن أحد المحررين لم يخف أنهم يمارسون رقابة ذاتية على مواضيع النقد للمشاكل الفلسطينية على اعتبار أنه يجب أن لا ننشر « غسيلنا الوسخ » . فعلى سبيل المثال قتل أحد رجال الأمن الرئاسى الفلسطينى على يد أحد رجال الأمن الوقائى الفلسطينى وجرح ستة أشخاص ، ولم تتحدث الصحف الفلسطينية عن الحادثة على اعتبار أن هذا الموضوع من الممكن أن يخلق مشكلة فى الشارع الفلسطينى . وبالرغم من أن الصحف امتلأت بالتعازى لرجل الأمن ، وأصدرت عائلته بيانا يحرم على نفسها الدم الفلسطينى بمعنى أنها لن تنتقم لأبنها فإن المواطن العادى لم يعرف حقيقة ما حصل .

كذلك لا تزال الرقابة العسكرية الاسرائيلية تحذف بعض المواد فمثلا حظرت نشر استنكار لعائلة الدجانى « لانتهاك بلدية القدس حرمة مقبرتها العائلية وفتح خط تجارى داخل المقبرة وتحويل المقبرة إلى مجمع نفايات وتكسير شواهد القبور » وقال محرر صحيفة القدس أنا لست أدرى ماذا يمثل خبر من هذا النوع من تهديد على أمن دولة إسرائيل ليشطبه الرقيب العسكرى . وتم شطب خبر آخر حول مصادرة الأراضى والاستمرار فى بناء المستوطنات حول مدينة القدس . وفقرة أخرى من خبر حول هدم البيوت من قبل بلدية القدس الاسرائيلية فى مدينة القدس الشرقية بحجة عدم الترخيص .

ثمة نوع آخر من الرقابة الاسرائيلية وهو ليس رقابة عسكرية بل هو رقابة تكنولوجية على الاذاعة الفلسطينية . فقد ارتبط بث الاذاعة

الفلسطينية بعمل شركة بيزك الاسرائيلية للاتصال التى توقفت عن العمل بسبب يوم الغفران « يوم كيبور » فاضطرت إذاعة صوت فلسطين إلى وقف بثها . فقط تستطيع إذاعة فلسطين إعادة البث بعد انتهاء يوم الغفران يوم كيبور مثلها مثل شركة بيزك .

منذ وصول السلطة الفلسطينية ، واجه عدد من الصحفيين مضايقات من قبل الحراس الشخصيين لياسر عرفات ومن قبل بعض أفراد الشرطة الفلسطينية وتعرض البعض منهم للتوبيخ . ويرى بعض الصحفيين أنهم يتعرضون إلى ضغط غير مباشر من بعض المسئولين الفلسطينيين عندما يحاولون الاستفسار عن مواضيع لا ترضى عنها السلطة الوطنية . وذكر عدد من الصحفيين أنهم إذا أرادوا مقابلة ياسر عرفات فعليهم الانتظار ساعات طويلة ، وقد يبقون لعدة أيام فى انتظاره إلى أن يسمح لهم بلقائه فى الساعة الواحدة أو الثانية ليلا .

■ **المناقشـة :**

كينث براون : إن ما روته « ماجدة » من نكتة خاصة بالزيارة التى قامت بها إلى المستوطنات اليهودية فى الأراضى المحتلة ليذكرنى بأمر ننساه عادة ، وهو أن نصف السكان اليهود على الأقل قادمون من الدول العربية أى من المغرب ومن الشرق الأوسط . وهؤلاء اليهود يشبهون العرب فى هيئتهم كما أنهم يتكلمون مثلهم ولهم لكنة عربية حتى عندما يتحدثون العبرية . بل أنهم أيضاً مع اعتذارى لاختيارى هذا اللفظ « يتصرفون أحياناً مثل العرب » وهذا يجعلنى أفهم تماماً لماذا هذا العمدة الذى التقت به ماجدة لم يكن يظن بأنه يجد أمامه فلسطينية .

النقطة الثانية : هى أننى مُنْدَهش من هذا التناقض الذى يبدو فى الصحافة الاسرائيلية . فهى فى الوقت نفسه ليبرالية للغاية وخاضعة تماماً للرقابة العسكرية التى قد تحد من كتاباتها حيث أن القانون يمنح الرقابة العسكرية الحق فى منع نشر أية مقالة يمكن أن تفسر بأنها تضع الدفاع عن دولة إسرائيل فى خطر . وتمارس هذه الرقابة بطريقة منتظمة ودقيقة وتعسفية أيضاً . وفى موازاة ذلك فإن الصحافة تتمتع بكامل حريتها على سبيل المثال فيما يتعلق بانتقاد السياسة الحكومية . إذن هذه الصحافة فى أعلى درجة النمو وحرة تماماً ولكنها فى الوقت نفسه خاضعة جداً فيما يتعلق بموضوعات تمس الجيش أو الأمن .

متحدث عربى : هناك غموض عندما نتكلم عن الديمقراطية والحريات فى إسرائيل ، فإن الصحافة الغربية مصممة بأى ثمن على تقديم إسرائيل على أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة فى الشرق الأوسط . ولكن لنتساءل : ما هو نوع الديمقراطية المقصود ؟ إن حقوق الانسان تطبق على الذين يقيمون فى إسرائيل أما الذين يعيشون فى الأراضى المحتلة فإن الأمر يختلف تماماً . فهناك ما يمكن أن يسمى بنوع من العنصرية الديمقراطية . وعادة تتهم الأنظمة العربية المجاورة لاسرائيل بأنها أنظمة دكتاتورية وعدوانية ومتعصبة ، وتقدم إسرائيل على أنها البلد الوحيد الملتزم بالديمقراطية بمعناها الغربى هذا فى حين أن هذه الصورة خاطئة تماماً . وعلينا نحن الصحفيين أن نصحح هذه الصورة ، فعلينا أن نظهر وجود عنصرية فى كيفية تطبيق الديمقراطية فى إسرائيل . فتوجد عنصرية ضد العرب وفى الوقت نفسه ضد اليهود الشرقيين الذين يعيشون فى إسرائيل . إننى أطلب

من الصحفيين الاسرائيليين الذين يشاركون فى هذه الندوة ان يساعدونا على توضيح هذا الأمر وعلى تصحيح هذه الصورة . إن الديمقراطية تعنى احترام حقوق الانسان سواء كان عربياً أو يهودياً أو غربياً أو أمريكياً ، أى إنسان ، فعلينا أن ندافع عن كرامة الانسان فى جميع الأحوال .

رولى روزن : هذه حقيقة فإن الديمقراطية تمارس بطريقة ما بالنسبة للاسرائيليين وبطريقة أخرى بالنسبة للفلسطينيين . لا أنكر ذلك ، ولكنى اخالفك الرأى عندما تقول بأن اليهود الشرقيين لا يتمتعون بالديمقراطية ، أن الأمر هنا يتعلق بالفوارق الثقافية التى توجد بين اليهود الأشكناز واليهود الشرقيين ولكنه لا يتعلق بموضوع الديمقراطية .

صحافتنا الفلسطينية : ماذا فعلنا بها وكيف نريد لها أن تكون ؟

ربى الحصرى
Ruba Hussari

لن أتطرق فى حديثى إلى قضية الاحتلال وأثر المعوقات التى وضعها فى وجه الصحافة الفلسطينية على تطور هذه الصحافة ، وذلك ليس بسبب تقليلى من أهمية ما فعله الاحتلال بصحافتنا ، ولكن لأن ما يهمنى مناقشته هو كيف استفدنا من الهامش الذى تركه لنا الاحتلال بارادته أو بغير إرادته ، وكيف تعاملنا كفلسطينيين مع صحافتنا خلال السنوات الماضية وذلك من أجل استقراء المستقبل .

الموضوع الذى طرح علينا هو : هل توجد صحافة فى الأراضى المحتلة ؟ والاجابة بكل بساطة هى نعم : هناك صحف تصدر فى القدس ، وهذه الصحف توزع فى أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهناك قراء لهذه الصحف . لكن السؤال الأهم من ذلك هو ماذا تقدم هذه الصحف ؟

إذا نظرنا فى أى من الصحف الاربع اليومية التى تصدر أو الثلاثة التى تصدر الآن والرابعة التى كانت تصدر معها حتى وقت قريب ، فماذا نجد فيها ؟ نجد فيها أولا سيلا من الأخبار التى تبثها وكالات الأنباء العالمية : رويتر ، ووكالة الصحافة الفرنسية ، واسوشيتدبرس ، وقليلا من الأخبار المحلية ، وعددا لا بأس به من مقالات الرأى بأقلام صحفيين ومراقبين وباحثين ، وعددا من المقالات الاسرائيلية المترجمة ، ثم صفحات رياضية ومنوعات ... الخ . وإذا أردنا أن نقيم صحافتنا المحلية فعلينا أن نتناول ما يكتب فيها محليا .

الشائع فى الأخبار التى تكتب محليا وهو ما يلاحظه أى مراقب ان عناصر الخبر الرئيسية غير موجودة فى معظمها ، وكأن ليس هناك مدراء تحرير فى

الصحف لمراجعة ما إذا كان أى خبر صالحا للنشر أم لا ، وإذا ما كانت الأسئلة الخمسة التى يتعلمها أى صحافى وهى عبارة عن ألف باء الصحافة نجد إجاباتها فى أى خبر ينشر . مما يعني أن هناك علامات استفهام حول من نسميهم صحفيين فى الصحف المحلية ، وأين تعلموا مهنة الصحافة ، وعلى يد من تتلمذوا ؟ وهل كل من يكتب خبرا أو ما يعتبره خبرا يصبح صحافيا ؟

الملاحظة الثانية هى حول المقالات التى تنشر محليا ، وتحديدا المقالات التى يكتبها صحفيون . وهنا أسجل أن صحافيينا ومن يسمون أنفسهم صحفيين يرون أن دورهم هو تقديم التحليلات السياسية للقارىء ، ولا أرى مغزى هذه التحليلات إذا كان القارىء أصلا لا يحصل على القدر الكافى من المعلومات . وكأننا لا نريد أن يشكل القارىء رأيا خاصة به فيما يجرى ، بل نريده أن يتبنى رأينا نحن ، وتحليلنا نحن فيما يجرى . هناك عبارة قالها (أرثر سالزبورجر) مؤسس صحيفة « نيويورك تايمز » وأرى أنها تعبر تماما عن الفكرة الرئيسية فى هذا السياق . فقد قال : أعط أى إنسان معلومات صحيحة ، ثم اتركه وشأنه . وبالرغم من أنه سيظل معرضا للخطأ فى رأيه ، ربما لبعض الوقت ، ولكن فرصة الصواب سوف تظل فى يده إلى الأبد . وأحجب المعلومات الصحيحة عن أى إنسان ، أو قدمها إليه مشوهة وناقصة أو محشوة بالدعاية والزيف ، تكون قد دمرت كل جهاز تفكيره ، ونزلت به إلى ما دون مستوى الانسان . فلماذا هذا الاحتقار للقارىء ومعاملته كأنه غير قادر على تحليل المعلومات بنفسه ؟

وإذا جئنا إلى كيفية تعامل ما يمكن أن نسميه القيادة المحلية أو الحركة الوطنية مع وسائل الاعلام المحلية فسنجد أن التنظيمات جميعها دون استثناء حاولت ولا زالت تحاول على مدى السنين أن تبث مادتها الدعائية عبر الصحف إلى رجل الشارع . قد يقول البعض إن هذا مشروع تحت الاحتلال لأن الهدف هو استثارة الشعب ضد الاحتلال وضد استبداده ليخوض كفاحه ضده . حسنا ، ولكننا نمر بتجربة من نوع آخر منذ أكثر من عام ونصف وهى تجربة المفاوضات ، وأنا اعتبرها نقطة تحول بالنسبة للصحافة الفلسطينية أو بالأحرى للصحفيين الفلسطينيين لأنها شكلت تجربة جديدة فى تعامل هؤلاء الصحفيين مع مصدر المعلومات ، وهو « الداخل » مقارنة مع السنوات السابقة حيث كان مصدر المعلومات الأول هو عمان ثم بيروت ثم تونس .

وكى نتعامل مع تجربة المفاوضات والصحافة المحلية سأورد مثالا واحدا فقط وهو ما سمى أكثر من مرة بالبعثة الاعلامية الفلسطينية إلى مدريد ثم إلى واشنطن . عندما استوعب الوفد أن هناك ضرورة ملحة لنقل ما يجرى فى واشنطن إلى الرأى العام الفلسطينى فى داخل الأراضى المحتلة تقرر أن يتواجد صحفى فى المكتب الاعلامى للوفد فى واشنطن وينقل رسالة يومية إلى الصحف المحلية الأربع حول ما يجرى . فى تلك الفترة كنت أتابع ما يكتب من واشنطن وأستطيع أن أقول إننى لم أجد معلومة واحدة فى ما كتب . فلماذا ؟ لأن ما كتب من هناك كان بغرض الدعاية وليس بغرض ممارسة الدور الصحافى ، أى نقل ما يجرى بحسناته وسيئاته بنجاحاته وفشله . الأهم من ذلك أننا عندما ناقشنا هذا الأمر مع الناطقة باسم الوفد وهى بالطبع أحد مصادر المعلومات ولا أقول المصدر الوحيد لأن أى صحفى يبحث عن الحقيقة يجب أن ينوع مصادره ، المهم عندما ناقشناها فى هذا الأمر فى إحدى الجلسات مع الصحفيين كان الرد الذى تلقيناه هو : إنى أراجع كل ما يكتب قبل أن يرسل إلى الصحف . ماذا تعنى هذه العبارة ؟ إنها تعنى أنه يمكن أن يمر شىء دون رقابة : أى أن الصحفى الذى كان يفترض أن يساهم فى تشكيل الرأى العام الفلسطينى فى الداخل عبر تزويده بالمعلومات الصحيحة عما يجرى فى واشنطن كان فى الواقع يقوم بمهام كتابة ما يوازى البيان الرسمى الذى تصدره وزارات الاعلام فى الدول العربية ، وتستطيعون أن تتخيلوا نوع المعلومات ومصداقيتها التى تصدر فى هذه البيانات . أى أن الصحفى تحول إلى أداة فى هذه الحالة لتمرير ما تريده « السلطة » ، ونسى موضوع استقلاليته كصحفى وهى التى تجعل منه أصلا صحفيا .

فماذا بقى للانسان العادى من مصادر للمعلومات بعد أن فقدت الصحافة المحلية دورها فى تشكيل الرأى العام ؟ بقيت الصحافة الاسرائيلية بالطبع ، وهذه من ثلاثة أنواع : هناك أولا التلفزيون الاسرائيلى ، ومعلوم لماذا أنشىء التلفزيون الاسرائيلى باللغة العربية ، وما هو هدفه ، ومن المستهدف من الأخبار التى يبثها . ثانيا : هناك إذاعة اسرائيل باللغة العربية ، وأستطيع أن أقول دون حرج إنها أكثر وسيلة إعلام شعبية فى أوساط الفلسطينيين . وأود أن أتوقف قليلا عند إذاعة اسرائيل . والكل يعلم أنها إذاعة الحكومة الاسرائيلية ، وأنا أسميها إذاعة الاحتلال ، كما أسمى التلفزيون الاسرائيلى أيضا تلفزيون الاحتلال ، وأرى أن من يرفض التعامل مع الاحتلال يجب أن يرفض التعامل مع إذاعة وتلفزيون الاحتلال .

المهم هنا أن البعض رأى أن بامكانه استخدام الاذاعة الاسرائيلية عبر الموافقة على إجراء مقابلات مع مراسليها بحجة أن ليست لدينا إذاعة خاصة بنا ، وأننا فى حاجة للوصول إلى جماهيرنا . السؤال هو كيف نحاول أن نقنع جماهيرنا هذه أن الاذاعة الاسرائيلية تبث سموما ، وأقتبس العبارة من « سياسى فلسطينى محنك » عندما نمنحها نحن الشرعية بأنفسنا عندما نحاول تصويرها وكأنها الاذاعة التى نصل عن طريقها إلى جماهيرنا . ولو كان المقصود من المقابلات التى تمنح للاذاعة الاسرائيلية أن تتم باللغة العبرية أو حتى بالعربية على أن يكون هدفها هو الجمهور الاسرائيلى فأنا أستطيع أن أتفهم لماذا تمنح المقابلات للاذاعة الاسرائيلية . ومن وجهة نظر الصحافة الاسرائيلية ، تكون هى قد قامت بدورها الصحفى بالوصول الى مصدر الخبر الفلسطينى . أما أن تقوم الاذاعة الاسرائيلية ببث السموم ثم نقوم نحن بمنحها الشرعية فهذا أمر آخر . ولا عجب اذن أنها تحولت إلى مصدر موثوق للأخبار بالنسبة لرجل الشارع الفلسطينى .

الشق الآخر الذى يتعلق بالصحافة الاسرائيلية كمصدر أخبار هو الصحافة الاسرائيلية المكتوبة باللغة العبرية ، وهذه يتلقى منها القارىء فى الضفة الغربية وقطاع غزة الكثير من المواد مترجما فى الصحف العربية ، وملاحظتى على ما ينقل مترجما إلى المتلقى الفلسطينى هى ماذا ننقل ولماذا ننقل ؟ وهل تعلمون على سبيل المثال أن بعض الصحفيين الاسرائيليين أصبح يكتب خصيصا للقارىء الفلسطينى فى صحيفته الاسرائيلية لأنه يعلم أن كل ما يكتب يترجم ، وأن ما يكتبه يتمتع بشعبية كبيرة جدا فى أوساط الفلسطينيين . فمثلا « زئيف شيف » المحلل العسكرى لصحيفة « هآرتس » يتمتع بشعبية فاقت أى صحافى عربى أو أجنبى فى أوساط الفلسطينيين لأن ما يكتبه يشد القراء ويأسرهم ، ولأن لديه أسلوبا شيقا فى صياغة مقالاته ، وكأنه يكشف عن أسرار عظيمة ! لكن هل فكر المترجمون وناشرو الترجمات بهذا العقل المخابراتى الكبير ، والأثر الذى يتركه ما يكتبه على تشكيل الرأى العام الفلسطينى فى الأراضى المحتلة ؟ ومعلوم أن الصحافة الاسرائيلية شكلت بالنسبة للصحف الفلسطينية طريقة للالتفاف على الرقابة العسكرية الاسرائيلية التى حاولت وتحاول خنقها لمنع تطورها ، كما استعانت الصحف الفلسطينية بالتقارير الميدانية التى تنشرها الصحف الاسرائيلية بأقلام مراسليها عوضا عن التقارير التى يعدها صحفيون فلسطينيون ، وتمنع الرقابة نشرها . وإن كان ذلك مشروعا فى ظل الرقابة الصارمة إلا أنه لا يبرر أن تتحول الصحف الفلسطينية إلى الاعتماد كليا

على الصحف الاسرائيلية ، ودون أن تولى أى اهتمام للجهد الأيديولوجى الذى تقوم به الصحافة الاسرائيلية لترسيخ مفاهيمها هى حتى لدى القارىء الفلسطينى .

عندما نقول صحافة نقول فورا حرية الصحافة . فهل هناك حرية صحافة فى تجربتنا الفلسطينية ؟ ماذا تعنى أولا حرية الصحافة ؟ هل هى كتلك التى يقال إنها كانت موجودة فى لبنان قبل الحرب الأهلية ؟ لا أدرى إذا كان هناك بالفعل حرية صحافة فى بيروت قبل الحرب ولكن الأكيد أنه كان هناك تعدد فى الصحافة ، وهذا راجع بالطبع الى كون لبنان فى ذلك الوقت ساحة للصراعات والتوازنات العربية ، وتعدد صحفه جاء نتيجة تعدد مصادر التمويل . وهناك عبارة معروفة لجمال عبد الناصر حول حرية الصحافة فى لبنان عندما قال : « إن فى لبنان توجد حرية صحافة ولكن لا توجد صحافة حرة » . فهل تتساوى الاثنتان ؟ بالنسبة لى حرية الصحافة تعنى بالدرجة الأولى أن يكون بمقدور الصحفى والصحفية أن تنشر أى معلومات حصل أو حصلت عليها ويتحمل مسئوليتها أمام القانون . كما أنها تعنى حق الصحيفة فى التعبير عن وجهة نظرها فى أى موضوع ترى أنه يهم قراءها من السياسة إلى المجتمع إلى الفن ... الخ . والقانون هنا مهم لأن حرية الصحافة لا تعنى قانون الغاب وإنما تعنى أيضا حماية أى شخص فى المجتمع المدنى من المساس به بغير حق . وهنا استشهد بتعريف لكبير الصحفيين العرب محمد حسنين هيكل أو على الأقل هو بالنسبة لى كذلك . قال هيكل « ان حرية الصحافة لا تتأكد بمجرد الاعلان عنها ، وإنما تتأكد حين تكون الآراء والمصالح التى تعبر عنها أى صحيفة قادرة على حماية حقها فى التعبير عن نفسها » . فهل هذا حاصل فى تجربتنا الفلسطينية فى الأراضى المحتلة ؟

أستطيع أن اتكلم من خلال تجربتى الشخصية فى هذا الموضوع ، وهنا أقول إن حرية الصحافة فى الوضع الفلسطينى لا تمنح وإنما على الصحفى أن ينتزع حقه فى ممارسة هذه الحرية كى يكتب ما لديه إذا كان يعبر عن وجهة نظره . وهنا تحضرنى العبارة المشهورة التى سمعتها مرات لا تحصى من خلال تجربتى مع القوى الوطنية على الساحة وهى عبارة « نشر الغسيل الوسخ » . وأستطيع أن اقول أن المتفق عليه بشكل عام هو أنه يجدر بأى صحفى أن لا ينشر غسيلنا الوسخ فى الصحف . وقد تحولت هذه العبارة إلى شعار يتبناه حتى القارىء بشكل غير واع ودون أن يخطر بباله أنه هو

المستهدف من وراء هذه العبارة وأنها صيغت أساسا من أجل حجب معلومات من قوى تتعارض مصالحها مع مصالحه ، وليست هى الوضع الطبيعى فى الصحافة .

أنا أرفض هذه العبارة رفضا قاطعا لأن واجبنا كصحفيين هو التعامل مع حقائق وليس تزييفها كى تبدو جميلة . لا يستطيع الصحفى أن يستعير ريشة الرسام ليرسم صورة تبدو للقارىء جميلة فى حين أن الأصل خلاف ذلك . ليس هذا هو دورنا كصحفيين ، وإنما دورنا هو البحث عن الحقيقة ، يجب أن تقدم للقارىء كما هى دون تجميل ودون تزوير ، أى أننا لن نساهم فى زيادة نسبة العفن عندما يبدأ يضرب جذوره ، ولن نتغاضى عن وجوده لأن ذلك لن يجعله يتقلص . وهنا أذكر مرة أخرى بضرورة وجود قانون يحكم العلاقة بين مراكز القوى والصحافة لأن تعارض مصالح مراكز القوى مع حق القارىء فى أن يعرف الحقيقة وحق الصحفى فى أن ينشرها قد يولد مآسى ، والتاريخ شاهد على اغتيالات لصحفيين من قبل مراكز قوى مختلفة فى العالم ، ولذا يجب أن يصاغ القانون بشكل يضمن الحريات فى المجتمع المدنى .

الحجة التى نسمعها أحيانا هى أن من شأن العدو أن يستفيد مما ننشره عن أنفسنا ، وأجد هذا التبرير فى غاية السذاجة لأن فى عصرنا هذا ومع عدو كعدونا استغرب أن يكون هناك ما لا يعرفه عما يدور فى ساحتنا ، أو ألا يكون قد اكتشف عيوبنا أحيانا قبل أن نكتشفها نحن .

القضية الأخرى التى تتعلق بحرية الصحافة هى : هل يحق للصحفى أن ينتقد سياسة معينة أو القائمين على هذه السياسة ، وما هى طبيعة العلاقة بين السلطة والصحافة ؟ وأقصد بالسلطة مصدر اتخاذ القرار . وهنا أقول بصراحة إن السلطة الفلسطينية الحالية فى داخل الأراضى المحتلة لا يتسع صدرها لأى نقد عدا أنه لا يتسع لنشر الحقائق أو حتى بعضها ، وصحفيون عديدون منا مروا بهذه التجربة ويستطيعون أن يتحدثوا عنها بأنفسهم . ولهؤلاء السياسيين أقول إن حرية الصحافة هى فى صميمها مناقشة اتخاذ القرار ونتائج هذا القرار . وهنا استشهد مرة أخرى بمحمد حسنين هيكل وهو صاحب باع طويل فى الصحافة والسياسة وكتب كتابا عن الموضوع عنوانه بين الصحافة والسياسة ويقول هيكل : « إن العلاقة بين الصحفى والسلطة هى علاقة مركبة ، فكل منهما فى حاجة للآخر ، وفى نفس الوقت يحذر الآخر ، أى هى تريده أداة ، وهو يخشى المنزلق ويخشى أن

يصبح مجرد بوق » . أعتقد أن هذا ينطبق على واقعنا الفلسطيني . فالسلطة الفلسطينية تنظر إلى الصحافى كمروج لأفكارها وأحيانا كمبتكر لنجاحاتها ، ومن بين صحافيينا من لا يجد حرجا فى القيام بهذه المهمة ، بل يعتبرها قمة الولاء . وإذا انتقدت فأنت خارج على العمل الوطنى ، وكأن العمل الوطنى لا يتأتى إلا إذا التزمت بكيل المديح ، وامتنعت عن التطرق إلى ما يزعج ، لأن هذا من أولى المحرمات .

وهنا نأتى على موضوع آخر هو الولاء . فلمن يجب أن يكون ولاء الصحافى الفلسطينى ؟ قد يقول البعض لهذا أو لذاك ، وأنا أقول أنه ليس مطلوبا من الصحفى أن يعبر عن ولاء لأحد لأن تعريف عمله كصحفى يعنى أن مهمته هى نقل المعلومات للقارىء بموضوعية وبصدق ، وما عدا ذلك فليس بصحافة . التنظير السياسى أو الدعاية لحزب معين أو لفصيل معين أو لمنظمة معينة أو لنظام معين لا يسمى صحافة ، وإنما دعاية لأن أى صحافى لا يستطيع أن يخضع تفكيره لضوابط تنظيم معين وإلا فقد استقلاليته ، والاستقلالية فى الفكر أضعها فى مقدمة العناصر التى تعرف من هو الصحفى . ولا تعنى الاستقلالية أن يتنصل الصحفى من أية مسئولية وطنية ، أو أن يجرد نفسه من كل أيديولوجية ، وإنما تعنى أن لا تقف هذه عائقا فى ايصال المعلومات للقارىء ، وتتحكم فى ما ينشره الصحافى أو لا ينشره . ولا تعنى الاستقلالية كذلك فصل الصحافة عن السياسة ، بل فصل الصحفى عن السياسى ، إذ لا يمكن أصلا فصل الصحافة عن الحياة السياسية ، وإلا فقدت الأولى أحد أهم مبررات وجودها . ولكن مع ذلك يجب ألا يغيب عن بال الصحفى أنه جزء من هذه العلاقة المركبة بين الصحافة والسلطة ، وإن عليه أن يجد التوازن بين ما يسعى إليه هو ، أى الأخبار ، واستقلاليته ، وبين ما تسعى إليه أى سلطة وهو الوصول إلى الناس دون أن تكترث باستقلاليته .

قد يقول البعض إن علينا تحديد الولاء ، لأنه يمكن أن يكون ولاء الصحافى لبلاده أو لعدوه (فى هذه الحالة هو لا يمارس مهنة الصحافة وإنما يمارس مهنة الجاسوسية أو العمالة ، والفرق كبير بين هذه والصحافة) . ويمكن أن يقول البعض إن ولاء الصحفى يمكن أن يكون لبلاده أو حتى لبلد آخر دون أن يكون بالضرورة عدوا ، وإن هذه ظاهرة معروفة . وهناك صحفيون فى كبريات وكالات الأنباء والصحف العالمية الذين ينتمون إلى هذه الفئة . ولكن لا أعتقد أن هذا ينطبق على صحافتنا المحلية بالرغم من أن البعض يعتقد أنه ينطبق على بعض الصحف .

فعندما صدرت صحيفة « النهار » اعتبرت موالية للأردن ، وظهرت دعوات لمقاطعتها ، بل إن هذه المقاطعة نجحت فى فترات ، ثم رأينا الصحيفة تكتسب شرعيتها عندما دخلت العلاقات الأردنية الفلسطينية فى فترة شهر عسل من جديد . وموضوع قضية صحيفة النهار ظاهرة تستحق الوقوف عندها لأنها تتعلق بتعدد القوى على الساحة الفلسطينية التى تحاول أن تؤثر فى تشكيل الرأى العام ، وعلى الرغم من أن تجربة « النهار » ذات خصوصية بعض الشىء بسبب طبيعة العلاقة بين الأردن والفلسطينيين وماضيها وشكل هذه العلاقة حاليا والمستقبل الذى قد يربط بينهما أيضا إلا أنها تبقى مثالا عما يمكن أن يكون الوضع عليه فى المستقبل . أى عندما تنشأ فى المجتمع الفلسطيني قوى متعددة لها مصالحها ، وتحاول التعبير عنها والدفاع عنها عبر صحافة خاصة بها . ومن هذا المنظور أرى فى تجربة النهار تجربة فريدة لأن تعدد القوى فى المجتمع هو الذى يسمح بقيام أحزاب وبرلمانات وحكومات أغلبية وصحافة قوية وقضاء نافذ الخ ، ولا أرى ذلك ممكنا فى نظام سياسى يحكمه الحزب الواحد .

من هنا عند النظر إلى المستقبل أعتقد أن ما نحن فى أمس الحاجة إليه هو قانون يضبط العلاقات لا سيما علاقات القوى التى بالطبع ستتحول فى المستقبل إلى مراكز قوى تتصارع على السلطة ، وليس فى هذا حرج إذا كان التصارع ضمن قانون يحمى الحريات الشخصية ، وحق كل فرد أو فئة فى التعبير عن نفسها ، ضمن ضوابط تضبط المجتمع كمجتمع مدنى وليس ضوابط بمعنى القمع والرقابة .

والصحافة الفلسطينية فى مرحلة مقبلة من مراحل الاستقلال الوطنى ومهما يكن شكل الكيان الذى سنكون ـ كفلسطينيين ـ مسئولين فيه عن حكم أنفسنا فى حاجة إلى قانون مكتوب ليس ليحدد لها هامش الحرية بل ليحميها من البطش ، وأقول البطش لأنه طبيعى ضمن تجربة جديدة تختلف فيها مقاييس العمل الوطنى عن مقاييسه تحت الاحتلال . وأشير إلى ضرورة ذلك كى لا نجد أنفسنا فجأة فى مواجهة « المكتوبجى العثمانى » . والمكتوبجى هى وظيفة استحدثها السلطان عبد الحميد ليقوم بدور الرقيب ليس فقط على الصحافة بل كذلك على الخطب فى المحافل العامة والمناسبات الشعبية . وعندما طلب أحد أصحاب الصحف (عبد القادر القبانى) من المكتوبجى أن يعين خطة يسير عليها أصحاب الصحف فى نشر مقالاتهم وأن يطلعهم على القانون الذى يخضعون له فى تحرير صحفهم نظر إليه المكتوبجى بدهشة وقال : ألا تدرى أين القانون ؟ القانون هنا (مشيرا إلى

رأسه) . وهذا ما نحن فى أقل حاجة إليه فى المستقبل أى رقيب يحلل ويحرِّم على هواه .

وفى النهاية فإذا كان هذا هو ما تقدمه صحافتنا المحلية ، فهل نستطيع أن نقول إذن إن لدينا صحفيين مهنيين يقومون بدور الاعلام فى المجتمع ؟ فى رأيى أن وجود بعض الصحف فى الأراضى المحتلة ناتج عن رغبة مراكز السلطة فى وجودها ، ولذلك هى لا تعتمد على عدد القراء الذى من شأنه أن يشكل معيارا لشعبيتها أو لمستواها المهنى ، وإنما على رغبة مراكز القوى هذه فى وجودها ، وربما كان هذا سببا فى تدهور مستوى الصحف . ولذلك عندما غابت صحيفة الشعب قبل عدة أشهر عن الشارع أتساءل مَن مِن القراء لاحظ غيابها ؟ طبعا المسائل نسبية لأننا إذا قارنا مثلا صحيفة القدس بصحيفة الفجر فسنجد فرقا شاسعا . وأنا لا أعتقد أن المسئول عن تدهور مستوى هذه الصحف هو فقط الممول الذى أراد صحفا تطنطن له واعتبر أن وجود هذه الصحف هو من قبيل العمل الوطنى دون اكتراث بالمستوى .

وإن كانت هذه الصحف التى أطلق عليها « الصحف الوطنية » عانت من ضعف فى الأداء ، إلا أن زوالها فى ذات الوقت يشكل خطرا . والمطلوب هو الحفاظ على صحافة تمثل السلطة أى منظمة التحرير الفلسطينية فى حالتنا ، كونها أعلى سلطة وأهمها فى حياة الفلسطينيين ، ولكن مع تركيز الاهتمام على اخراج صحافة ذات مصداقية ، وتتمتع بمستوى مهنى تستطيع أن تنافس من خلاله الصحف الأخرى التى تتمتع بشىء من الاستقلالية عن مصادر التمويل الفلسطينية . وأرى ضرورة الحفاظ على صحافة كهذه لتشكل الصحافة الرسمية فى الوطن الفلسطينى لتعبر عن وجهة نظر القيادة لأن أطرافا أخرى خارجية لن تتأخر فى استثمار أموالها فى صحافة موالية لها فى الأراضى المحتلة استعدادا لمرحلة مقبلة ، وذلك فى سعيها لتجد لها موطىء قدم سياسى قبل كل شىء فى حياة الفلسطينيين ومستقبلهم ومصيرهم .

أما عن الصحفيين أنفسهم فنحن أمام مأساة لأنه لا توجد لدينا مقاييس نعتمدها فى تعريف الصحافى ، بل ربما لدينا تدنٍ فى المقاييس . قد يقول البعض إن رابطة الصحافيين تعتمد مقاييس وردت فى دستورها والتى على أساسها يفترض أن يتم تنسيب الأعضاء ، ولكن كم شخصا ينظر إلى الدستور عندما يتم تنسيب أعضاء أو معنيا أصلا بالنظر إليه . الصحفيون

بكل بساطة عبارة عن سلعة أو صوت انتخابى ، فكل تنظيم ينسب عدد من الأشخاص فى هذه المؤسسة بقدر الأصوات التى هو بحاجة إليها للأغراض الانتخابية . وهنا مرة أخرى أعتقد أن القيادة الفلسطينية مسؤولة بشكل كبير لأنها اعتبرت أن نقابة الصحفيين هى عبارة عن أحد دكاكينها التى تجب أن تعبر عن الولاء لها قبل أن تعبر عن أى شىء آخر . ولذا فإن المعايير المعمول بها وصلت إلى حد يمكن أن يصبح بائع الصحف عضوا فى نقابة صحفيين إذا كان ينتمى إلى فصيل يتبناه ويحصل له على العضوية . وفى هذا الاطار أيضا إذا كنت وكيلا أو مقاولا لأحد الصحفيين الأجانب بالضبط كما أن هناك وكلاء ومقاولين للممثلين والمطربين فبامكانك أن تصبح عضو نقابة الصحفيين ، وتستطيع أن تطلق على نفسك لقب صحفى دون أن تكون قد كتبت حرفا واحدا فى حياتك . كما أن بامكانك أن تمارس أى مهنة أخرى وتكون صحفيا فى ذات الوقت . هذا يشكل أحد جوانب مأساة هبوط مستوى صحفيينا . هذه المأساة التى لن تجد حلا فى ظل وضعنا هذا لأننا كى نضع مقاييس لتعريف الصحفى تجعل من يريد أن يصبح صحفيا يعمل ليل نهار حتى يصل إلى المستوى المطلوب لجعله يستحق هذا اللقب ، فإن علينا أولا أن نخرج المؤسسة الوحيدة التى يفترض أن تقوم بهذا الدور . أن نخرجها من دكان السلع إلى ما هو أرقى .

ليس المقصود من هذا التحامل على منظمة التحرير ، أو خوض هجوم ضدها ، ولا المقصود الاستهانة بتاريخ اعلامى عريق فى فلسطين ما قبل النكبة وما بعدها ، وإنما المقصود هو إجراء قراءة للوضع الحالى وفى المرحلة الحالية بالذات وبالتحديد نقد السلبيات ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الصحافة الفلسطينية المحلية قامت بدورها ، أو ببعض دورها فى مرحلة معينة . ويتحمل الاحتلال جزءا من المسؤولية فى ما آلت اليه صحافتنا الفلسطينية ، كما يتحمل أصحاب الصحف مسؤولية لا تقل عن مسؤولية القيادة الفلسطينية فى عدم الاكتراث بمستوى ما تقدمه صحفهم ، وعدم صون احترام المهنة عبر صون كرامة الصحفى . بل إن مسؤوليتهم قد تكون أكبر إذ لم يعرف عنهم بشكل عام حرصهم على الموضوعية فى ما تنقله صحفهم من أخبار . بل إن أصحاب الصحف مارسوا دور الرقيب الفلسطينى على صحفهم فى أغلب الأحيان .

وإذا كان هناك ما يمكن القيام به لتحسين وضع الصحفيين والصحافة فاعتقد أن نقطة البداية تكمن فى الصحفيين أنفسهم لأنهم وحدهم القادرون

على تشكيل عامل ضغط فى صحفهم لينالوا حقوقهم علما بأنه لا يمكن أن تصنع الصحف بدونهم . وربما كانت آلية عمل ذلك هى ايجاد جسم صحفى قوى قادر على أن يلعب هذا الدور ، وأن يحمى الصحفيين من أية ضغوطات قد يتعرضون لها إما من قبل أصحاب الصحف أو من قبل أية سلطة قد تحاول أن تستخدمهم كأداة . ما يحتاجه الصحافيون هو نقابة تمثل الصحافة المهنية وتحترمها ، وذلك لا يتأتى إلا من خلال التعامل مع الصحافة كمهنة لا كأداة تحاول التنظيمات السياسية التعبير من خلالها عن نفوذها ، وتحاول كسب مواقع لها على كراسى هيئتها الادارية .

القيود السياسية على الإعلام المهتم بالمشكلة القبرصية

(رؤية تاريخية)

زينون ستافرينيدس
Zenon Stavrinides

قديما ، كتب جورج مايكس بخفة ظله : « أن القبارصة يدركون أنه ليس بامكانهم أن يصبحوا قوة عالمية إلا أنهم نجحوا فى أن يصبحوا مصدر ازعاج للعالم ، وهو ما لايقل قيمة » . وقد يجد بعض القبارصة فى هذه الطرفة بعض المتعة الا أن الحقيقة هى أن هذه الجزيرة الصغيرة التى تبلغ مساحتها ٩,٥٢١ كم مربع أى أصغر قليلا من لبنان وأكبر قليلا من كورسيكا قد تصدرت أخبار العالم من حين لآخر لاندلاع الاضطرابات بها أو لأن الأمل فى التوصل لتسوية سلمية قد لاح ثم تلاشى من جديد .

وقد وهبت قبرص اسمها للمشكلة القبرصية . والمشكلة القبرصية ـ بطبيعتها وأبعادها وتداعياتها ومغزاها والأفكار المطروحة لحلها ، والآراء المختلفة بشأن كيفية تنفيذ هذه الأفكار وما يرتبط بكل ذلك ـ تمثل القضية الأكثر أهمية فى العقل السياسى القبرصى ، وبالتحديد فيما يتعلق بالفكر والممارسة لدى الساسة القبارصة والمهتمين بالعمل العام .

وينعكس ذلك بطبيعة الحال على اهتمامات الصحفيين القبارصة والمعلومات والتعليقات التى تتضمنها مقالات الصحف وبرامج الاذاعة والتليفزيون ، كما تنعكس أيضا على الطريقة التى يدرك بها الصحفيون هويتهم المهنية ومسئولياتهم والتحديات التى تواجههم بل وأيضا أسلوب كتابتهم .

ما هى المشكلة القبرصية اذن التى ترتبط ارتباطا وثيقا بفكرة قبرص نفسها ؟ وكيف تؤثر طبيعة المشكلة القبرصية على الطريقة التى تعرض بها وسائل الاعلام فى الجزيرة هذه المشكلة ؟ يرتبط هذان السؤالان ببعضهما البعض ، إذ لا يمكن شرح القيود التى يواجهها الصحفى الذى يريد أن يكتب عن المشكلة القبرصية دون التعرف على أساسيات المشكلة القبرصية التى رغم التغيرات التى طرأت عليها عبر السنين إلا أنها ظلت المشكلة التى تستنزف كل العمل السياسى والصحفى تقريبا فى الجزيرة ، وليس من حقى أن أفترض أنكم تعلمون الكثير عن المشكلة القبرصية ، ومن ثم يصبح من الضرورى أن أقدم موجزا عن طبيعة تلك المشكلة وتطورها التاريخى قبل أن أشير إلى الصعوبات ـ وربما المخاطر ـ التى تواجه الصحفى الذى يريد أن يكتب عن المشكلة القبرصية على نحو موضوعى ومنصف .

وفى واقع الأمر ، فمن الصعب أن يقدم المرء تعريفاً واحداً للمشكلة القبرصية يقبله كل القبارصة فى كل المراحل الزمنية المتتابعة فى تاريخ قبرص الحديث . ومن ثم فان افضل ما يمكن عمله هو أن يستخدم المرء عبارات رسمية خالية من المضمون مثل : المشكلة القبرصية هى مشكلة الوضع الدولى لقبرص وما إذا كان ينبغى أن تصبح دولة مستقلة ، والكيفية التى ينبغى أن يكون عليها الهيكل الديموجرافى والدستورى الداخلى فى قبرص ؟

وينبغى لى هنا أن أشير إلى نقطة هامة ، وهى أن قبرص التى يبلغ عدد سكانها الآن نحو ٧٧٠ ألف نسمة تتكون من جماعتين إثنتين ـ القبارصة اليونانيون (الذين يشكلون حوالى ٨٠٪ من السكان) والقبارصة الاتراك (حوالى ١٨٪) . فمنذ القرن السادس عشر حين غزا العثمانيون قبرص وضموها إلى امبراطوريتهم تكونت بفعل الهجرة من آسيا الصغرى اقلية مسلمة تتحدث اللغة التركية وعاشت هذه الاقلية وسط سكان يتحدث معظمهم اليونانية ويملكون تاريخاً يمتد إلى ما يقرب من ٣ آلاف عام ويعتنقون الاورثوذكسية الشرقية . وعندما سيطر البريطانيون على الجزيرة فى ١٨٧٨ اعتبر القبارضة اليونانيون ذلك الوضع أمراً طارئاً الأمر الذى أثار التساؤلات حول الوضع الدائم للجزيرة . ومنذ البداية وقفت كل من الأغلبية اليونانية والأقلية التركية على طرفى نقيض إزاء المشكلة القبرصية وهو ما سوف نتناوله بالشرح تواً .

كانت المعرفة بالقراءة والكتابة محدودة النطاق فى نهاية القرن التاسع عشر ، ولكن فى غضون جيل واحد ، كانت السلطات الاستعمارية قد شيدت

المدارس فى كل المدن والقرى الكبيرة ، ومع حلول عقد الخمسينيات ، كان كل فرد قادراً على قراءة الصحف ومتابعة الأحداث الجارية والأفكار السياسية . وقد أدى ذلك فى الواقع إلى أن أصبح بامكان القبارصة اليونانيين قراءة الصحف والكتب الصادرة محلياً أو القادمة من اليونان بينما استطاع القبارضة الأتراك قراءة الصحف والكتب التركية الأمر الذى أدى إلى تصاعد الوعى القومى داخل كلتا الجماعتين ، والتعبير عن المطالب الوطنية .

وفى الواقع فان معرفة القراءة والكتابة لم تدعم فقط الشعور المتنامى بالهوية القومية بين الأتراك وبين اليونانيين فى قبرص ، وإنما خلقت أيضا لدى كل جماعة الشعور بأنها جزء من أمة مجيدة يقع مركزها بعيداً عبر مياه البحر . ومن ثم رأى القبارضة اليونانيون أنفسهم يشاركون شعب اليونان فى ميراث ثقافى واحد ودم واحد ودين واحد وأمة واحدة . وعلى ذلك فقد بدا لهم أن قبرص لن يمكنها الحصول على الحرية والخلاص إلا إذا اتحدت سياسيا مع اليونان . وعلى الجانب الآخر ارتبط القبارصة الأتراك بالعنصر التركى وطالبوه إما أن تظل قبرص مستعمرة بريطانية أو أن تعود إلى الامبراطورية العثمانية أو الجمهورية التركية التى حلت محلها منذ عام ١٩٢٣ .

وقد عبرت عن هذه المطالب المتعارضة رموز سياسية قوية من الطرفين كانوا فى معظم !لاحيان قد درسوا فى جامعات اليونان وتركيا . وبعد الحرب العالمية الثانية ، أصبحت المطالب السياسية المتعارضة أكثر حدة وبدأ المتعاطفون فى داخل اليونان وتركيا يدافعون عن أنصارهم فى قبرص . وفى انقره من ١٩٥٥ ـ ١٩٥٩ وجدت الحركة الوحدوية للقبارصة اليونانيين تعبيرا عسكريا عنها فى صراع المنظمة السرية EOKA ضد القوات العسكرية البريطانية . وفى ذلك الوقت انضم القبارصة الأتراك إلى البوليس الاستعمارى لمكافحة EOKA بينما شكلوا منظمة سرية خاصة لهم لمهاجمة القوميين من القبارصة اليونانيين ولدعم مطلبهم الجديد الرامى لتقسيم قبرص بين تركيا واليونان .

وكانت كل من اليونان وتركيا قد بدأت بالفعل اثارة صخب ضد بعضهما ، وأدرك الكثيرون فى قبرص أن المجتمع يتجه نحو حرب أهلية الا أن هذه المخاوف لم تجد صداها فى الصحافة إذ كان من قبيل المخاطرة

فى ذلك الوقت أن تعبر جريدة ما عن شكوكها فى صواب الموقف الذى اتخذه الزعماء المتشددون .

وفى ١٩٥٩ تم التوصل إلى تسوية توفيقية بين اليونان وتركيا وهى التسوية التى قبلتها بريطانيا وكل من الجماعتين القبرصيتين ، ووفقا للاتفاق أصبحت قبرص جمهورية مستقلة فى عام ١٩٦٠ يحكمها دستور يقوم على المشاركة فى السلطة بين الجماعتين . كما اعطى هذا الدستور لبريطانيا حق الاحتفاظ بقاعدتين عسكريتين فى الجزيرة . ولكن حتى بعد أن تم الاتفاق على الوضع الدولى لقبرص انخرط الزعماء من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين ـ والذين شكلوا الحكومة والبرلمان ـ فى صراعات بشأن تنفيذ بعض أحكام الدستور . وعلى سبيل المثال رغم أن القبارصة اليونانيين يمثلون حوالى ٨٠٪ من السكان بينما يمثل القبارصة الأتراك ١٨٪ كان تمثيل الجماعتين فى مجلس الوزراء والبرلمان والخدمة المدنية بواقع ٧ : ٣ . من ناحية أخرى منح الدستور حق الفيتو بشأن القرارات المتخذة فى مجالات بعينها ليس فقط للرئيس الذى ينتمى للقبارصة اليونانيين ولكن أيضا لنائب الرئيس الذى ينتمى للقبارصة الأتراك . وفى مجالات تشريعية أخرى كان من الضرورى أن توافق الأغلبية من نواب القبارصة اليونانيين وأيضا من نواب القبارصة الأتراك وكانت هناك نزاعات أخرى أيضا غذاها العداء الذى ولد فى الخمسينات ، ولكنها كرست بدورها المخاوف والتحيزات . وفى ديسمبر ١٩٦٣ اندلع الصراع بين الجماعات المسلحة الموالية للجانبين وانسحب القبارصة الأتراك إلى المواقع العسكرية ، ثم شرعوا بعد ذلك فى اقامة هياكلهم الادارية متجاهلين بذلك الحكومة والبرلمان المعترف بهما دوليا فى ايدى القبارصة اليونانيين . وقد استمر القتال متقطعا على مدى ثمانية أشهر إلى أن قصفت الطائرات التركية جماعات القبارصة اليونانيين المسلحة ، والتى كانت تدعمها القوات النظامية اليونانية التى قدمت إلى الجزيرة خلسة ، ومن عام ١٩٦٤ وحتى ١٩٧٤ لم يكن هناك قتال باستثناء حادثة واحدة فى ١٩٦٧ ، ولكن الجماعتين عاشتا متباعدتين فى سلام بارد تفصل بينهما اسلاك شائكة وفجوة متزايدة من الشك وعدم الثقة . ولا يريد معظم القبارصة اليونانيين اليوم وحدة مع اليونان حيث أنهم يشعرون برغد الحياة فى بلادهم التى يسيطرون عليها . إلا أنهم لا يزالون يتحدثون عن يونانيتهم والوحدة مع اليونان كهدف نهائى أما القبارصة الأتراك فقد رفضوا قبول سيادة الحكومة القبرصية ـ والتى يسمونها « حكومة قبرص اليونانية » ـ الا إذا

تم الاتفاق على ترتيبات دستورية جديدة يمكنهم من خلالها الحصول على تمثيل محدد فى مؤسسات الحكم فضلا عن استقلال ذاتى محلى . وفى ١٩٦٨ بدأت المفاوضات بين الجماعتين من أجل التوصل إلى تسوية دستورية وكان الزعماء والصحفيون على الجانبين يقولون لجماهيرهم أنه بينما يتحلى جانبهم بالتعقل والعدل وحتى بالكرم فان الطرف الآخر قد أبدى عنادا وتعنتا ولا عقلانية . كان القبارصة اليونانيون مستائين من احتفاظ القبارصة الأتراك بمواقعهم العسكرية واصرارهم على رفض التوصل لأى اتفاق ما لم يمنحهم حكما ذاتيا محليا . أما القبارصة الأتراك فقد ساءهم أن تحصل الحكومة التى تتكون كلها من يونانيين على الاعتراف الدولى باعتبارها حكومة لقبرص كلها . ولم تعكس الصحف على الجانبين تلك المواقف والطروحات المتصارعة فقط بل أن الصحف قد أصبحت أداة للدعاية فى وضع أشبه بالحرب الأهلية الباردة .

وفى ١٢ يوليو ١٩٧٤ قام الحرس الوطنى فى قبرص اليونانية ـ بزعامة ضباط من اليونان يعملون تحت إمرة الحكومة العسكرية اليونانية فى ذلك الوقت ـ بانقلاب عسكرى ضد الرئيس القبرصى اليونانى « الأسقف ماكريوس » ، وقد استغلت تركيا الفرصة التى وفرتها الادانة واسعة النطاق التى واجهها الانقلاب فغزت قبرص واستولت لاحقا على ٣٧٪ من أراضى الجمهورية ، وفرغت تلك الأراضى من القبارصة اليونانيين وأحلت محلهم القبارصة الأتراك ، الأمر الذى يعنى خلق منطقتين تتسم كل منهما بالتماسك الداخلى وتضم أبنية واحدة . وعلى الرغم من أن القبارصة الأتراك قد أعلنوا أنفسهم جمهورية مستقلة ، وحصلوا على اعتراف من تركيا التى لا تزال تحميهم بجيش قوامه ٤٠ ألف جندى ، ولاتزال المفاوضات جارية بين الطرفين القبرصيين تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة من أجل اقامة دولة جديدة على أساس أن تكون جمهورية واحدة مكونة من منطقتين فى إطار فيدرالى .

وتتمثل مشكلة قبرص ما بعد ١٩٧٤ فى النزاع بين الجماعتين ، والدولتين الراعيتين حول بعض القضايا المتعلقة بالترتيب الجديد . فالقبارصة اليونانيون يطالبون بانسحاب كل القوات التركية ، وعودة جزء من الأراضى الواقعة اليوم تحت السيطرة التركية اليهم ، والاعتراف بحق الحركة والاستقرار والتمتع بالممتلكات لكل القبارصة (وهو الذى يعنى حق

اللاجئين فى العودة إلى منازلهم وممتلكاتهم الأصلية) كما يطالبون بضمانات أمنية دولية للجمهورية الفيدرالية الجديدة . أما القبارصة الأتراك فهم يطالبون بكونفيدرالية مرنة بين المنطقتين ، وقد حاول كل من تولى منصب الأمين العام للأمم المتحدة التوصل إلى خطة توفق بين المطالب المتعارضة . وكانت أحدث تلك الخطط تلك التى اقترحها الأمين العام الحالى د. بطرس غالى والتى تشكل الآن أساسا للمفاوضات . ولما كانت هاتان الجماعتان قد عاشتا متباعدتين منذ ١٩٦٣ وفى منطقتين منفصلتين منذ ١٩٧٤ فانه ليس من الغريب أن يغيب الود والتفاهم بينهما .

لقد حاولت أن أقدم عرضا تاريخيا سريعا للمشكلة القبرصية ، وهو أيضا تاريخ للأفكار الرئيسية التى غطتها الصحف والاذاعة والتليفزيون فى قبرص التركية واليونانية لأن الاعلام ـ الذى كان دائما أما قبرصيا تركيا أو قبرصيا يونانيا ـ دائما ما عكس وجهة النظر الرسمية لجماعته بشأن طبيعة المشكلة القبرصية وكيفية حلها لماذا ؟

يعتمد الاعلام على لغة ما ففى قبرص يوجد اعلام ناطق باليونانية يخدم القبارصة اليونانيين ، واعلام ناطق بالتركية يخدم القبارصة الأتراك (توجد صحف ناطقة بالانجليزية لدى الطرفين وتخدم الجماعة البريطانية الصغيرة ولكنها تعبر عن رؤى الجماعة المضيفة) . ويعنى ذلك أن الصحيفة أو محطة الاذاعة أو التليفزيون لابد وأن تسعى لاجتذاب الجماهير التى تتحدث لغتها وفى معظم الأحيان تنتمى الصحف إلى رموز سياسية أو أحزاب سياسية تلعب دوراً فى هذه الجماعة أو تلك ، ومن ثم تصبح الصحف أداة للدعاية السياسية والدعم السياسى داخل الجماعة التى تستخدم نفس اللغة التى تستخدمها الجريدة . وهكذا تحمل الصحف الاطروحة والرؤية والشعار الخاص بالقوى السياسية والأحزاب المختلفة فى كل جماعة وتدعم القناعات السياسية لتلك الجماعة وانحيازاتها . وإذا أخذنا فى الاعتبار الطبيعة الممتدة والمريرة للصراع القبرصى وعجز الجماهير من الجانبين على عبور الخطوط الفاصلة لزيارة الجزء الآخر ، نجد أن تراكمات الانحيازات العنصرية والصور النمطية والمعتقدات السياسية والايديولوجية المتحجرة فى ثقافة كل جماعة قد أصبحت راسخة فى لغتها .

والمشكلة القبرصية ـ نظراً لطبيعتها وطبيعة المجتمع القبرصى وتركيبته الذهنية ـ تضع قيوداً أساسية ونفسية حادة على الأسلوب الذى يتوقع أن

يكتب به الصحفى عنها . فالجماهير لا تتوقع فقط الحصول على معلومات بشأن تطورات « القضية الوطنية » كما يطلق عليها ، بل أنهم يتوقعون أيضا الحصول على تأكيد متكرر بأن الحق والعدل فى جانبهم وأنه سوف يتم التوصل فى النهاية إلى حل عادل ، وأتصور أن نفس هذا الموقف يحدث فى الصراعات الأخرى حين تشعر الأمة ـ كما يقول إعلامها ـ بأنها إزاء مشكلة قومية وتتوقع أن تحصل على تقارير تؤكد ايمانها بصحة موقفها . وبطبيعة الحال إذا ما كتب صحفى تقييما يشير فيه إلى أن الأمور ليست فى الواقع كما يتم تصويرها من جانب الاعلام ، وحاول أن يقدم معلومات وأفكارا لا تتناغم مع الموقف الوطنى (كما تحدده الزعامة الوطنية) فمن المتوقع أن يتعرض ذلك الصحفى للوم وربما إلى ما هو أسوأ من ذلك .

فى ظروف الحرب الأهلية (بما فى ذلك الحرب الأهلية الباردة) يعكس الاعلام الصراع ويشارك فيه أيضا عن طريق استخدام المفردات المتحيزة لجماعته معبرا عن قناعاتها وقيمها ، كما يقوم بالدعاية التى تغذى رغبة القارىء فى تبرير مواقف جماعته وإدانة الطرف الآخر . إن أكثر القيود أهمية فيما يتعلق بتغطية المشكلة القبرصية هو قوة وهيمنة النظرة القائلة بأن :

١ ـ أهم البنود على جدول أعمال السياسة هى المشكلة القبرصية .

٢ ـ إن المشكلة القبرصية مشكلة ذات طبيعة خاصة ومن ثم فهى تتطلب نوعا خاصا من الحل .

٣ ـ مطلوب من الصحف والاذاعة والتليفزيون مثلها مثل التعليم وغيره من المؤسسات الاجتماعية أن تعكس طبيعة المشكلة القبرصية وتدعم الخط « الوطنى » الصحيح ، ويتضمن ذلك استخدام مفردات ملائمة من الناحية السياسية . فالرقابة الذاتية تصبح هى الوضع القائم حين يكون على الصحفى أن يتناول عدالة قضية الجماعة التى يمثلها ويصب جام انتقاده على تعنت وظلم الجماعة الأخرى .

وتفسر هذه الحقائق إلى حد كبير عدم وجود تباين كبير داخل كل فريق فى التعامل مع المشكلة القبرصية رغم وجود عدد هائل من الصحف فى قبرص . فالقبارصة اليونانيون الذين يبلغ عددهم ٦٢٠ ألف نسمة يملكون حوالى عشر صحف يومية وعدداً من الاصدارات الأسبوعية ، أما القبارصة الأتراك الذين لا يزيد عددهم عن ١٥٠ ألفا فإنهم يملكون ست أو سبع

صحف يومية فضلا عن ثلاث صحف أسبوعية . ولم يؤد التنافس على اجتذاب القراء والاعلانات التجارية إلى العمل على اعداد تقارير صحفية أكثر دقة وتعليقات أكثر انصافا بشأن الأحداث العامة والسياسات الحكومية ، ورغم اتساع الساحة الاعلامية في قبرص متمثلة في عدد كبير من محطات الاذاعة والتليفزيون والصحف والمطبوعات تقل المواهب الاعلامية فالمستوى المتواضع للاعلام القبرصي التركي واليوناني لا يشجع المواهب الشابة على الانضمام إليه . فمعظم الصحفيين في قبرص ليسوا من الحاصلين على شهادات جامعية ، واعتقد أن هناك سببا اضافيا لعدم رغبة الاكفاء في العمل في الصحافة في قبرص . فالعديد من الصحف في قبرص ـ مثلا مثل معظم المشروعات التجارية ـ عادة ما تكون مشروعات عائلية صغيرة يكون من المتوقع فيها أن يخلف الابن اباه الناشر بصرف النظر عن كفاءته . في نفس الوقت فهناك صحف أخرى هي في حقيقة الأمر لسان حال أحزاب بعينها ، وعادة ما يكون الناشر وكبار المسئولين في الجريدة من الاصدقاء الموثوق بهم لدى زعماء الحزب أو من الموالين لهم ، وينتج عن ذلك سلبيتان للأسف :

١ ـ لا يشجع ذلك الصحفيين الموهوبين على الصعود بناء على كفاءتهم .

٢ ـ يتوقع من الصحفي أن يكتب عن التطورات السياسية في مجتمعه من وجهة نظر سياسات الحزب وعن المجتمع الآخر باستعلاء واستخفاف .

وهكذا فرغم أن قوانين الصحافة في جمهورية قبرص هي قوانين ليبرالية الا أن الصحفيين يقبلون قيوداً ذاتية عندما يلزمون أنفسهم بما يرون أنه يمثل رؤية وتوقعات وتحيزات جماهير القراء التي يتزعمها الحزب .

وقد اقترح السكرتير العام للأمم المتحدة مؤخراً أن يسمح للصحفيين على الجانبين بعبور الخطوط الفاصلة بمجرد ابراز بطاقات هوية صحفية تصدرها الأمم المتحدة ، وأن يتم تخصيص غرفة اجتماعات مشتركة للصحفيين من الجانبين في فندق « ليدرا بالاس » على الحدود الفاصلة . غير أن الصحفيين من كلا الجانبين يقومون بالفعل بعبور الحدود وزيارة الجزء الآخر بين الحين والحين . الا أنهم عادة ما يعودون بتقارير عما أرادوا أن يروه ، وما يعتقدون أن قراءهم يريدون أن يعرفوه ويحدوني الأمل دائما أن يسهم الاتصال المتزايد بين القبارصة الاتراك واليونانيين في ازاحة بعض الانحيازات والتجاوزات الحمقاء الا أنه قد يصبح مبالغا فيه أن نأمل أن يتعامل الاعلام في كل جانب مع قضايا الجانب الآخر بموضوعية طالما أنه لا تزال هناك مشكلة قبرصية

دكتاتورية التطابق في وسائل الإعلام الغربية : التهديدات والأكاذيب وشرائط الفيديو

« ما أقوله لك ثلاث مرات هو الحقيقة »

[لويس كارول]

روبرت فيسك

ROBRT FISK

قبيل اجتياح الجيوش الغربية وحلفائها من العرب أرض الكويت والعراق فبراير ١٩٩١ ، تم إلصاق بيان على اللوحة الخاصة بما كان يسمى « مكتب الاعلام المشترك » بفندق انترناشيونال بالظهران يقول : « سوف يتعرض من يتواجد قرب الحدود الكويتية دون مرافق إلى مصادرة بطاقته الصحفية » .

وبالطبع كان ذلك تهديدا . فقد تم تنظيم الصحفيين في فرق لتصحب قوات الحلفاء تحت رقابة عسكرية . تبارى الصحفيون ـ وعلى رأسهم شبكات التليفزيون الأمريكية ـ بضراوة للانضمام إلى تلك « الفرق » ، كما تباروا في إلباس محرريهم الزى العسكرى وفي الانصياع للضوابط العسكرية ، فبدون ذلك لن يكون باستطاعة أحد أن يشهد المعركة . غير أن تلك كانت أكذوبة بطبيعة الحال . فقد استطاع مراسلو الصحف الذين رفضوا « مصاحبة » العسكر ، وذهبوا بمفردهم إلى الجبهة أن يفلتوا من المراقبة ، بل استطاعوا في أغلب الاحيان أن يرسلوا موضوعاتهم إلى صحفهم ، وهى الموضوعات التى كانت أكثر دقة وحيوية من التقارير التليفزيونية التى أعدت من جانب ما سمى « بالفرق » .

ولم يكن أحد منا فى الخليج فى ذلك الوقت يشك فى الكيفية التى نشأ بها ذلك الوضع الشاذ . فقد قبلت شبكات التليفزيون الأمريكية الرقابة كشرط للبث ، ولم تشأ أى منها أن تعارض ذلك حتى لا تحرم من التصوير . فبسبب طبيعتها كاعلام مرئى ، لم يكن فى استطاعتها البث دون صور إذ كانت الكلمة المقروءة والوصف المكتوب بلا فائدة بالنسبة لهم . كانت الصورة هى الهم الوحيد والملح . فباتت أكثر أهمية من القضية القيمية المتمثلة فى رفض الرقابة .

استحوذ المشاهد الذى يفترض أنه يرغب فى مشاهدة المعركة على الطبيعة ـ حتى لو كانت خاضعة للرقابة والقيود ـ على الاهتمام وصارت له الأولوية على قواعد الصحافة التقليدية وضوابطها .

وقبل بدء المعارك البرية مباشرة دلفت إلى غرفة اعداد شرائط الفيديو التابعة لمحطة سى. إن . إن CNN للحصول على بيانات عن الموقع الذى تم فيه تصوير تقرير اخبارى كان قد عرض لتوه . سئلت عن سبب طلبى ، فأجبت بأننى أنوى الذهاب إلى هناك . اتكأ معد الفيلم على كرسيه وقال : « لن تفيدك هذه المعلومات . ليس مصرحا لك بالذهاب ، فأنت لست ضمن الفريق . هذا ضد القانون » .

وبالطبع لم يكن الرجل أكثر من معد للأخبار . الا أن أسلوبه كان موحيا . فشبكة سى. إن. إن CNN لن تعطينى تلك المعلومات لأن القانون يمنعنى من الذهاب إلى الموقع فشبكة سى. إن. إن CNN إذن تؤيد « القانون » بغض النظر عما كان مقصودا منه ، ومن ثم فهى تقف فى صف القيود التى كان يفترض أن تمنعنى من تغطية الموضوع .

وبعد يومين ، وعلى الحدود نفسها ، رآنى مراسل من محطة إن. بى. سى NBC وحدى دون مرافق أو مراقب عسكرى . كان المراسل ضمن الفرقة . وبدلا من أن يتجاهل أمرى خاننى ، فقد استدعى ضابطا أمريكيا وأخبره بأنه ليس من حقى الوجود فى هذا المكان ومن ثم يجب القبض على . ثم التفت إلى قائلا : « أغرب عنا .. عد إلى الظهران ، فسوف تفسد علينا الأمر كله » .

وقد كتبت لاحقا عن تلك الواقعة ومغزاها فى صحيفة الاندبندنت التى أعمل بها ، وغنى عن البيان ان مراسل إن. بى. سى NBC لم يذكر هذا

الأمر لمكتبه فى نيويورك ، بل أنه حتى لو كان فعل لما غير ذلك من الأمر شيئا . فمثله مثل معظم الصحفيين الذين كانوا يغطون أحداث الخليج كان مراسل إن. بى. سى. NBC متغطرسا . كان يرتدى الزى العسكرى الخاص بقوات المارينز الأمريكية ، ويتزود بالمؤن العسكرية ويخضع أيضا لرقابة عسكرية . الا أنه لم يكن أمامه خيار آخر . فلم يكن من السهل على مراسلى التليفزيون الذين يحملون كاميرات أن يفلتوا من الرقابة على خطوط الجبهة . ومن ثم كان على مراسلى الصحف أن يعانوا نتيجة ذلك .

إلا أنه قد يصبح من ضيق الأفق أن يدعى المرء أن مجرد القبول بالرقابة كان هو السبب فى افساد عمل المراسلين فى الخليج . فالقضية أكثر تعقيداً من ذلك ، وتذهب إلى ما هو أعمق وسط موجة التوافق السياسى التى تجتاح الاعلام الأمريكى .

ويكمن جزء من المشكلة فيما أطلق عليه الباحث الفلسطينى ادوارد سعيد « السلبية واللامبالاة الممتدة » من جانب المشاهد الامريكى ، وإلى ما أسماه « بروز التطابق الذى تغرى به الديمقراطية »[1] .

تذهب أطروحة سعيد إلى انه فى مجتمع شديد الاتساع والتعددية كالمجتمع الأمريكى يسهل استثارة المشاعر بشأن انكشاف الأمن القومى ، والوطنية التى تحدق بها الاخطار . حينئذ تميل مخاطبة المشاعر الوطنية أو التقاليد أو القيم الأسرية إلى التعصب الشديد إزاء أى خلاف أو معارضة ولا سيما إذا اتخذ ذلك الخلاف طابعا فكريا ، وربما أضاف أنه فى أوروبا أيضا ـ خاصة فى زمن الحرب ـ عادة ما ينظر إلى آراء الاقلية بعين الريبة الشديدة خشية أن تصبح رؤية الاقلية فيما بعد هى الرأى الغالب .

ولذلك فان ناعوم تشكومسكى ، وهو واحد من أفضل المثقفين والكتاب الأمريكيين ، لا يستكتب ابداً فى أى من كبريات الصحف الأمريكية . فثقافة الاجماع ـ الاجماع الوطنى الآمن الذى عادة ما يغدو صعبا حين يوجد خلاف فكرى ـ استبعدت تشومسكى من الصحافة ومن التليفزيون أيضا . وقد ألمت نفس الظاهرة بالكاتب والمؤرخ الأمريكى الكبير وليام شيرر Shirer

---

(1) Al Ahram Weekly Cairo 17 - 23 Februay 1994. American Cavstrasts by Edwaard Said.

صاحب كتاب صعود وأفول الرايخ الثالث . The Rise & Fall of the 3 rd Reich عندما عاد إلى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية . لقد استغرق شيرر بعض الوقت حتى استوعب أبعاد المكارثية حيث شهَّرت به مجلة يمنية ووصفته بأنه شيوعى لأنه ـ ضمن أشياء أخرى ـ أيد قبل الحرب منظمة كانت تدعى « أصدقاء الجمهورية الأسبانية »[1] Friends of The spanish Republic وقد وجد شيرر نفسه فجأة مستبعداً من برنامجه الاذاعى الشهير فى محطة سى. بى. إس CBS وكان السبب فى ذلك أن الممولين ـ ومن ثم سى. بى. إس بالضرورة فضلوا ـ ألا يتم الربط بينهم وبين رجل مشكوك فى توجهاته السياسية . توجهات غير مألوفة أو وفقا للتعريف المزيف فى ذلك الوقت : توجهات « شيوعية » .

وفى العصر الراهن ، فان الشكل الجديد لمثل ذلك الضغط القوى والمريب ينبع فى الواقع ليس من خوف سياسى وإنما من تراخ وتبسيط وايجاز فى صنع الخبر الذى يقدم لمشاهد أمريكى ليس لديه اهتمام فكرى يذكر بقضايا السياسة الخارجية ، ولا حتى الداخلية . ومن ثم « لا مبالاة ممتدة » على حد تعبير أدوارد سعيد .

فخبر السياسة الخارجية فى برامج « سى. إن. إن » لا يستغرق فى المتوسط أكثر من ٩٠ ثانية . وفى الكثير من البرامج الاذاعية لا يستغرق أكثر من ٣٠ ثانية . ومن بين جبال هائلة من الاعلانات التى تشكل العمود الفقرى لهذه الشبكات صارت البرامج الاخبارية بمثابة فترات الانقطاع بين سيل الاعلانات التجارية .

وسط هذه القيود تصبح محاولات شرح مختلف وجهات النظر بشأن قضية ما مسألة مستحيلة إذ يضرب عرض الحائط بالتاريخ ومحاولات تحرى الدقة ، وفحص الحقيقة المتلقاة عن الحدث . ويصبح السبيل الوحيد للتعامل مع الأحداث هو تبنى رؤية مبسطة أو بالأحرى أبسطها جميعا . وبالنسبة للصحفيين الواقعين تحت ضغط الوقت فان أكثر الرؤى المتاحة سهولة وبساطة هى الرؤية الحكومية .

ومن السمات التى صارت تميز نمط الاعلام الامريكى أن الاخبار الدولية تعرف ـ أو بعبارة أدق تترجم ـ من جانب المراسل المرابط فى البنتاجون

---

(1) See a Natwels Reluru 1942 - 88 by Wiluau Shvir pp. 158 - 171 (Lihle Bsown NY 1990)

أو وزارة الخارجية أو البيت الأبيض وهو المرادف التليفزيونى لمراسل اللوبى البريطانى الذى يمكنه التعريف بالفكر الحكومى بشرط الا يفصح عن مصادره . وقد صار مثل هؤلاء المراسلين فى الاعلام المرئى هم الذين يضعون أولويات عمل الصحافة التى تغطى الشئون الخارجية . فاذا كان الرئيس كلينتون مهتما بانتاج كوريا الشمالية للسلاح النووى أو بالتزام العراق بقرارات الأمم المتحدة أو السلام فى الشرق الأوسط أو الأحداث الدموية فى الأراضى المحتلة تتركز تقارير التليفزيون على الخطر الذى تمثله كوريا الشمالية أو عناد صدام حسين أو الحاجة إلى مزيد من جهود السلام فى الشرق الأوسط .

وفى معظم مكاتب الصحف الغربية توجد اليوم أجهزة تليفزيون واحدة أو أكثر من القنوات الاخبارية الفضائية : سى. إن. إن. CNN أو بى. بى. سى. BBC أو ستار STAR يشاهد المحررون سي. إن. إن CNN مثلما يشاهدون برامج الاخبار فى القنوات المحلية . الا أنهم يشاهدون الأولى ربما بدرجة أكبر من الانقياد . فكم من مرة ـ أثناء سنوات وجودى فى الشرق الأوسط ـ كنت أجد مراسلى الصحف يتلقون رسائل من مكاتبهم الرئيسية فى لندن أو نيويورك يطالبهم فيها رؤساؤهم بأن يقدموا تقارير « تلاحق » تقارير سى. إن. إن CNN أو سى. بى. إس CBS أو إيه. بى. سى ABC أو إن. بى. سى NBC

فى عام ١٩٨٣ وبعد أيام قليلة من انفجار القنبلة التى قتلت ٢٤١ أمريكيا فى قاعدة المارينز ببيروت تلقيت اتصالا هاتفيا من تشارلز دوجلاس هوم رئيس تحرير جريدة التايمز التى كنت أعمل فيها وقتها . أخبرنى تشارلز أن المراسلين الأمريكيين يؤكدون أن القوات الروسية قد وصلت إلى وادى البقاع لمساعدة السوريين فى مناهضتهم للوجود الأمريكى فى لبنان . وأن إحدى شبكات التليفزيون قد ذكرت أن القوات الروسية قد شوهدت فى زى عسكرى رمادى فى مدينة شتوره اللبنانية وأن ضابطا كبيراً فى الجيش السوفيتى ورجاله يقطنون الطابق الثانى فى منزل يقع فى منطقة دور شوير ببيروت .

وحين زرت المنزل المذكور تبين لى أن ساكن الطابق الثانى ليس الا مزارعا لبنانيا ، ثم سافرت إلى شتوره حيث أكد لى سكان المدينة الذين ادهشتهم أسئلتى أن الروسى الوحيد الذى يرونه انما هو الملحق العسكرى

الروسى لدى دمشق والذى يأتى من سوريا مرة كل شهر ليتزود بالكميات التى يحتاجها من الكحول الذى يباع فى محلات المدينة بأسعار رخيصة للغاية .

وفى مناسبة أخرى ـ مدفوعا هذه المرة بما جاء فى تقرير أعده مندوب احدى شبكات الأخبار فى البنتاجون ـ ذهبت إلى بعلبك لأبحث عن الايرانيين الذين كانوا ـ كما قيل ـ يخططون لاغراق السفن الحربية الأمريكية فى خليج بيروت بعد أن تصطدم بها منزلقات محملة بالمتفجرات . قالت الشبكة أن المنزلقات تم شحنها إلى لبنان فى حاويات مصنوعة من الخشب وقد تبين لى أن الحاويات الموجودة بالقرب من بعلبك ما هى الا منازل متنقلة لجماعة كردية معدمة ، وكانت ملابسهم المغسولة تتدلى من فروع الشجر القريبة . ومع ذلك حين أرسلت هذه المعلومات إلى صحيفتى كان رد فعل رئيس التحرير أن « الأمريكيين على ثقة كاملة فيما يقدمونه من حقائق » .

وهكذا ، أصبحت شبكات التليفزيون الأمريكية مروجا لأى موضوع يدفع به مصدر حكومى . فهذه الشبكات تتشكل مع الواقع ، أى الواقع الذى ينبغى ـ من وجهة نظرهم ـ متابعته ـ بدلا من التحقق منه ، الواقع الذى يجب التوافق معه بدلا من فحص صدقه . وإذا ما استمعت جيداً إلى تلك التقارير القادمة من واشنطن يمكنك فى الكثير من الاحيان التعرف على المصدر الذى نقل عنه الخبر . عندئذ تدرك أن المصدر قد لا يكون فقط أمريكيا بل أنه ربما يكون مسئولا فى المخابرات الاسرائيلية . وفى أحيان كثيرة أيضا تخدم تلك المعلومات طرفا واحدا دون غيره .

فمن الطبيعى أن يكون للمصدر الاسرائيلى الذى يعلن أن الأرهابيين العرب يخططون للهجوم على المصالح الامريكية فى الشرق الأوسط (وهى القضية التى كانت موضوعا لاحدى تقارير CNN فى العام الماضى) دوافع خفية ، الا أنه لا يتم أبداً ذكر هذه الدوافع فى تلك التقارير المبسطة القصيرة القادمة من البنتاجون أو وزارة الخارجية أو البيت الأبيض .

وعلى هذا فقد أضفت قنوات الأخبار الفضائية قدسية على الرؤية الأمريكية للعالم . فاذا ما أخذ الاعلام الأمريكى المرئى كلمات المسئولين الامريكيين على إنها الحقيقة المطلقة ، يصبح مجرد القول بأن هذه التقارير تنطوى على بعض التحيز أو عدم الدقة بمثابة تشكيك ليس فقط فى الصحفيين وإنما أيضا فى القوة العظمى الوحيدة فى العالم . وبنفس

الطريقة فان التحقق من صدق هذه التقارير إنما يعنى ضمنيا التشكيك فى القيم الأمريكية والنزاهة الأمريكية بل وفى أمريكا نفسها . ومن المؤكد انه لن يسمح بذلك فى تلك الشبكات .

أما بالنسبة للاعلام المكتوب ، فالمسألة أكثر وضوحاً ، فاذا كانت الصحف تعتمد على الأخبار المرئية لتصبغ منظومة القيم الخاصة بها ـ وتحدد نوعية الموضوعات التى تحظى بالصدارة ـ فإن هذا يعنى أن تصبح هذه الصحف نسخة مطبوعة من التقارير التى ظهرت على الشاشة .

فاذا قالت CNN أن الارهابيين العرب يخططون للهجوم على المصالح الغربية يطالب المراسل فى الاعلام المطبوع بأن يأتى بمعلومات تتمشى مع هذا الخبر . وبالطبع لا يؤثر ذلك علينا جميعا . فقد كنت سعيد الحظ إذ نعمت برؤساء سمحوا لى أن أسير وراء حدسى حين أعد موضوعا عن الأحداث فى الشرق الأوسط .

ولكن من المهم التعرف على نتائج تلك السياسة التى اتبعها رؤسائى . فكلما كتبت قائلا أن الأحداث لم تقع على النحو الذى ظهرت به على شاشات التليفزيون ، أو أن هذا البيان المنقول عن حكومة عربية أو أخرى غير صحيح ، أو أن العملية العسكرية الاسرائيلية المذكورة لم تحدث على النحو الذى وصفه الاسرائيليون أنفسهم تصل إلى المحرر أطنان من رسائل القراء الغاضبة تشير إلى أن ماجاء فى تقارير زملائى كان مختلفا ومن ثم فان تقاريرى غير صحيحة بالضرورة . أثناء أزمة الخليج ٩٠ ـ ١٩٩١ ثم الحرب بعدها ، مثلا ، تلقى مكتب الاندبندنت فى لندن عشرات الرسائل من القراء تتحدث عن مقالاتى التى كنت أرسلها من الصحراء دون أن تخضع للرقابة . وكانت بعض هذه المقالات يصف مدى العنصرية التى أبدتها الوحدات العسكرية الأمريكية ضد العرب ، وتسجل كيف كان الطيارون الأمريكيون يشاهدون افلاما إباحية قبل قصف بغداد ، وكيف فشل الحلفاء فى امداد الجنود على جبهة القتال بخرائط . وكيف كان الصحفيون يتقدمون بالآف من الموضوعات إلى الرقابة ، كل هذه التقارير كانت مدعمة بالتفاصيل وموثقة بتواريخ حدوثها . ومن بين كل الرسائل التى تلقتها الصحيفة ، كانت ٦٠٪ منها تقول أنه ما كان للصحيفة أن تنشر مقالاتى ، بل أن الكثير من القراء طالبوا بفصلى . يبدو أن القراء يريدون تقارير مرت على الرقابة ، وقد عبرت بعض تلك الرسائل عن رضاها عن شرائط الفيديو التى ظهرت

على الشاشة بعد خضوعها للرقابة العسكرية متسائلة لماذا لا أقتدى أنا بمثل تلك الصحافة « المسئولة » التى يرونها على شاشات التليفزيون كل ليلة . هذا وقد هدد بعض القراء فى رسائلهم بالتوقف عن شراء الصحيفة ما لم أمتثل إلى تلك القيم التليفزيونية .

كيف يتسنى للصحف الغربية أن تواجه مثل هذه الضغوط ؟ يبدو لى أنهم يواجهونها عن طريق نسخ الاعلام المرئى بدلا من تحديه . فالصفحة الأولى التى كانت يوما تحتوى على موضوعين رئيسيين أو ثلاثة على الأكثر ، صارت اليوم تزدحم بستة موضوعات وربما سبعة . تعرف عليها القارىء كلها عبر شاشات التليفزيون فى الليلة الماضية ، وكثير منها قد اختير لأن محررى الصحف قد رأوها على الشاشة فخشوا أن « يتخلفوا عن الركب » إذا لم يضعوها فى الصفحة الأولى ، وهكذا ، فان شبكات اللقطات السريعة قد أفرزت بدورها صحافة الفقرة ذات العبارة الواحدة . ولم تعد الصحف تقدم عرضا لاخبار اليوم السابق بل صارت تقدم عرضا للكيفية التى قدمت بها شبكات التليفزيون أخبار ذلك اليوم . وهى بذلك تقدم نوعا آخر من التقارير التليفزيونية لا يتسم بأى تميز أو تفرد يحسب لها .

ويبدو لى أن الدور الحقيقى الذى ينبغى أن تلعبه الصحف فى عصر التليفزيون هو أن تهتم بالمجالات التى لا يمكن للتليفزيون أن يغطيها أو تلك التى يخشى التليفزيون تغطيتها . فمع تصاعد نفاق التقارير التليفزيونية وجبنها يتحتم على الصحف أن تفحص وتحلل وتدقق وتثبت عدم صحة الرؤية التى تقدمها تقارير القنوات الفضائية إذا لزم الأمر .

ولا ينبغى لنا أيضا أن ننسى المشكلات المتزايدة للصحافة العربية الدولية التى تنتقل ملكيتها بشكل مطرد لايدى الخليجيين وبالذات السعوديين ، وهى الصحف التى تحدد القنوات الفضائية العربية أيضا أجندتها الاخبارية . تلك القنوات الفضائية التى أصبحت تقاريرها المقدمة على استحياء ودون تحليل نقدى سمة معروفة فى كل بيت عربى .

إلا أن الكثير من مضمون الصحافة العربية وأسلوبها لا يزال يتحدد فى الغرب إلى أن تبرز احدى المصالح القومية ، فتأخذ الصحف العربية منحى مختلفا ، فتوجز الأخبار ولكن على طريقتها الخاصة . وما حرب الخليج

الا مجرد مثال . خذ أيضا حالة اسرائيل تلك التى ادت علاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة عبر السنين إلى ايجاد نوع من التقارير يلتزم بمعايير قيمية محددة فى تغطية اسرائيل وأخرى فى تغطية البلدان العربية . لماذا على سبيل المثال أصبح يشار إلى الأرض المحتلة ، فى تقارير سى. إن. إن بكلمة المناطق Territories فى حذف يحوى فى طياته إضفاء شرعية دولية على الاحتلال . وحين أطلق مستوطن يهودى فى العام الماضى الرصاص على سجين فلسطينى اشار التقرير الاخبارى إلى القاتل بلفظ « مطلق الرصاص » Shooter وهى كلمة محايدة تفتقر إلى الادانة الأخلاقية .

وقد يحسن بالصحفيين العرب الذين يثير ذلك مشاعرهم أن يتذكروا الاكاذيب والمغالطات التى حفلت بها الصحافة العربية فى تلك العقود التى كان الاتحاد السوفيتى فيها يعتبر المنقذ للقومية العربية . اين كانت الصحافة العربية حين حاصرت اسرائيل بيروت فى ١٩٨٢ ؟ فباستثناء الصحفيين اللبنانيين لم تقع عينى على صحفى عربى واحد فى المدينة فى تلك الأيام الرهيبة . كانت الصحف العربية تعتمد على تقارير المراسلين الغربيين . وحين اختطف أربعة صحفيين فى لبنان بعد ذلك بأربع سنوات لم تبد الصحف العربية تعاطفا يذكر . وحتى فى الوقت الراهن انضم الصحفيون المصريون إلى حملة وزارة الداخلية ضد المراسلين الأجانب الذين يحاولون الكتابة عن الحركات المناوئة لنظام حكم مبارك فى مصر .

غير أن العرب لا يزالون يعيشون فى ظل أنظمة تفرض رقابة عامة أو ذاتية ولا يوجد مثل ذلك العذر لدى الصحفيين الغربيين ، ولا شبكات الأخبار التى صار افتقارها إلى النقد لازمة من لوازم تقاريرها. وليس من الصعب أن يجد المرء العديد من الأمثلة الأخرى فى الغرب . فإذا كان الصحفيون الأمريكيون يفتقرون إلى القدرة على انتقاد اسرائيل فان الصحفيين الفرنسيين قد فقدوا قدراتهم النقدية أثناء الحرب التى قرر الجنرال ميشيل عون شنها ضد الجيش السورى فى لبنان . فبعد فترة من تحول ما أسماه « حرب الاستقلال » إلى حرب ضد المسلمين كان الصحفيون الفرنسيون لا يزالون يعكفون على زيارة بيروت الشرقية المسيحية ليكتبوا عن « وابل الحديد والنار » الذى يهطل على المسيحيين . وباضفاء طابع مثالى على عون وتشبيهه « ببونابرت » والكتابة دون نقد عن زيارات البريطانيين والفرنسيين إلى الجنرال عون بمن فى ذلك وزير الدفاع الحالى ـ أسهمت الصحافة الفرنسية كثيرا فى تدعيم صورة عون التى

رسمها لنفسه ، ومن ثم أسهمت كثيرا فى إقناعه بالمضى قدماً فى حربه الدموية . وبمجرد أن استدار عون على قوات الميليشيا المسيحية من حلفائه فى حزب الكتائب وشرع فى قصف الاجزاء المسيحية من بيروت التزم الاعلام الفرنسي المرئى والمكتوب الصمت .

هل علينا أن نستمر فى ممارسة مهمتنا على هذا النحو ؟ هل يتحتم علينا ان نلتزم بقيم الأخبار المرئية التى هى عادة القيم السياسية للحكومات ؟ بل أكثر من ذلك ؟ هل يتحتم على التليفزيون نفسه أن يعكس هذا التبسيط الذى يتطابق مع السياسات الحكومية أو الذى لا يتحدى الصورة المتلقاة لأحداث العالم ؟

وقد يقول قائل ان مأساة كردستان قد أثبتت أمانة الصحافة المرئية .. ألم تدفع صور النساء اللائى يلدن أطفالهن فى الجبال الثلجية المنتصرين فى حرب الخليج للتخلى عن اللامبالاه ؟ قال جون ميجور بمجلس العموم البريطانى أنه « لا يتذكر ما إذا كان قد حث الاكراد على القيام بهذا التمرد تحديداً » الا أنه بعد أن واجه عداء الصحافة التى تحققت من الأمر ، اضطرت مارجريت تاتشر إلى التحرك واتخاذ موقف محدد . ويمكنك أيضا أن تقول أن صور التليفزيون ـ كما تقول الكليشهات « قد أسهمت فى اثارة الضمير العالمى » بشأن البوسنة . لكن هل حدث ذلك بالفعل ؟ فبعد عامين كاملين من الصور التليفزيونية الحافلة بكل تلك المآسى المكررة بدأت أخبار البوسنة تنزوى شيئاً فشيئا فى برامج شبكات الأخبار . فهى أخبار تنطوى على امتهان أليم حتى أن القنوات الفضائية العربية قد صارت تفضل أن تحد من تغطيتها الأمر الذى لم يدفع كثيراً إلى استثارة الحكومات للتحرك بوازع أخلاقى .

فبعد أن أدرك الساسة الغربيون حدود أداء التليفزيون والقيود المختلفة حوله وربما تبعيته أحيانا صاروا يتجاهلونه . فقد نجحوا مثلاً فى اقناع بعض الصحفيين بأن الضحايا المسلمين أشرار مثلهم مثل المعتدين الصرب ، ونادراً ما ينفعل هؤلاء المسئولون حين يحاصر الصحفيون أنفسهم فى تلك الحرب الضروس .

هناك حافز ـ اذن ـ للسعى نحو صحافة أكثر اقداماً كحل لهذه المشكلة الا أن الصحفيين الذين أدانوا قصف بغداد ثم أثنوا على قصف بلجراد

بعد ذلك بعامين قدموا نموذجا تعيسا . فقد أسيىء استخدام الالتزام حتى صار هو نفسه العدو الكامن للصحافة المنصفة .

وربما كان « التفاعل » هو البعد الغائب فى تعاملنا مع قضايا الشرق الأوسط . أى قدرة الصحفى على أن يدير ظهره للبيانات الحكومية ، ولقطات التليفزيون السريعة والقصص الملفقة والمصادر المجهولة ليلتفت إلى البعد الأخلاقى فى الحدث . لقد أصبحت قنوات الأخبار الفضائية محاصرة بغلاف « المسئولية » تجاه المشاهد الأمر الذى أفقدها القدرة على الأداء . كما أن المشاهد المدلل إلى حد اللا مبالاة لا يمكن أن نتوقع منه أن يطالب هذه الشبكات بشىء .

ولا عجب فى أن لكل ذلك أثره العميق على محررى الصحف فهم يسمعون طوال اليوم تلك التقارير المتطابقة أيمكننا أن نلومهم إذا ما صدقوا ما يسمعونه لثالث مرة ؟

ويحدونى الأمل ـ وهو أمل صادق وإن كان صعب المنال ـ فى أن يتعلم المحررون كيف يغلقون أجهزة التليفزيون .

التلاعب الإعلامى خلال حرب الخليج

كريستوف بولتانسكى

Christophe Boltanski

إن انتهاكات حقوق الإنسان لا تلق اهتماماً من المسئولين عن الصحافة ، عندما تكون ضد المناضلين الاسلاميين . ولذلك فإن الصحفى الذى يحاول إجراء تحقيق حول هذه الانتهاكات سرعان ما يصطدم بتحفظات يبديها رؤساؤه كما قد يواجه موقفاً عدائياً تماماً بدعوى أنه لا حرية لأعداء الحرية إلخ .. إن هذا النوع من ردود الفعل يوضح دون شك قلة الاهتمام التى توليها وسائل الاعلام للشهداء من الشيعة العراقيين عندما حدثت حركة التمرد فى مارس ١٩٩١ . ففى الوقت الذى كان الرأى العام الغربى قد عبأ جهوده لصالح الأكراد فى شمال العراق كان سكان جنوب العراق الشيعة يجرى ذبحهم بكثرة . كل هذا وسط جو من عدم الاكتراث . كان هؤلاء يدفعون ثمن الاعتقاد المذهبى الذى يربطهم بجمهورية الملالى فى إيران . فقد ساد الاعتقاد الخاطىء بأن شيعة جنوب العراق هم من الشيعة الموالين لايران ، وبالتالى من المنادين بالأصولية ، وبالتالى كان نصيب هؤلاء الثائرين النسيان التام فى وسائل الاعلام الغربية .

كم من الأشخاص قتلوا خلال الحرب الأهلية فى العراق ؟ ١٠٠ ألف ؟ ١٥٠ ألفا ؟ أو أكثر ؟ عندما قمت بزيارة للعراق بعد مرور شهر على الأحداث الدامية بين الحكومة والمواطنين من الشيعة لمدن نجف والكربلاء والكوفة وناصرية أو البصرة كان لابد من إقرار حقيقة أن العنف قد نال من كل مبنى إدارى هدمته الصواريخ وكم من واجهات تحمل آثار الرصاص وكم من قبر شيعى اقتلعته البلدوزورات فى مدينة نجف المقدسة وكم من منازل فجرت بالديناميت وكم من مكتبات قرآنية أشعل فيها النار ؟

إن الغرب قد ترك شعباً بأكمله يواجه المذبحة بعد أن شجعه على أن يشهر سلاحه فى وجه الحاكم . إن هذا العمل - من قبل الغرب - ليس إلا تواطؤا واشتراكاً فى المذبحة . ولكن لماذا نعود إلى هذه الفترة ؟ ببساطة لكى نقول بأن الرقابة أو الرقابة الذاتية موجودة بالفعل ، ولكنها ليست دائماً حيث نبحث عنها . فإن ضحايا مخبأ « عامرية » فى بغداد قد عاملتهم وسائل الإعلام بطريقة أفضل من هؤلاء الخاسرين الدائمين فى التاريخ ، والذين كانوا ضحايا المدافع فى جميع الحروب ، والمقصود هنا الجنود العراقيون الذين تخلى عنهم ضباطهم فى الكويت ثم قام الحرس الجمهورى العراقى بالقضاء عليهم عندما أرادوا للمرة الأولى أن يطالبوا بحقوقهم . فإن الفظائع التى أدانتها وسائل الإعلام فى ذلك الوقت مثل قيام جنود الاحتلال العراقى بقطع الأسلاك الكهربائية عن حضانة أطفال كويتية مما أدى إلى وفاة العديد من الأطفال المواليد ، والإشاعات التى أطاحت بالكابتن « كريم » وغيرها من التحركات تبدو هنا تافهة إذا قورنت بما جرى لهؤلاء الخاسرين .

ونظراً لعدم وجود صور تفضح هذه الفظائع ، فإن الصحافة المكتوبة تبدو هنا المنفذ الوحيد المتاح ليدرك الجمهور من خلاله مدى فداحة المأساة . ولكى تؤدى الصحافة المكتوبة دورها فلابد من إجراء تحقيقات تستغرق عدة أسابيع حول اللاجئين فى إيران والعربية السعودية والعراق ، تحت رقابة وزارة الاعلام وحراسها فى كل دولة ، ومن خلال مساءلة العسكريين الفرنسيين والأمريكيين والبريطانيين الذين كانوا يعسكرون على بعد كيلو مترات قليلة ، والذين تلقوا اعترافات من بعض الذين كتبت لهم النجاة ، وفى لندن أيضاً لدى المعارضة العراقية .. ولكن لم يكن لدى أى صحيفة الاستعداد للقيام بهذا العمل الصحفى .

وبقدر أقل نجد الحكومات فى سوريا وفى مصر وفى تونس ، ولن نذكر هنا الجزائر ، تبرر كل ما تقوم به من تجاوزات بأنها تحاول القضاء على الأصولية ، وتحت الادعاء بالدفاع عن العلمانية فإن الأنظمة « الأوليجاركية » تتحرك من أجل هدف واحد هو : البقاء فى الحكم، فتقوم بالاغتيالات ، وتمارس وسائل التعذيب ، والاعتقالات التعسفية ، وتفرض الرقابة على الصحف ، وهى فى كل هذه التصرفات تبدو وكأنها تتمتع بإعفاء شبه تام من العقاب . إن جميع هذه الدول تنتمى اليوم إلى المعسكر الغربى ، ذلك لأن « تونس » مثلا تعلن بأن المرأة تتمتع بوضع مميز ،

و « دمشق » تنادى بأنها تشارك فى عملية إقرار السلام ، والقاهرة تشهد على الملأ بأنها نظام يسمح بالتعددية الحزبية وإن كانت هذه كلها مجرد واجهات شكلية .

وفى المقابل نجد المنادين بالتفسير الضيق وغير المتسامح للإسلام هم وحدهم الذين يعارضون هذه الأنظمة القائمة . أما اليسار المعارض فإنه يقتصر على عدد صغير من المثقفين المعزولين عن القاعدة الجماهيرية . وقد يقال للمعارضين « لابد من الاختيار بين الإخوان المسلمين وحافظ الأسد » . وتأتى الاغتيالات لتبرر أعمال الذين ينادون بالقمع ويلعب الخوف من عدم الحصول على تأشيرات دوراً فى إحباط عزيمة الصحفيين الذين لا يزالون يهتمون بحقوق الإنسان » .

وقد يسكت الصحفى على أسوأ الفروض أو قد يتكلم عن « اللبننة » وبهذا يمزج إرهاب الدولة بالإرهاب الفردى تماماً ، كما حدث فى البوسنة حيث يردد رسمياً على الضحايا المدنيين وجود « أعداء » لا حجة لهم ولا مبررات . ولا شك فى أن التخوف من الإسلام المناضل قد لعب دوراً هاماً فى عدم حماس الجماعة الغربية إلى الانضمام إلى جانب المسلمين فيما كانت تعرف بيوغوسلافيا سابقاً .

وخلال حرب الخليج تراجعت الصحافة المكتوبة . فأكثر من مرة خلال الحرب كانت شبكة التليفزيون الأمريكية « سى - إن - إن » هى المصدر الوحيد للمعلومات ، وبينما كانت قنوات التليفزيون الفرنسى تنقل الصور التى كانت تأتى من أتلانتا كان الصحفيون ينقلون كتابةً تصريحات شخصيات تليفزيونية مثل « بيتر أرنت » مراسل « سى إن إن » الذى سمحت له السلطات العراقية أن يستمر لأداء عمله فى بغداد أثناء الحرب أو مراسلين أمريكيين .

وفى صحيفة « ليبراسيون » كان هناك سؤال يتردد كثيراً : كيف يمكن متابعة الحادث الاعلامى دون السير فى ركاب التليفزيون المنافس للصحافة المكتوبة ، وفى نفس الوقت كيف يمكن وضع هذه المعلومات داخل إطارها الحقيقى ورغم هذا كنا مضطرين للاستعانة بهذه المواد الإعلامية المشكوك فيها مع التأكد باستمرار بأن هذه المواد تأتينا من مجموع الصحافة الأمريكية أو أنها قد وافقت عليها الرقابة العراقية .

وحتى شهر أغسطس ١٩٩١ كان على المراسلين الذين أرسلوا إلى العراق أن يعرضوا مقالاتهم على موظف رقابة يعمل فى وزارة الاعلام قبل أن يرسلوها إلى صحفهم . وتحولت العملية إلى مجرد عادة ، باستثناء ما يتعلق بالارسال التليفزيونى . فكان موظف الاعلام يكتفى بشطب بعض الصيغ مثل « النظام البعثى » الذى يتوافق مع التعددية الحزبية التى يعلنها ، ومثل « الدكتاتور العراقى » إذ أن « صدام حسين » كان قد عين رئيساً بالطبع وذلك وفقاً للإجراءات القانونية المعمول بها .

ولكن الوزارة سرعان ما اكتشفت أن هذا الاجراء لا جدوى منه ، طالما أن الرقابة الصارمة كانت تجرى عند المنابع وعلى أعلى المستويات إذ كانت تجرى الحوارات الصحفية فى حضور « مترجم » رسمى كان يتم انتدابه ـ أحياناً ـ من قبل جهاز الأمن الداخلى ، ويمكن للصحفى فى بغداد أن يتنقل وحده فى بعض الظروف ، ولكنه لا يجرؤ على مقابلة عراقى دون أن يحصل على موافقة السلطات ، وذلك لعلمه بأن محدثه سيتعرض للمساءلة من قبل الشرطة إن لم يواجه أموراً أسوأ من ذلك .

فى مثل هذه الأجواء ، كيف يمكن للصحفى أن يؤدى مهمته على النحو الصحيح ؟ قد يمكنه ذلك إذا اقتصر الأمر على وصف ما يراه وإلى التذكير باستمرار بالقيود المفروضة عليه . فقد كان عليه أن يعطى صورة عن المعارك التى ألحقت الدمار بجنوب البلاد . واليوم فمن الواجب علينا أن نوضح كافة أنواع العذاب الذى يعانى منه السكان من جراء العقوبات الدولية التى فرضت على العراق .

■ **المناقشـــة :**

سمير قصير : أود أن أشكر « كريستوف بولتانسكى » على العرض الذى قدمه . ذلك لأنه أعاد الحوار إلى مجراه الطبيعى وإن فعل ذلك دون قصد . ولكنى سأبدى ملاحظة حول ما ادعاه بسكوت الصحافة عن القمع الجارى فى العراق . فإننى ما زلت أذكر كل ما كتب ـ وهو غزير جداً ـ حول مجازر الشيعة فى الجنوب العراقى . فقد كنت أقرأ بانتظام وشىء من الاشمئزاز ما كتبته صحيفتا « لوموند » و « ليبراسيون » وغيرهما . وكان لدى الانطباع بأن هذه الصحف قد أفاضت فى تغطية حركات التمرد فى الجنوب على نحو يفوق ما قامت به بالنسبة للعراق من الداخل خلال الحرب . ومنذ أسبوع مضى وصلتنى برقية من « وكالة الأنباء الفرنسية » تتناول تقريراً للأمم المتحدة وتؤكد تماماً بأن الأسلحة الكيماوية لم تستعمل فى الجنوب العراقى . وإننى ما زلت أذكر العشرات من المقالات كلها كانت تشير إلى استعمال هذه الأسلحة وكأن الأمر بديهى لا يحتمل أى نقاش . ويكفى هنا أن نرجع إلى الأرشيف . ولكن عندما جاء التكذيب كان متأخراً فلم يحظ بالاهتمام .

لنعد إلى جوهر النقاش الذى دفعنا إليه « بولتانسكى » دون قصد . إن المشكلة الحقيقية فى تغطية حرب الخليج بالنسبة لنا نحن العرب ، واعتذر هنا لاستعمالى هذا المصطلح النوعى « العرب » ، لا تخص ما جرى من أكاذيب فى أساليب التناول المباشر ، سيما هذا المصطلح المثير للسخرية وهو « الجيش الرابع فى العالم » ، بقدر ما تخص روح الإجماع التى اتفقت على القتال وكان الأمر أشبه بحرب صليبية . ففى فرنسا التى أعرفها جيداً لم يجر نقاش حقيقى . فقد ركز الخطاب الخاص بأزمة الخليج ، على تعبئة الرأى العام استعداداً للحرب وبداية من « ليبراسيون » حتى « الفيجارو » نطقت الصحافة الفرنسية فى صوت واحد وفى اتجاه واحد . وأذكر هنا الكسر الذى حدث بين جانبى البحر المتوسط . فإننى لا أعنى هنا الممارسات التى جرت بقدر ما أعنى الاجماع لصالح القتال الذى لمسناه فى وسائل الاعلام فى صفوف الطبقة السياسية مع بعض الاستثناءات القليلة .

رياض بن الفاضل : أود أن أرد على أقوال « كريستوف » و « سمير » . فقد كانت القضية التى طرحت مزيفة ، أن « كريستوف » يقارن بين طريقة معالجة الاعلام لمشكلة الجنوب العراقى وما حدث للشيعة فيه ، وبين

ما تراكمت لديه من معلومات غزيرة حصل عليها من الشمال العراقى أى من الكردستان . فلم يكن من الممكن الحصول فى الجنوب على صور وهذا النقص المرئى كان مأساوياً بالنسبة للشيعة ، فى حين كانت بضعة صور التقطت فى الشمال كانت لصالح سكانه من الأكراد . وكان من الأسهل بكثير أن نجعل دموع القارىء تزرف حول مصير الأكراد . أما الشيعة فإن متاخمتهم للحدود مع إيران بالإضافة إلى وجود عداوات ثقافية شيعية سنية كل ذلك أثر على فعالية التغطية الصحفية لأحداث جنوب العراق .

بصفة عامة ، كانت الصحافة العربية تساند العراق كلما كانت لديها الوسائل الاستقلالية لكى تفعل ذلك ، وهو ما حدث فى الجزائر أو فى تونس . فإذا كانت ضد العراق كان ذلك لأنها باعت نفسها للبترودولارات . (أى لدول الخليج) وهذا ما حدث بالفعل لصحيفة « الوطن » التى تصدر من باريس التى غيرت موقفها بعد مرور أسبوعين وذلك مقابل ٤ ملايين من الدولارات . فتحولت إلى متحدث علنى باسم العربية السعودية بعد أن كانت حتى هذه اللحظة تساند موقف العراق . على أية حال كانت المعالجة العربية مؤثرة وفعالة إلى حد أن الصحافة العربية وخاصة التونسية منها قد تولت الاعلان بأن العراق يمتلك « رابع جيش فى العالم » . فلما بدا من الواضح بأن العراق قد خسر الحرب فإن الصحافة التونسية لم تصدق هذا الواقع ، وكانت الاشاعات تروى وجود مهندسين من ألمانيا الشرقية رفضوا إعادة توحيد ألمانيا ، فعكفوا على صناعة قنبلة خاصة لصدام « الداهية » لكى يقوم بطرد القوات الأمريكية التى تعمد تركها تتوغل داخل العراق لكى يحقق انتصاره عليها بطريقة باهرة !!

والحقيقة أننا جميعاً وإن كنا لم نكن نساند أساساً صدام حسين إلا أننا أيضاً لم نكن ضده تماماً . فلم يكتب أحد بوضوح بأن « نظام صدام حسين ردىء » وهذا ما قيل بوضوح فى باريس وفى لندن وفى روما ولكن لم يُقل بهذه الصراحة فى تونس . فإن المرة الوحيدة التى نزلت فيه السلطة إلى الشارع مع المعارضة ومع الاسلاميين كانت تتعلق بالملف العراقى .

أكرم بلقايد : سأعرض فكرة طرأت لى من خلال تساؤل : هل يمكن للصحفى أن يصبح نقطة ارتكاز فى عملية البحث عن تسويات فى فترات [illegible] عندما نكون فى الجزائر ومن المؤكد أيضاً بأن الأمر ينطبق على

جميع الدول التى تواجه أزمة ، فقد يطلب منا التفسير والتوقع فأجد نفسى فى لحظات أسمع صوتاً يوقفنى ويقول لى : « بصفة ماذا ؟ وبأى حق ؟ » هل يجب على الصحفى أن يختفى وراء المثقف فيسمح لنفسه باقتراح حلول للخروج من أزمة وذلك مستعيناً بما يقرأ وبما يسمع ؟ أم هل عليه أن يقتصر دوره على المراقبة والتفسير أو فى أقصى الأمور على إبداء التنبؤات بالأوضاع ؟

بول بالتا : أعترف بأننى فى غاية الحرج ذلك لأن الأمر يتضمن فى آن واحد مجموعةً من الأهداف الاستراتيجية وأيضاً شيئاً من النفاق . ولأنه من جهة أخرى فإن المشاكل المطروحة معقدة للغاية . ربما لم أتكلم بالقدر الكافى عن جمال عبد الناصر . ففى مرحلة ما كنت أساند عبد الناصر وذلك على الرغم من أن القومية العربية الناصرية هى التى أطاحت بالمجتمع المتعدد الأجناس الذى كنت أحبه والذى عشت فيه فى مدينة الأسكندرية . إن هذا المجتمع قد قتل على يد القوميين المصريين والاسرائيليين أيضاً إذا صح هذا التعبير . لقد أغتيل هذا المجتمع المتعدد الجنسيات . ولكن عندما قام عبد الناصر بتأميم قناة السويس ، ربما كان دكتاتوراً ولكنه على أى حال قد أنجز ما كان من حقه وكان لمصلحة شعبه . فلنرى كم من صحيفة فى الغرب أو فى أوروبا ساندته فى هذه الخطوة ؟ أذكر أننى فى ١٩٥٨ كنت أول صحفى عاد إلى مصر لأسباب مختلفة ، كما كنت أول صحفى تواجد فى العراق ولم يمض على ثورة العراق (١٩ ـ ٢٠ يوليو ١٩٥٨) سوى خمسة أيام ، كنت أواجه صعوبات كبرى لنشر مقالاتى . لم أكن أعمل فى صحيفة بل فى المركز الوطنى للبحث العلمى نصف الوقت وكصحفى حر فى النصف الآخر . فلم أنجح فى نشر كتاباتى إلا فى مجلة « لى تان مودرن » ، ولكن لنعد إلى الخليج كان بوش قد وجه نداء للعراقيين لكى يقوموا بالتمرد وهو فى ذلك يأمل فى أن يلبى نداءه الأكراد (٢٥٪) والشيعة (٦٠٪) أى مالا يقل عن ٨٠٪ من مجموع السكان العراقيين . كنا إذن نهتم بالأكراد ولكن لم يدم هذا الاهتمام الذى اتسم بشيء من النفاق لمدة طويلة . ولكننا على أى حال لم نهتم بالشيعة ، لماذا ؟ لأن العربية السعودية وهى الدولة الأصولية بدرجة لا تقل عن تلك الموجودة فى إيران ـ لم يكن لديها مصلحة فى أن يكون بجوارها تجمع شيعى إيرانى فى جنوب العراق . ثم أن العربية السعودية كانت الحليف الأكبر للولايات المتحدة الامريكية وهى تعد مع إسرائيل الحليف الاستراتيجى لأمريكا فى المنطقة .

وقد تردد الباحثون الجامعيون لفترة طويلة قبل الافصاح عن شيء لم ينشر إلا منذ مدة قصيرة وكنت قد عاصرت هذا الشيء عندما كنت أغطى الثورة الايرانية وهو أن عودة الخمينى إلى إيران قد تمت بعد أن حصل على النور الأخضر من الولايات المتحدة . ولكنه فيما بعد ، تأزمت الأمور بينهما ، ذلك لأن الخمينى لم يلتزم بالاستراتيجية التى وضعتها واشنطن . ولكن على أية حال ، فإن جميع الحركات الإسلامية ، أو على الأقل بعضها ، أصبحت اليوم تثير مخاوفنا وأننا نشكو منها اليوم والمعروف بأنها كلها تقع فى دائرة التبعية للأيديولوجية العربية السعودية . فقد كانت هذه الدولة تمولها حتى جاء اليوم الذى اندلعت فيه حرب الخليج . وعندما انتهت هذه الحرب ، أذكر أن وزير الاعلام أو ربما وزير الدفاع قد أعلن رسمياً فى كلمة ألقاها وهو يذكر عدداً من الأحزاب ومنها « الجبهة الإسلامية للانقاذ » و « النهضة » فى تونس ، قال واعترف بأن السعودية كانت تمولهم وأضاف : « والآن أنظروا كيف لم يحفظوا الجميل » والسؤال هنا كم من صحيفة فى فرنسا أو غيرها من الدول نشرت هذه المعلومة ؟ أما الولايات المتحدة فمن المعروف بأنها قد ساندت ـ على نحو مباشر أو غير مباشر ـ العديد من الحركات الإسلامية إن لم يكن جميعها . وقد يفسر الأمريكيون هذا التصرف بأنه كان ضرورياً فى مواجهة الاتحاد السوفييتى والأحزاب الشيوعية .. ولكنه مع كل هذا لابد أن نعترف بأننا اليوم نواجه وضعاً معقداً للغاية . وقد تكون هناك مبررات فى كل بلد لنشأة هذه الحركات على أساس أن جميع هذه الأحزاب الأصولية تنشأ من العدم ولكننا اليوم عندما نتكلم عن الأفغان العرب وعن المجموعات المسلحة فى الدول العربية فإن هؤلاء قد تم تدريبهم فى أفغانستان ولنتساءل بمساعدة من ؟ حقاً أن إيران كانت أكثر تحدياً فى سلوكها ولكن العربية السعودية تتحرك بنعومة أكبر ثم أن هذه الحركات الاسلامية قد تلقت منذ بدايتها مساندة من العربية السعودية . هذا النوع من المعلومات لا أقرأه فى صفوف الباحثين الجامعيين . وعندما قام « أوليفيه كاريه » و « ميشو » وهو الاسم المستعار « لسوراه » Seurat بإصدار كتاب بعنوان « الإخوان المسلمون » لم أجد فيه أى كلمة عن علاقات هؤلاء الإخوان المسلمين بالعربية السعودية أو بالولايات المتحدة . وكان علينا أن ننتظر كتاب « جورج قرم » « أوروبا والشرق » الذى فضح الأمر إلى حد أنه عانى من عداء العديد من « المستعربين » أو المتخصصين الفرنسيين الذين بدأوا هم أيضاً يتكلمون عن هذا الأمر . وبصفة عامة فإننى قد اكتشفت بأن مثل هذا النوع من المعلومات لا ترحب الصحافة بنشرها .

لقاء مع شخصية سياسية حول دور الإعلام فى حرب الخليج

ميشيل فوزيل
Michel Vauzelle

أريد أن أعبر عن سعادتى إذ أتحتم لى فرصة الالتقاء مع صحفيين من دول حوض البحر المتوسط . فأنا دخلت ميدان العمل السياسى من أجل الدفاع عن هذا المجال البحر متوسطى . وسأنتهز هذه الفرصة المتاحة لى لكى أفصح عما يثير اهتمامى وهو ما لن يفاجئكم لأنه ليس جديداً .

إننى كمناضل من أجل قضية البحر متوسطية : أى من أجل الدفاع عن أرضية ثقافية مشتركة لسكان شاطئى هذا البحر أتساءل أحياناً أمام الصعوبات التى أواجهها عند الدفاع عن هذه الفكرة عما إذا كان الموضوع مهماً إلى هذه الدرجة ؟ وإننى أطرح هذا السؤال على صحفيين قد يعرفون من خلال التجربة اليومية التى يخوضونها ما إذا كانت البحر متوسطية موضوعاً هاماً أم لا ؟

إننى أشعر أن سكان جانبى المتوسط فى كثير من الأحيان يهتمون بالأمور المحلية أو الإقليمية التى تخصهم ، ولكن بالنسبة لسائر أنحاء العالم فإن تصورهم غير واضح الملامح باستثناء القطب الذى يمثله النموذج الأمريكى .

هذه الظاهرة لا تختص بها الجماهير فقط بل النخبة أيضاً وقد نجد انعكاسها فى الصحف فى وسائل الاعلام . ومنذ سنوات عندما كنت أدافع عن فكرة البعد « الأورو ـ بحر متوسطى » . الذى يشكل كياناً حقيقياً ليس فقط على المستوى التاريخى والثقافى ولكن أيضاً على الصعيد الإنسانى والسياسى . اصطدمت بموقفين وإن كانا قد انتهيا إلى نتيجة واحدة . ففى الشاطىء الجنوبى للبحر كان التقليد القائم على مكافحة الاستعمار قد أدى

إلى اعتبار أى شيء يأتى من الدولة الاستعمارية القديمة ، وخاصة من فرنسا ، لا يقبل بسهولة ويحكم عليه بأنه سيء . أما على الجانب الشمالى فإن رد الفعل كان عكسياً فكان يرفض فكرة ضرورة التضامن مع دول الجنوب . وكان الجانبان يلتقيان فى ندوات ذات طابع ثقافى تحت صورة المؤرخ الشهير « فرناند بروديل » أما فيما يتعلق بالباقى أى بالمسائل الاقتصادية والسياسية والمالية والتى تخص التضامن الملموس فكان الحاضرون يواجهون عدداً من الملاحظات كانت فى مضمونها ترفض الاعتراف بوجود « مجال بحر أوسطى » كان هذا هو الحال منذ ثلاث أو أربع سنوات .

ولا داعى للقول اليوم بأن الدفاع عن القضية يزداد صعوبة . فمنذ انهيار حائط برلين بدت ظاهرتان : تصاعد الأصولية فى الجزء الجنوبى ، وتعاظم الأزمة فى أوروبا فى الجزء الشمالى ، وهى أزمة انعكست فى شكل حركة تراجع عند مناقشة معاهدة « ماستريخت » وفى التسلط حول طبيعة العلاقات المقامة مع الولايات المتحدة وفى عملية التفاوض وإعادة التفاوض مع منظمة « الجات » . إن هذه الظاهرة فى مجموعها هى التى جعلت اليوم التفكير فى البعد « البحر أوسطى » اليوم أو البعد « الأورو ـ بحر أوسطى » وكأنه شيء قادم من كوكب آخر .

ومع كل هذا فإن الأمن على جانبى البحر المتوسط مهدد حقاً ، وذلك فى مستقبل قد يدفعنا حتمياً إلى أن نفكر فى أن نحيا معاً فى هذا الإقليم . وهنا ، ماذا يمكن أن يكون الدور المنوط لرجال السياسة فى مثل هذا الإطار ؟ وما هو دور الصحفى الذى يريد أن يضيف لبنةً إلى بناء هو فى الواقع فى حالة سيئة جداً أو ربما كان غير موجود ؟ إننى أرى أن لوسائل الاعلام وللصحفيين ـ فى المجال « الأورو ـ بحر أوسطى » دوراً مهماً يمكنهم أن يقوموا به من أجل التوعية .

فمنذ سنة ناقشت جميع الأشخاص المهتمين بالشئون البحر أوسطية ، فلم أر جيداً أين أجد نقطة الارتكاز التى قد تسمح بجمع أو بلورة النيات الطيبة التى توجد فى أسبانيا ، وفى إيطاليا ، وفى فرنسا ، وفى المغرب ، وفى الشرق الأوسط ، وفى اليونان ، وفى تركيا . كيف يمكن إيجاد نقطة الارتكاز ـ هذه التى مع احترام حساسيات الجميع ـ قد تسمح لنا بتوضيح مسئوليات هذه الدول تجاه البحر المتوسط وهى مسئوليات مرتبطة بمستقبل هذه المنطقة .

النقطة الثانية التى سأتناولها سريعاً تعد أكثر ارتباطاً بجدول أعمال الندوة هى موضوع الأخلاقيات التى علينا الالتزام بها عند قيام الأزمات . وقد كنت شاهداً متواضعاً خلال حرب الخليج . فقدر لى أن أرى بعض الأمور ، وأذكر أنه فى ذلك الوقت حدث فى فرنسا نوع من فقدان الثقة بين الرأى العام ووسائل الاعلام وخاصة التليفزيون . وهذا ليس انتقادا بل إقرار بالحقيقة . فإن الصورة المؤثرة للغاية والقاسية التى نشرت حول المجازر التى قيل أنها قد حدثت فى « تيمشوارا » فى رومانيا ، على شاشات التليفزيون الفرنسى والأجنبى ، قد أثارت حركة هائلة من التضامن فى صفوف الشعب الفرنسى . ولكن بعد مرور بضعة أسابيع قيل بأن فى الأمر خطأ وبأن هذه الصور فى الواقع كانت من صنع عدد من المسئولين الرومانيين من أجل التلاعب بالاعلام . فى ذلك الوقت حدثت صدمة عميقة فى صفوف الرأى العام الأوروبى . وفى مثل هذا الجو غير الطبيعى تلقى الرأى العام الأوروبى أولى الصور عن حرب الخليج . وكانت هذه الصورة فى غاية القسوة والكدر . لم يعد هناك أى فارق بين شرائط الفيديو لأطفال يقومون بلعبة الحرب وبين الحرب الحقيقية . فقد تم تقديم الأمور بطريقة استعراضية وتجارية واستفزازية . وكان كل هذا غير مقبول ومثيراً للاشمئزاز من الناحية الأخلاقية .

ولن أضيف أكثر حول هذه النقطة ، ولكن سأتكلم عن أخلاقيات مهنتنا التى أتيحت لى الفرصة لمناقشتها عندما كنت وزيراً للعدل حيث اعتمدت « قانوناً للإجراءات الجزائية » . وقد واجهت هجوماً عاماً شنته الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ بكامل أحزابه من يسارية ويمينية يمنع الصحفى من ذكر أسماء الأشخاص المتورطين فى أى إجراء قضائى وخاصة ما يسمونه « بتوجيه الاتهام » . وقد نجحت فى أن أحل محل هذا المصطلح « الوضع تحت الفحص » وقد اعتمده البرلمان الفرنسى . فقد رأيت فى هذا الهجوم اهتماماً مشكوراً للحفاظ على كرامة الأشخاص ونزاهتهم ، ولكنى رأيت فيه أيضاً نوعاً من الاعتداء المتعمد على حق الصحفى فى إجراء تحقيق هو حق له أهمية أساسية بالنسبة للديمقراطية تعادل أهمية الدفاع عن كرامة الأشخاص .

يتطلب الأمر أيضاً الكثير من الجهود لكى يتم تدوين ضرورة « احترام سر المهنة » الخاص بالصحفى فى القانون الفرنسى . ومنذ ذلك التاريخ فإن الصحفى أصبح غير ملزم بالافصاح عن مصدر معلوماته للقضاة .

هذا هو ببساطة ما أريد أن أعبر عنه : أولاً ، الطريقة المؤلمة التى أعايش بها موضوع التعاون البحر أوسطى . وثانياً الكيفية التى لمست بها فقدان الثقة بين الرأى العام الفرنسى ووسائل الاعلام السمعية والبصرية وقت قيام الثورة فى رومانيا ثم خلال حرب الخليج ، وأخيراً الكفاح الذى قدته منذ سنتين حين كنت وزيراً للعدل فى فرنسا لكى أتوصل إلى أن يتبنى القانون الفرنسى مجموعة من الإجراءات تعمل على حماية مهنة الصحفى فى بلدنا الذى يدعى بأنه وطن جميع الحريات .

■ مناقشة :

دومنيك فيدال : أود أن يروى لنا « مسيو فوزيل » عندما كان فى بغداد كيف تعرف على آلية وسائل الاعلام التى وضعت فى فرنسا وعلى الصعيد العالمى فى آن واحد وأذكر هنا : أنه منذ بداية الحرب فإن وكالة الأنباء الفرنسية العملاقة قد أقصيت على يد الأمريكيين . إن فرنسا كانت حليفة الأمريكيين وقت الحرب ولكن هذه الوكالة قد أبعدت فى حين كانت آلة الاعلام الأمريكية قد وضعت على أهبة الاستعداد .

كارلوس جابيتا : مادام أننا فى حضرة رجل يمارس السياسة ، فإننى سأطرح عليه سؤالين يتسمان بشىء من السذاجة ، وأرجو أن لا يأخذهما على أنهما نوع من العدوان . فإننا جميعاً متفقون ـ من المنظور الاعلامى ـ بأن حرب الخليج كانت عملية نصب واحتيال كبرى لم يشهد التاريخ مثيلا لها . إننى أريد أن أسأل : ماذا كان شعورك وأنت تلتقى مع صدام حسين للمرة الأولى قبل أن تبدأ الحرب ؟ وهل كنتم تعلمون بأنه لا يمتلك « رابع جيش فى العالم » ؟ ولماذا لم تحتج الحكومة الفرنسية عندما عرفت بأن وكالة الأنباء الفرنسية قد أقصيت عن الساحة ؟ إن مشكلة الصحفى تتعلق بعلاقاته مع السلطة . هل السلطة تخدعنا ؟ وهل ترون ـ مسيو فوزيل ـ بأنكم فى ذلك الوقت أو ما بعده كنتم ضحية مثلنا نحن الصحفيين ؟ أم أنكم شاركتم فى المهزلة ؟ أعتذر عن سؤالى القاسى .

ميشيل فوزيل : أن النفوذ الفرنسى فى حرب الخليج لم يكن له وزن كبير . فقد انفردت الولايات المتحدة بكامل النفوذ . لقد ذهبت إلى بغداد لكى أعرف لماذا سنحارب ؟ وبصفتى نائبا برلمانيا فرنسيا لم أكن أعرف بعد ، منذ شهور قيل لى بأننا سنحارب ، وبالتالى لم يكن الأمر مفاجئا ولكن عشية إندلاع الحرب بدا لى من المهم أن ينتقل عضو برلمانى ساذج الى بغداد . وقد اكتشفت السبب من خلال الحديث الطويل الذى دام أربع ساعات ونصفاً ، والذى جرى بينى وبين صدام حسين ـ ولأعترف بأنه على الرغم من عيوبه ومميزاته الا أنه عالم تربية ممتاز ـ فإنه قد تقبل تماما فكرة الحرب وقد تقبل استشهاد شعبه . وقد أحاط النساء والأطفال العراقيين الذين سيكونون الضحايا علما بأنه إن كانت هذه الحرب لن تؤدى إلى نصر عسكرى إلا أنها ستكون نصرا أخلاقيا بالنسبة للعالم العربى والاسلامى .

أما فيما يخص « الجيش الرابع فى العالم » فإننى بالطبع كنت أقرأ البرقيات التى تصلنى من السفارات بصفتى رئيسا للجنة الشئون الخارجية ، ولأننى لم أكن فى مواقع السلطة التنفيذية الفرنسية فمن الممكن أن أكون قد خدعت ، وعندما وصلت إلى بغداد مكلفا بمهمة الاستعلام وإعلام الفرنسيين الذين أمثلهم - دعتنى السلطات العراقية الى زيارة سياحية للمدينة وبطريقة استعراضية للغاية . وبالطبع قبعت داخل مبنى السفارة الفرنسية . كانت الخدعة فاحشة للغاية ، ومن السفارة ، توالى على زيارتى العديد من الشخصيات منها الأسقف الكاثوليكى لمدينة بغداد ولم أكن أعلم بوجوده ، كنت أعلم بوجود مسيحيين فى العراق يرجع وجودهم الى عصور قديمة جدا ولكن من الكاثوليك الرومان ، كان هذا الخبر مفاجأة لى . وقد قال لى الأسقف بأنه يعرف عائلات تلقت أخبار موت أبنائها فى الجبهة فكانوا يقولون بأنهم يحملون السلاح عرايا ويحيون فى ظروف رديئة للغاية ، كانت هذه المعلومة ذات أهمية ومفاجئة ، فقد كان هذا وضع « الجيش الرابع فى العالم » ، كان يحشد قوات كبيرة العدد حقا ، ولكن لم يكن لدى هذه القوات ما تتغذى به أو تلبسه ، كما لم يكن لديها سلاح . فى هذه الحالة كيف يمكن تحديد الوضع الحقيقى بين المعلومات التى كانت تعطى لعضو برلمانى عادى وبين ما كنت أكتشفه وأنا فى بغداد ؟

والنقطة الأخيرة تخص التقييم الشامل لنظام الاعلام . لست متفائلا حول المستقبل عندما أرى - وهذا أمر جديد تماما على تاريخ الانسانية - الامكانيات التى يتمتع بها التليفزيون وهو يتلاعب بعقل الجماهير وبالتالى صار النموذج الثقافى الأمريكى - وهو الأقوى نفوذا على المستوى الاقتصادى - قادرا على فرض نفسه على الجماهير فى مختلف أنحاء العالم وقد اكتشفت - بجزع - مدى العنف الغاشم الذى تلجأ اليه الدعاية الأمريكية لكى تفرض نفسها على الجميع بما فى ذلك وكالة الأنباء الفرنسية والرأى العام الفرنسى . وعندما كنت أعبر فى بداية حديثى عن أملى فى أن يناقش « البحر أوسطيون » موضوع الحرية كنت أفكر فى هذا العنف الغاشم الذى تلجأ اليه الدعاية الأمريكية لكى تفرض نفسها على العالم . هل سنقبل الابقاء على هذا النظام للاعلام المفروض علينا لأسباب تجارية ومالية واضحة . لدى الأمل فى أن تجيبوا « بلا » ولكن إذا قلنا « لا » فكيف التحرك إذن ؟

دومنيك فيدال : لدى سؤال اضافى . عندما كنتم فى بغداد لم تكونوا مجرد عضو برلمانى عادى بل كنتم رئيس لجنة ومتحدثا باسم رئيس

الجمهورية . هل شعرتم بأنه كان من الممكن ايقاف هذه الحرب ؟ وماذا كان يعنى وجودكم فى بغداد ؟

ميشيل فوزيل : إن آلة الحرب كانت قد أعدت منذ عدة شهور وقد أعدها الأمريكيون وشركاؤهم . وبالتالى ماذا كان يمكن لشخص صغير خارج من البرلمان الفرنسى أن يفعله ليعرقل هذه الآلة التى كانت قد وضعت وخاصة فيما يتعلق بالاعلام أو حتى التلاعب بالرأى العام . كان الأمر خطيرا بالنسبة لى ومع ذلك قمت بالمخاطرة حتى وإن أدانها البعض ووصفونى بأننى خائن ذهب ليسلم على صدام حسين الذى كان يسمى بالوحش . ولو أن صدام حسين قد افصح لى عن شىء لكنت شعرت بالالتزام الاخلاقى فى أن انقل ما قال لى . ولكن حديثه كان جافا للغاية . كنت أريد أن استعلم لأننى كنت أشعر بالحمل الثقيل الذى تشكله هذه الدعاية . هذه آلة الحرب الهائلة التى كان الغرب قد أخذ فى تحريكها منذ عدة شهور . وعليكم أن تتذكروا بأن فرنسا لم يكن لها اتصال مباشر بصدام حسين .

دومنيك فيدال : أود معرفة الاجابة على السؤال الخاص بوكالة الأنباء الفرنسية .

ميشيل فوزيل : أن ردى سيكون قصيراً فإننى لم أفهم لماذا لم ندافع عن وجود وكالة الأنباء الفرنسية . وقد أدنت هذا الوضع ولكن لم ينتج عن دفاعى شىء يذكر .

كريستوف بولتانسكى : عندما انتهت حرب الخليج اكتشفت كذب المزاعم التى ادعت أن العراق يمتلك الجيش الرابع فى العالم . والمعروف أن المعلومات الخادعة قد صدرت بعد الحرب مباشرة وبالتالى كان من الصعب على أى صحيفة أن تكتشف هذا التلاعب .

مارك صايغ : أن ما فعله صدام حسين ، لم يحدث منذ الحرب العالمية الثانية حين الغى العراق الخريطة السياسية للكويت فى ظرف ٢٤ ساعة . ومهما كان شعورنا تجاه الكويت والكويتيين فإنه بلد له وجود . لقد أراد صدام حسين حذفه من خريطة العالم ولا يمكن مقارنة هذا العمل بتاريخ قناة السويس والعدوان الثلاثى على مصر أو بما فعله مصدق فى ايران من تأميم للبترول. مهما كانت الأكاذيب التى راجت فى ذلك الوقت .

رياض بن فاضل : أن حرب الخليج قد أتاحت لصحيفة « ليبراسيون » ، ولصحف أخرى ، ولمدة ستة شهور بأن تفرض التصوير الاعلامى على حساب التحليل الصحفى . وهنا يتضح أن الأداة التكنولوجية يمكنها ـ بسهولة ـ النيل من البحث العلمى والتحليل . وللأسف فإن الصحف الأكثر مبيعا اليوم هى التى تحابى التصوير الاعلامى على حساب التحليل وقد أصبح لدينا الشعور بأن موضوعا مليئا بالصور الاعلامية كفيل بتوضيح حقيقة وضع معقد جدا .

دومنيك فيدال : اننا فى مواجهة التلاعب لا يمكننا التغاضى عن مسئولياتنا كصحفيين ، وخاصة الغربيين منا . اننا لسنا مضطرين الى رهن حياتنا مثل زملائنا الجزائريين والأتراك والأكراد . كما لا يمكننا التوارى بحجة أننا لسنا فى موقع الأحداث وندعى عدم معرفة أهمية قدرات هذا الجيش أو غيره . طالما لدينا الأدوات اللازمة للتحليل لماذا نتجاهلها ؟ لما تغير صدام حسين الذى لم نصنعه ، وإن كنا قد ساعدناه على أن يكبر ولمدة طويلة لماذا أصبح فجأة عدونا اللدود ؟ كان حليفنا كما كان حليفا لمسيو « شيراك » وللعديد من الشخصيات الأخرى فى فرنسا بما فى ذلك الاشتراكيين ، ولماذا تحولت سوريا ـ التى كانت العدو الرهيب فى ظرف بضعة أيام ـ إلى الحليف المدلل ؟لا أريد أن يعذب الصحفيون أنفسهم ، فهناك ظروف تجعل الوصول الى المعلومات أمرا مليئا بالمشاكل ، ولكن لدينا أيضا مسئوليتنا فى مواجهة التحليل وقدرتنا على الاستعانة بجميع العناصر التى نجدها تحت يدنا ، لا يمكن تجاهل هذا الرأى والا فنحن نحتاج ندوات لا حصر لها لمناقشة هذه الأمور .

بول بالتا : أوافقك فى أن غزو الكويت لا يمكن أن يقارن مع تأميم البترول فى ايران أو شركة قناة السويس فى مصر ، ولكن هناك مسائل تتعلق بمهمتنا وأيضا أمور تقلقنى . انني قد بلغت الخامسة والستين سنة من العمر ومنذ طفولتى وأنا أتابع تاريخ الشرق الأوسط ، فى ١٩٥٤ كان الرجل الاول الذى وصف بأنه « هتلر جديد » فى الصحافة الفرنسية هو « بورقيبة » وذلك لأنه كان يطالب بالاستقلال لبلده ، فيما بعد وجدنا بأن بورقيبة شخصية لطيفة ثم جاء الدور على عبد الناصر الذى أصبح هو أيضا « هتلر جديد » وتلاه على نحو سريع الجنرال قاسم فى العراق ثم صدام حسين . وفى كل هذه المجموعة أريد أن أعرف من هو هتلر الجديد ؟ ربما يميل

الصحفيون إلى نوع من التساهل ؟ لا أعتقد أن الحاضرين هنا قد استعملوا هذا اللفظ ولكننا جميعا ننتمى الى الأجهزة الخاصة بالصحافة وهى قد استعملت هذا التعبير .

سمير قصير : فى ندوة نظمتها TFI خلال حرب الخليج تحت عنوان « صدام حسين ناصر جديد أم هتلر جديد » صرح « بشير بو معزة » بأنه منذ ٣٥ عاما وصف عبد الناصر بأنه هتلر . وأقول للذين يدعون بأنهم أصدقاء لاسرائيل فى الغرب بأن مثل هذه المقارنات لا تؤدى سوى الى جعل هتلر شخصية مبتذلة أوليس هذا الأمر خطيرا ؟

أما عن الرحلة التى قام بها « ميشيل فوزيل » الى بغداد ، فإننى أذكر خلال ندوة انعقدت فى اطار « مركز كوندورسيه Condorcet » بعد حرب الخليج أن « بول مارى دى لاجورس » كان قد أعرب عن اعتقاده بأن الرئيس ميتران كان قد قرر مبكرا جدا مشاركة فرنسا فى حرب الخليج ثم استعان بعدة محاولات وساطة لأغراض دعائية حتى يجعل الرأى العام يميل تدريجيا للاعتقاد بضرورة المشاركة فى الحرب .

● سؤال هل لديكم الشعور بأن الوساطات التى أجراها كل من « كلودشيسون » و « ادجارد بيزانى » وأنتم . كانت تستهدف أساسا الادعاء بأن فرنسا ستشارك ـ اضطرارا ـ فى الحرب أم أن هذا الخيار كان واضحا منذ نهاية شهر سبتمبر على الأقل أو بداية اكتوبر ١٩٩٠ ؟

ميشيل فوزيل : بصفتى نائبا فى الجمعية الوطنية (البرلمان) فقد اقترعت لصالح الحرب ، وأنا لا أؤمن بأنها ستحدث ، ولكن للأسف حدثت ، ومن المؤكد بأنه قد جرت تلاعبات اجرامية بشعة ، ولكن ما لم يكن تلاعبا هو أن صدام حسين قد غزا الكويت وعندما طلب منه الانسحاب رفض ، وكان من الممكن فى لحظة ما أن يفعل ذلك ، ولذلك كنت متلهفا على اجراء حديث معه حول هذا الاحتمال ، وقد قلت له : « لا افهم تماما اذا كنتم فى هذه اللحظة تفكرون فى مثل هذه الحركة (الانسحاب) وفجأة قد تثيرون قلقا ضخما فى آلة الحرب بأكملها » . ربما كانت الاستراتيجية التى وضعها الرئيس ميتران نوعا من العمل الدعائى ، ولكن كان هناك الاحتمال فى أن يقول صدام وهو يحدثنى : « فى الواقع أنكم قد أقنعتمونى وحقا وإننى سأنسحب من الكويت لأنى رجل مؤمن بالسلام ... الخ . » وانني

أتساءل : ماذا كان سيكون رد فعل فرنسا بل والدول الأخرى فى هذه الحالة ؟ .

حقا كان رئيس الدولة قد قرر الحرب منذ شهور طويلة طالما أن صدام حسين يريد الاحتفاظ بالكويت ، ولكن لو أن صدام حسين قد انسحب فإن الرئيس ميتران ما كان قد أبدى تصريحاته الحربية .

كريستوف بولتانسكى : أن الصحافة ليست مجلس الأمن ، وليست وظيفتها تطبيق القانون الدولى ، وانما هى ملتزمة بعرض الحقائق وبالدفاع عن أخلاقية ما ، نحن الصحفيين لسنا ديدبانات العالم (حراسه) ولكن لدينا حريتنا فى الحكم على الأشياء . إن دورنا يقوم على فضح النفاق المرتبط بهذه الأخلاقية الجديدة التى وضعت باسم القانون الدولى ، والتى تدعى أن الدول العظمى لديها مصالح تدافع عنها فى المنطقة ، وأن التدخل الضخم الذى قامت به الولايات المتحدة فى منطقة ذات حيوية مطلقة بالنسبة لمصالح العالم ليس غريبا .

كارلوس جابيتا : أعتقد بأن احد واجباتنا هو وضع الحقائق فى اطارها السليم وقول الحقيقة بأكملها ، واليوم فإن التليفزيون قادر على عرض الحقائق فى الوقت الذى تحدث فيه . وبالتالى فإن مهمتنا كصحفيين هى القاء الضوء على الحقائق ووضعها فى اطارها التاريخى والسوسيولوجى والاقتصادى والانثروبولوجى ، مثلا كان من الواجب التركيز على أن السفيرة الأمريكية فى الكويت كانت قد أعلنت عن الغزو العراقى للكويت قبل حدوثه بعدة أسابيع ، وأن صدام حسين كان حليفا للغرب ، وأنه فى يوم وليلة قد تحول الى هتلر ، كان علينا أن نسلك هذا الطريق .

حنا دافيس : عندما اندلعت حرب الخليج كنت فى الولايات المتحدة ، وكنت قد فقدت الثقة فى وسائل الاعلام مثلما فعل العديد من الناس ، ولكن هناك استثناءات لا يجب اغفالها .

فقد كانت الاذاعات الحرة تقدم برامج فى غاية الطرافة مثل إذاعة National Public Radio لم يكن فى مقدروها الانتقال الى بغداد ، ولكنها مع ذلك أجرت برنامجا مع أسرة أمريكية من أصل عراقى ولها ابن عراقى ـ أمريكى فى الجيش الأمريكى المحارب فى العراق ، بينما كانت خطيبته تقيم فى

بغداد وأظهرت المحطة كيف كان أصدقاء هذا الجندى لا يصفقون عندما كان الجيش الأمريكى يقوم بغارات على العراق لأنهم كانوا يشفقون على خطيبة صديقهم ، وبالنسبة لوسيلة اعلام لم يتح لها أن تكون فى مسرح الأحداث أرى أنها قد نجحت فى تقديم رؤية مختلفة عن الحرب .

ايجال سارنا : هذا يذكرنى الى أى مدى تميل الحكومات ، وخاصة فى دول الشرق الأوسط فى وقت الأزمات ، الى الحد من حرية الصحافة خاصة فى وقت يكون عليها أن تلعب دورا أساسيا . وأذكر مثلا بأنه خلال غزو لبنان كنت صحفيا وجنديا احتياطيا بقيادة الدبابات فى الجيش الاسرائيلى ، وفى اليوم الثالث من الحرب سلمت لى الدبابة الخاصة بى واشتريت الصحيفة ، فقرأت مقالا « لحنان ابراموفيتش » وهو صحفى مشهور انتقد فيه قرار الحرب بقسوة . كان فى الصحيفة أيضا مقال آخر « لصحفى - جندى » كان يعرض بالتفصيل الدقيق تقدم القوات الاسرائيلية داخل الأراضى اللبنانية ، ويؤكد بأن هذه القوات ستواصل توغلها ، وعلى عكس ما كان يعلن أريل شارون وزير الدفاع الاسرائيلى الأسبق الذى كان يخدع حكومته ويقول بأن القوات الاسرائيلية لم تتخط مسافة الـ ٤٠ كم داخل حدود لبنان ، وفى الواقع كنا فى هذه اللحظة على أبواب العاصمة ، وأذكر أن وحدتى العسكرية قد ناقشت المقال ، كان بعض أصدقائى يؤمنون بالأفكار اليسارية وقد بدأنا نثير المسألة الى حد أن البعض حولنا أخذوا يتساءلون عن جدوى الحرب داخل القاعدة العسكرية ، وكل هذا بالطبع قد انتهى عند اندلاع القتال ، ولم يعد ماثلا سوى واجب الجندى إزاء بلده .

وبعد مرور بضعة أيام قدم الى القاعدة مجموعة من الأطباء النفسيين ، فطلبوا منا أن نملأ استمارة تضمنت أسئلة مثل : « ما رأيكم فيما يحدث ؟ هل تؤمنون به ؟ هل أنتم مؤيدون له ؟ » وقد أجبنا بأننا لا نؤمن ووقعنا بأسمائنا ، وبعدها بثلاثة أيام تم سحبنا من القاعدة وعدنا الى بلدنا . ولم يكن هذا إجراء تأديبيا ، ولكن السلطات بدأت تستشعر رد الفعل الشعبى المعارض للحرب ، وهو ما حدث بالفعل . فبعد مرور وقت قصير كان الجميع يعلم حقيقة الحرب فى لبنان ، وهكذا - بفضل قراءة صحيفة - كان فى مقدورنا أن نفضح الحرب .

ديكتاتورية التوافق:
كيف يفرق الصحفيون بين "الإرهابي والمختل"؟

روبرت فيسك
Robert Fisk

بعد حوالى ساعة من بث أول نبأ عن مذبحة الخليل[1] كنت أسأل زميلا لى فى بيروت عن مدى السرعة التي يتوقعها لوصف القاتل فى الاعلام الغربى بأنه « مختل » ، أو باعتباره « مهاجرا أمريكيا يشتبه أنه قد فقد عقله » !!

كانت وكالات الأنباء قد بدأت بالفعل فى ذلك الوقت فى وصف القاتل بأنه « مسلح » وليس « ارهابيا » فأدركنا أنه اسرائيلى . وأدركنا أيضا ، ما سيمثله ذلك لفريق المراسلين الغربيين فى القدس من مشكلات وبصفة خاصة للمراسلين الأمريكيين . فلما كان هؤلاء قد فطموا قراءهم ومشاهديهم على نموذج الارهابيين العرب ، فقد واجهوا صعوبة فى استخدام هذا التعبير لوصف الاسرائيليين الذين ظلوا طيلة أكثر من أربعة عقود ينظر اليهم باعتبارهم الطرف « الطيب » فى صراع الشرق الأوسط .

ولم تمض سوى ساعة ونصف الساعة حتى بثت هيئة الاذاعة البريطانية خبرا يقول أن القاتل « باروخ جولدشتاين » مستوطن يهودى « تحرك بمفرده » ووصف بأنه « مختل » . وكنا لا تشك أبدا فى أننا سوف نسمع مثل هذا الوصف . ففى ٢٠ مايو ١٩٩٠ استوقف جندى اسرائيلى جماعة من الفلسطينيين قرب تل أبيب وقتل سبعة منهم بمدفع رشاش . ووصف القاتل الاسرائيلى بأنه « مختل عقليا » .

---

(١) اطلق اسرائيلى رصاص مدفعه الرشاش على المصلين وهم سجود فى ساحة الحرم الابراهيمى بمدينة الخليل فى شتاء ١٩٩٤ .

غير أن مثل هذا التحفظ لم يصاحب أبدا التغطية الصحفية للأعمال الوحشية المماثلة التى يقوم بها الفلسطينيون : فدائما يوصفون بأنهم ارهابيون .. تلك الكلمة التى تقحم نفسها على العمل الصحفى المعنى بالشرق الأوسط . لقد ترسخت عبارة « الارهابيون العرب » فى الأذهان الى حد يكاد يحجب المعايير المزدوجة التى تحملها فى طياتها . فبعد مذبحة الخليل مباشرة تلقى أحد المراسلين الغربيين رسالة من مكتبه فى واشنطن تسأل عما إذا كان من المحتمل أن يقوم العرب « بهجمة ارهابية » للانتقام مما وصفه رئيس التحرير فى رسالته « بعملية القتل » .

فى نفس يوم المذبحة ، أذاعت وكالة أسوشيتدبرس الأمريكية تقريرا ذا دلالة . قدم التقرير قائمة بكبرى الهجمات المتبادلة بين الاسرائيليين والفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ . كان الحادث الأول هو مذبحة العرب فى دير ياسين حين ذبح أعضاء منظمة أرجون اليهودية ما يقرب من مائتى رجل وامرأة وطفل من العرب ، ونزعت احشاء الكثير من النساء . ووصفت الأسوشيتدبرس القتلة بأنهم « مقاتلون يهود راديكاليون ينتمون لجماعة سرية » . أما الفلسطينيون المدانون بفظائع أخرى ، فقد وصفوا ثلاث مرات فى التقرير بأنهم « ارهابيون » . وقد اختفت تماما من القائمة مذبحة صابرا وشاتيلا التى ذبح فيها حلفاء اسرائيل من الميلشيات اللبنانية ما يتراوح بين ثمانمائة وألفى مدنى فلسطينى عام ١٩٨٢ . وحتى لو كان التقرير قد ذكر تلك المذبحة فمن المؤكد أنه ما كان ليصف القتلة الموالين لاسرائيل بأنهم ارهابيون .

ومنذ مذبحة بيروت تلك ، لم تجرؤ أية صحيفة أو شبكة تليفزيونية غربية على وصف القتلة بأنهم ارهابيون ولم تذكر شيئاً عن جماعة كاهانا الاسرائيلية التى تطلق على ميليشياتها « جنودا » بينما تستخدم لفظ « الارهابيين » للاشارة الى المسلحين الفلسطينيين المختبئين فى المعسكرات والذين يعتبر وجودهم ناتجا عن تطرف جماعة كاهانا .

غير أن مذبحة الخليل نفسها لم تكن هىَ وحدها التى لم يتم تخفيف وصفها من « حادث ارهابى » إلى « مأساة » على حد تعبير الرئيس كلينتون . ففى نفس اليوم ، حدث تحول عجيب فى التعامل مع هوية القاتل . فبعد أن كان فى مطلع اليوم « اسرائيليا » أصبح « مستوطنا يهوديا » . ومع حلول مساء نفس اليوم صار فى وكالات الأنباء « مهاجرا أمريكيا » . كان

هذا التحول الجوهرى ذا دلالة بارزة . فبمرور الساعات تلاشت الهوية الاسرائيلية لباروخ جولدشتاين » وشرعت الهوية الجديدة ـ مهاجر أمريكى ـ فى الحاق الذنب بالولايات المتحدة .

لقد ذكرت هذه الازدواجية التى برزت فى يوم مذبحة الخليل لأوضح المخاوف المتزايدة لعجزنا عن التغطية الموضوعية لواحدة من أكثر أزمات عصرنا خطورة وحساسية . لقد سمعت هذه الشكوى ليس فقط من زملائى فى العالم العربى بل من صحفيين اسرائيليين أيضا إذ يعارض ديفيد « جروسان » الكاتب الاسرائيلى البارز مثلا الدلالات اللفظية المستخدمة فى التغطية الصحفية . وهو نفس الموقف الذى يتخذه « مايكل ايلكنز » المراسل الاسرائيلى السابق لدى هيئة الاذاعة البريطانية .

ولا يقتصر اعتراضى فى الواقع على مجرد استخدام كلمة « ارهابى » ، فأنا أرفض استخدام هذه الكلمة فى جريدتى لوصف أى شخص بغض النظر عن دينه أو جنسيته أو قضيته . إذ أن طبيعة الدلالات التى توحى بها تلك الكلمة قد جعلتها تستخدم لوصف أية جماعة تعارض القضية التى يؤيدها صاحب الوسيلة الاعلامية فياسر عرفات ـ تحول فى الخريف الماضى سنة ١٩٩٣ من « ارهابى فوق العادة » الى « رجل دولة » .

كما تصف الصحافة المصرية الجماعة الاسلامية بأنها «ارهابية » وما من شك فى أن زملاءنا الجزائريين يشيرون إلى الجماعات المسلحة المناهضة لحكومتهم بالارهابيين . ويصف البريطانيون الجيش الجمهورى الايرلندى بالارهابيين وهكذا الى آخر القائمة .

غير أن لكلمة « ارهابى » وظيفة أخرى الى جانب تحويل العدو الى شيطان . فهى تعفى من التفسير ، كما تعفينا من البحث فى الأسباب وراء مثل تلك الأعمال المروعة . فشرح القضية الفلسطينية انما يعنى الحديث عن ملايين اللاجئين ، وعن طرد الفلسطينيين من أرضهم . كما أن شرح أهداف الجماعة الاسلامية من شأنه الحديث ليس فقط عن التطرف الاسلامى وانما أيضا عن فساد الحكم المصرى . وشرح خلفية العصيان المسلح فى الجزائر لا يعنى فقط الحديث عن ذبح الأبرياء واغتيال الصحفيين والكتاب الجزائريين وأسرهم وقتل النساء اللاتى يرفضن ارتداء الحجاب ، وانما يعنى بالضرورة فتح ملف الغاء الانتخابات الديمقراطية قبل عامين . ولنا أن نسأل أنفسنا ، لماذا يستخدم الصحفيون الجزائريون ـ وهم رجال شجعان يحيون حياة محفوفة بالمخاطر على نحو لم يفرضه الواقع

على أى منا ـ لماذا يستخدمون العبارة المرتبكة « جبهة الانقاذ السابقة » حينما يشيرون الى جبهة الانقاذ التى فازت فى الجولة الأولى للانتخابات البرلمانية . فكون الحكومة قد حظرت جبهة الانقاذ لا يعنى أنها لم تعد موجودة . الا أن هذا هو ما تصفه بها الصحف الجزائرية : « جبهة الانقاذ السابقة » ومن المؤسف أن صحيفة « لوموند » قد ظلت تستخدم نفس ذلك التعبير هى الأخرى حتى هرب مراسلها من الجزائر العاصمة الشهر الماضى .

ولكن دعونى أعود إلى كلمة « ارهابى » ، واستخدامنا لها كستار لا نرغب فى النظر وراءه ولا نود أن يرى قراؤنا ما وراءه . أنها ليست ستارا فقط وانما هى أيضا اختصار للوقت . ولا يوجد اختصار للوقت أكثر مما يحدث على شاشات التليفزيون ، ولا تستخدم كلمة « الارهابى » على نحو أوسع مما تستخدم به فى الولايات المتحدة فى شبكات التليفزيون والراديو والصحف .

ففى برامج التليفزيون الأمريكية ، صار لفظ « ارهابى » بمثابة كلمة الشفرة الدالة على « أولئك » الذين ليسوا فى صفنا « أو على الأقل » الذين يعارضوننا باستخدام العنف « وأعنى بضمير الجماعة » هنا كل حلفاء أمريكا . فإذا كان التهديد موجها الى السعودية أو مصر أو اسرائيل فإنه تهديد يمارسه « ارهابيون » أو يمارسه صدام حسين الذى أصبح يعنى الشىء نفسه .

وقد تابعت خلال السبعة عشر عاما الماضية فى الشرق الأوسط كيف تسللت هذه الكلمات المشفرة من شبكات التليفزيون الى وكالات الأنباء . فاليوم تكتب وكالات الأنباء أخبارها على نحو ييسر اذاعتها وطباعتها فى نفس الوقت . فالاختصار شديد الأهمية . ولما كانت أخبار وكالات الأنباء هى أول ما يصل عن الحدث الى الصحف ، فإن هذه الكلمات العامة الفضفاضة انما تمر الى الاعلام المكتوب كما هى . لقد أصاب فيروس التليفزيون العمل الاعلامى كله .

ونادرا ما صادفت صحفيا لا يدرك كل ذلك . ويعترف الكثيرون منهم بالمشكلة بأسلوب رقيق ومهذب مفضلين أن يعفوا أنفسهم من مسئولية التضليل الناتج عن استخدام تلك العبارات . يقولون أن مشاهديهم أو قراءهم لن يفهموا تعقيدات القضايا ، وسوف يتحولون عن تلك القناة أو يتوقفون عن القراءة إذا ما تم استبدال هذه الكلمات الطنانة بتحليل أو إذا ما تم تقويض ذلك التوافق القيمى أو بالأحرى غياب القيم .

فإذا وصف المتحدث باسم الخارجية الأمريكية شخصا بأنه « ارهابى » فسوف يلتبس الأمر على المشاهد أو المستمع أو القارىء إذا شككت فى هذا الوصف . وإذا ما اختار الرئيس كلينتون ألا يصف اسرائيليا بأنه ارهابى ـ وسوف يفعل ذلك دوما ـ فمن نكون نحن حتى نفند الأمر لجمهورنا ونشرح سبب ذلك الانحياز .

فى العام الماضى ، اشتركت فى اعداد عدة حلقات من برنامج تليفزيونى عن المسلمين والغرب . كان البرنامج عبارة عن ثلاث حلقات تستغرق الواحدة منها خمسين دقيقة حيث تم التصوير فى لبنان وغزة ومصر والبوسنة وكرواتيا . كانت الحلقات تتابعنى فى تغطيتى لتلك المناطق ، وقد جسد الانتاج النهائى فى رأيى الواقع الذى لمسته فى حياتى كصحفى . وقد أثارت هذه السلسلة انتقادات حادة ، كما لقيت استحسانا كبيرا ولم استخدم كلمة « ارهابى » مرة واحدة وهو ما سبب الكثير من الانتقاد .

غير أننى واجهت عقبة ملحة فى اعداد تلك الأفلام الثلاثة وهى : الحاجة الى التبسيط والاختصار وضغط الوقت . كانت الحاجة الى ذلك واضحة ، فخمسون دقيقة ليست مساحة زمنية كافية . وقد أصبح ذلك القيد الزمنى بمثابة رقابة مقنعة تلغى تعقيدات السياسة وتختزل الألم والغضب من أجل ما يفترض أنه فى مصلحة المشاهد الذى يمتلك قدرة محدودة على التركيز .

فى جنوب لبنان مثلا ، طلب المخرج ممن التقينا بهم ألا يستخدموا الحروف الأولى الانجليزية التى تشير الى جيش جنوب لبنان SLA حيث كان ذلك يتطلب أن نقول فيما بعد ما تعنيه هذه الحروف ، وفضل أن يتم الاشارة اليه بالميلشيات الحليفة لاسرائيل . وقد تم التعامل بالمثل مع الكتائب ومع « صابرا وشاتيلا » وميليشيات أمل المسلحة .

وفى سراييفو ، التقيت بزوجين يحملان المياه ويعبران جسرا متهاويا . تحدث الرجل المسلم عما يلقاه فى حياته اليومية من أهوال ، ولكن بعد أن انتهى من حديثه ، انفجرت زوجته قائلة « أنا يهودية نجوت هنا من الحرب العالمية الثانية إلا أن هذه الحرب أشد هولا » كان تعليقا صاعقا . ولكن فى غرفة المونتاج ، أصر المخرج على حذف تعليق السيدة ، ليس لأنه لم يكن مثيرا أو لأنه كان من الصعب فهمه وانما لأنه كان سيثير التباسا لدى المشاهد الذى يطالع فيلما عن المسلمين وفجأة يجد من تقول أنها يهودية .

كان ذلك أمرا منافيا للمنطق بالنسبة لى ، ولذلك كتبت فى صحيفتى الاندبندنت فى نفس تلك الليلة موضوعا ركز بشكل مكثف على تلك السيدة اليهودية . فقد رأيت أنها كانت تمثل أهمية فى سياق سراييفو لأن الكثير من اليهود فى المدينة استطاعوا أن يختفوا بعيدا عن أيدى النازى بفضل المسلمين أثناء الحرب العالمية الثانية . وهكذا كان يمكنك أن تقرأ عنها فى الجريدة ، ولكن فى الفيلم كنت تراها بجوار زوجها ولكنك لا تسمعها تتحدث . فقد حذف المخرج كلماتها .

وفى مرة أخرى ، شرح لى المحامى المسئول عن لجنة جرائم الحرب التابعة للحكومة البوسنية الصعوبات التى تواجه الحصول على معلومات بشأن حالات الاغتصاب والقتل الجماعى . الا أنه كان يتحدث الانجليزية بلكنة غير مألوفة . هذا فضلا عن أن ضعفه فى اللغة الانجليزية جعل أطروحته غير واضحة . وحينما تحدث بالكرواتية الصربية بدا مضطربا أمام الكاميرا الأمر الذى جعل المخرج لا يستخدم اللقاء مطلقا ، فخرج الفيلم دون أية اشارة الى لجنة جرائم الحرب . وبمثل هذه الطريقة فإننا نحن الصحفيين نقوم بتشويه الحقيقة على نحو خطير ، وأحمق وربما هزلى فى بعض الأحيان .

وفى الحلقة الثانية ، التقيت بفلسطينى طاعن فى السن كانت السلطات الاسرائيلية على وشك أن تصادر منزله لبناء مستوطنة جديدة شرق القدس . وفى لحظة معينة ، كنا نمشى سويا وسط بستانه الصغير بينما كان فى الخلفية صياح ديك . وعند وصولنا الى سور الحديقة وجدنا بلدوزرين اسرائيليين على الجانب الآخر من السور يحفران طريقا للمستوطنة الجديدة . غير أنك لا تسمع فى الفيلم صياح الديك ، كان صياحه طويلا متصلا أثناء سيرنا فى البستان ، ولكنك لا تسمعه فى الفيلم ، فقد قص المخرج صوته على أساس أن المشاهد لن يفهم كيف يصيح الديك الى جانب البلدوزر .

وقد يبدو كل ذلك بالنسبة للعاملين بالتليفزيون مجرد انتقاد لا محل له . ففى هذه الأفلام الثلاثة قدمنا بالفعل أهوال القتل الجماعى فى البوسنة ، بل لقد وقعت عينى أثناء دوران الكاميرا على بقايا منزل محترق كان يملكه إمام مسلم قدم لى القهوة فى نفس ذلك المنزل قبل عام واحد . كما مات فلسطينى بعد أن قدمه الفيلم فى احد مستشفيات غزة متأثرا بطلق نارى فى رأسه .

وتحدث لاجىء فلسطينى عن منزله الذى كان ، بينما تحدث الاسرائيلى الذى يعيش الآن فى نفس هذا المنزل عن منزله الذى فقده فى بولندا . وفى بولندا رجدنا منزل ذلك الاسرائيلى ، والشيخ الطاعن فى السن الذى يسكنه وفى قلبه شعور بالذنب .

إلا أن هذا ليس كافيا . فإذا كان الفيلم قد غطى القضايا بشكل كاف فإنه لم يكن مصحوبا بالتفصيل الواجب ، بل أن ذلك لم يكن ممكنا ، فالتليفزيون لا يسمح بذلك . وسيظل الوضع كما هو طالما اعتبر الالتباس أخطر من التشويه ، وطالما ظل عامل الوقت أهم من الشرح والتحليل والتفسير .

ولكن أهو حتمى أن نقع نحن العاملين فى الاعلام المكتوب فى نفس ذلك الفخ ؟ لا يمكننا فى الواقع أن نعتبر التليفزيون مسئولا عن مشكلاتنا . فالتراخى ، وعدم الاستعداد للتشكيك فى المنظومة القائمة والخروج عن ديكتاتورية التوافق الصحفى انما هى أشياء نحن جميعا مسئولون عنها .

وفى النهاية ، فإننى أتوقع أن يتمرد القارىء والمشاهد ، ففى الولايات المتحدة ـ حيث تنقل الصحافة قيم التليفزيون وأسلوبه نقلا حرفيا ـ تعرضت الصحف بالفعل لخسائر مدمرة فى العقد الأخير ، وربما تلحق بها الصحف البريطانية لنفس الأسباب .

وقد فقد الكثيرون من مراسلى التليفزيون الأمريكيين مصداقيتهم ليس بسبب جبنهم ، ولكن لأنهم حين يحاولون أحيانا أن يخرقوا المنظومة القائمة ويسائلون الرئيس أو أحد الجنرالات ، فإن المشاهد لا يفهم ما الداعى لأن يعامل الصحفى أولئك ـ الذين ظلوا طويلا يقدمون دون أدنى انتقاد ـ بمثل ذلك الشكل من عدم الاحترام .

ولهذا السبب واجه الصحفيون الأمريكيون وقتا عصيبا يوم مذبحة الخليل . كيف يشرحون أن المذبحة كانت النتيجة المنطقية لوحشية الاحتلال وسرقة الأرض الفلسطينية لصالح المستوطنات اليهودية ؟ كيف يشرحون ذلك فى الوقت الذى لم يتم فيه أبدا الاعتراف بتلك الوحشية ولا بانتزاع الأراضى ؟ بالقطع لم يكن بامكانهم شرح ذلك ، ومن ثم كان لابد أن يكون جولدشتاين مختلا !! فهذا هو التفسير الوحيد الممكن والمقبول .

لذا دعونا نصف الارهابى بأنه ارهابى بغض النظر عن جنسيته . أو ربما أفضل من ذلك دعونا نكف تماما عن استخدام تلك الكلمة لمصلحة كل القراء الأمريكيين والبريطانيين والفرنسيين ، المسيحيين والمسلمين ، الاسرائيليين والسوريين والفلسطينيين .

فلنعد الى المبدأ الصحفى القديم : « لنصف الحقيقة كما هى » .

■ المناقشــــة :

كنيث براون : حول استعمال لفظ « الارهاب » فان كلا من منظمة التحرير الفلسطينية وقوات الدفاع الاسرائيلية ، وحركة « كاهان فيت » الايرلندية .. إلخ . يلجأون إلى الارهاب على أنه صورة من العمل السياسى . وفى نطاق كتابة مقال فى صحيفة فإن عدداً قليلا من الصحفيين يلتزمون بموقف تحليلي لكى يفسرون طبيعة الارهاب . ولا شك أن بعض الاسلاميين فى الجزائر يلجأون إلى الارهاب على أنه نوع من التكتيك الاستراتيجى ، وأيضا فإن الحكومة تلجأ أيضا إلى أساليب تكتيكية ذات طابع إرهابى مماثل .

أسامة الغزالى حرب : إن لفظة « الارهاب » مراوغة للغاية ، إذ تلجأ اليها كل مجموعة لكى تصف بها أعداءها . حتى الجماعات الاسلامية فى مصر تصف بالارهاب العمليات التى تقوم بها الحكومة وتسميها « الارهاب المؤسسى » . ويطالبنا روبرت فيسك بأن نسمى الارهابى بالارهابى مهما كانت جنسيته ، ولكنى اتساءل من يقدر حقا القيام بذلك ؟ إن الأمر هنا لا يخلو من نوع من المثالية فقد حاولت اللجنة التابعة للأمم المتحدة على مدى أكثر من عقدين الاتفاق حول تعريف موحد للارهاب دون أن تنجح فى ذلك . كل ما توصلت إليه هو التعريف ببعض الأعمال الارهابية مثل القرصنة الجوية . وفى الحقيقة ، كيف يمكننا تفهم موقف البعض عندما يطلقون صفة الارهابى على مناضل من أجل الحرية ؟ أعتقد بأن الاستعمال الصحفى للفظ « الارهابى » لابد وأن ينبع عن الاقتناع التام بأن هذا اللفظ هو المناسب : ولكن المشكلة الحقيقية فى نظرى تتعلق باستقلالية وسائل الاعلام .

حنا دافيس طيب : إننى اتساءل : « متى نعتبر القاتل إرهابيا ومتى نعتبره مختلا عقليا » ؟ وأجيب أن قاتل النساء يمكن وصفه بأنه « مختل عقليا » وأدكر أنه فى مدينة « مونتريال » فى ذات يوم أقتحم شخص احدى القاعات الدراسية وقام بقتل جميع الطالبات . لأنه كان مقتنعا بأن النساء ليس لهن الحق فى أن يدرسن الهندسة . وعندما تناولت الصحافة هذا الحادث ركزت على أن القاتل مجنون وأفاضت فى سرد قصته مع أمه وتربيته والظروف التى قادت به إلى هذا التصرف الجنونى . ولكن لنفرض بأن شخصا ما قد اقتحم صالة المحاضرات وقام بقتل جميع اليهود أو جميع

الزنوج فاننا سنواجه جريمة ذات طابع سياسى وسنصفها بالجريمة العنصرية هذا مثل آخر عن الحالات التى يوصف القاتل بأنه إرهابى وليس مختلا عقليا .

اكرم بلقايد : فى الجزائر ، أطلق لفظ « إرهاب الصالونات » للتعريف بالأعمال التى يقوم بها المسئولون الذين يستهدفون اقتلاع جذور الحركة الاسلامية . وفى الواقع فخلال فترات العنف فإن لاستعمال الألفاظ والمفاهيم أهمية كبرى . ذلك لأن المفاهيم قد تكون حاملة للحقد وللإنقسام . فقد تم تقسيم المجتمع الجزائرى إلى : « اقتلاعيين » و « متعايشين » وحتى إلى « جمهوريين » هكذا تقرر فى يوم ما بأن الجمهوريين هم كل من يعترض ويعادى الحركة الاسلامية . هذه مفاهيم تذكر دون أية رَويّة وهى خطيرة للغاية .

متحدث عربى : يستعمل لفظ « الارهاب » لأسباب سياسية ونفسية لا علاقة لها مع « علم الدلالة » . فان الصحافة الغربية أو بعض الصحفيين الغربيين يستعمل هذا اللفظ لكى يدين مجموعة أو لكى يؤثر على الرأى العام . ففى كل مرة يذكر المسلمون ، يوصفون ويدرجون ضمن الارهابيين . وفى كل مرة تتكلم هذه الصحافة عن الفلسطينيين يدرجون هؤلاء أيضا ضمن الارهابيين وهو أمر لا علاقة له بالتعريف الحقيقى لمثل هذه الأعمال .

دومينيك فيدال : لماذا لا تصف عنف الدولة وأعمال التعذيب بأنها أعمال إرهابية ؟

روبرت فيسك : أن المشكلة الأساسية فيما يتعلق بالتعذيب تتمثل فى أن الوكالات الاعلامية الموجودة تجبن عن القيام بالتحقيق فى هذه الأمور . فإن وكالة أنباء فى الجزائر مثلا لن تنقل ما يجرى من أعمال التعذيب التى تمارس على نطاق واسع فى اقسام الشرطة وفى مديرية الأمن ، وعندما كنت فى الجزائر العاصمة كتبت مقالا حول هذا الموضوع وقد نشر فى صحيفة الاندبندنت " The Independent " وكانت هذه الوكالة فى الجزائر قد رفضت اجراء التحقيق الخاص بهذا الموضوع ومع ذلك فان مكتبها فى لندن قد قبل مقالى وقام بتوزيعه بعد طبعه .

وفى القاهرة ، رفضت احدى الوكالات نشر معلومات تثبت أن الشرطة تقوم بالتعذيب بطريقة لا تقبل الجدل ، وذلك لأنه كما قال رئيس الوكالة المذكورة : « مثل هذا العمل لا يتسم بالحرص المطلوب » بل أن مراسلا آخر قد رد على بهذه الجملة العجيبة : « إننى لا أكتب عن التعذيب لأننى قدرى » !

ولكن المشكلة تبقى فى أن الوكالات الموجودة فى مكان الأحداث لا تجرى تحقيقات حول أعمال التعذيب . وقد يقوم مراسلون قادمون من الخارج بذلك وتنشر تحقيقاتهم على صفحات جرائدهم . أما الوكالات فهى تخشى أن تطرد إذا قام مراسلوها بتناول مثل هذه الموضوعات .

الوسائل السمعية والبصرية في العالم العربي بين الرقابة والرقابة الذاتية

مـارك صايغ
Marc Saiegh

يشهد العالم العربي ـ منذ نهاية الثمانينات ـ إنفجاراً حقيقيا فى مجال الوسائل السمعية والبصرية .

● ففى المغرب العربى ، إنتهى الأمر بالحكومات إلى الاعتراف بالفشل فى حملاتها ضد أجهزة استقبال القنوات الفضائية ، التى يحرص المواطنون على اقتنائها ، والتى يمكنك أن تراها بكثرة على أسطح العمارات فى مختلف مدن المغرب العربى . . وفى هذا السياق ظهرت قناتان هما الأوليان من نوعهما فى العالم العربى : القناة الأولى هى " ZMI " فى المغرب ، والقناة الثانية هى « أوريزون » فى تونس ، وهما مملوكتان للقطاع الخاص ، وقد استطاعتا تحقيق درجة عالية من الانتشار إذ كسرتا احتكار المادة المصورة الذى مارسته القنوات المحلية الحكومية التى آلت برامجها إلى نوع من الجمود يصاحبه الملل والتكرار . وبالاضافة إلى ذلك فقد تعاملت القناتان مع أشكال الرقابة والرقابة الذاتية بطريقة مكنتهما من الاستخدام الأمثل لفضاءات وهوامش الحرية الممكن انتزاعها والتمتع بها بعيداً عن الوقوع تحت طائلة الرقابة بكل أنواعها .

● وفى مصر ، تم انشاء أول قناة فضائية ، وهى مملوكة للدولة ، ويستقبلها القمر الصناعى العربى الأول « عربسات » ، ويمكن القول إنها ليست على المستوى اللائق إذ تعانى نقصا واضحا فى البرامج الجيدة وفى

الأفكار الابداعية المبتكرة ، ولم تحقق القناة الفضائية المصرية ، ما أريد لها حين رغب القائمون عليها ، أن تستعيد المكانة البارزة التى احتلتها اذاعة « صوت العرب » المصرية فى عقدى الخمسينات والستينات وما حققته من ريادة وتفوق اذاعى مصرى فى المحيط العربى آنذاك . ولكن القاهرة مازالت تحاول تحقيق تقدم ملموس فى ميدان البث الفضائى ، ولذا فإنها تدرس امكانية اطلاق قمر صناعى مصرى « نيلسات » ومن المتوقع أن يكون منافساً قوياً للقمر العربى « عربسات » وسوف يساعد مصر فى ذلك إنها لا تزال البلد العربى الأكثر انتاجا للمادة التلفزيونية ، فهى تزود جميع محطات التليفزيون العربية بما يقرب من ٨٠٪ من البرامج الدرامية باللغة العربية .

● وفى لبنان ، أدت الفوضى الناتجة عن الحرب الأهلية إلى فوضى مماثلة فى مجال الوسائل السمعية والبصرية نتج عنها تضاعف عدد القنوات ليصل إلى ٦٠ قناة فى بلد لا يزيد سكانه على ثلاثة ملايين نسمة .

بينما لا يكفى الدخل الناتج عن الاعلان الا لتمويل ثلاث محطات تلفزيونية تابعة للقطاع العام ، ومن ملامح هذه الفوضى ـ أيضا ـ عدم صدور قانون ينظم حقل الوسائل السمعية والبصرية ويضع له حدوداً تلزمه احترام القوانين الدولية وتمنع عمليات القرصنة التلفزيونية ، وعلى الرغم من كثرة الوعود التى قطعتها السلطات اللبنانية فى هذا الصدد الا إنها مازالت تتقاعس عن اصدار هذا القانون المطلوب .

وبدلا من ذلك فإن السلطات اللبنانية تمارس رقابتها على المحطات التلفزيونية بطريقة عفوية دونما سند قانونى . وعلى سبيل المثال : عندما قتل عشرات من المصلين فى اعتداء وقع على احدى الكنائس حظرت الحكومة نشر كافة المعلومات والأنباء ذات اللون السياسى ، ولكن الحظر كان مفروضاً ـ فقط ـ على محطات الاذاعة والتلفزيون الخاصة ، مع العلم بأن القناة التابعة للحكومة ليست من القوة بحيث تغطى كافة الأراضى اللبنانية .

● وفى دول الخليج ، تزداد المخاوف مما يرونه غزوا مصوراً يخترق شاشات التلفزيونات المحلية محملا بقيم وافدة ، وتستطيع الرقابة ـ فى دول الخليج ـ أن تتحكم فى المواد السمعية والبصرية التى تبثها الأقمار الصناعية ، وذلك عن طريق التحكم فى الكابلات والذبذبات المحلية ،

مستعينة - فى ذلك - بما لديها من امكانات مادية هائلة . وبالاضافة إلى ذلك ، تسعى دول الخليج لأن تبذل ضغوطاً متواصلة على الحكومات الأوروبية لكى لا تبث ما يعتبره الخليجيون مواداً ذات طابع إباحى عبر الأقمار الصناعية .

ومع ذلك ، فإن رؤوس الأموال السعودية - خصوصا - والخليجية - عموماً - تزداد اهتماما بالاستثمار فى مشروعات القنوات الأوروبية الخاصة التى تنقلها الأقمار الصناعية والتى تصل برامجها إلى العالم العربى وأفريقيا وأمريكا . وعلاوة على ذلك ، فقد مرت ثلاث سنوات على الانطلاقة الناجحة لمحطة MBC وهى محطة تلفزيون عربى تمولها رؤوس أموال سعودية يملكها الشيخان محمد ووليد ابراهيم وتدعمها الخبرات البريطانية ، كما أسس الشيخان السعوديان قنوات متخصصة مثل MBC1 , MBC2 , MBC3 لشئون الرياضة ، الترفيه، الأسرة والأزياء ، ومن المتوقع أن تبدأ أربع قنوات جديدة ، سميت « تليفزيون العرب » ويملكها رجل الأعمال السعودى الشيخ صالح كامل ، وتخصص هذه القنوات لبث الموسيقى والرياضة والترفيه وبرامج الأطفال والأفلام والمسلسلات إذ تصر على الابتعاد الكامل عن كل ما قد يمس السياسة أو الدين أو ماقد يثير نقاشا جاداً . وأخيراً تم افتتاح قناة اخبارية باللغة العربية تابعة لهيئة الاذاعة البريطانية B. B. C. وتشارك فى تمويلها شركة موارد السعودية كما تعد فرنسا مشروعات لحساب قناة عربية بمساهمة مالية سعودية .

وتبقى علامات استفهام كبيرة تتعلق بمستوى تطبيق الرقابة والرقابة الذاتية التى سيكون على هذه القنوات أن تلتزم به ، مع الحفاظ على نفس المصداقية التى لدى القنوات الغربية .. ويبدو أن المشروعات التى تعدها فرنسا قد تجاوزت هذه الصعوبة لأنه ليس فى نيتها الانتاج بل تكتفى باختيار البرامج من كافة أنحاء العالم العربى مع التخلص من كل ما يمكن أن يوصف بأنه اعلام سياسى .

وأخيراً لنذكر بأنه فى الضفة الغربية ما كاد يعلن عن الاتفاق حول الحكم الذاتى الخاص بمدينة « أريحا » و « قطاع غزة » حتى خرج مشروع اقامة قناة فلسطينية . وفى الوقت الحاضر تتنازع مجموعات ثلاث متنافسة على المشروع كل منها يدعى أنه صاحبه .

هذا الغليان الجارى فى مجال الوسائل السمعية والبصرية فى العالم العربى ، وما يؤدى اليه من مساحات نسبية لحرية البث لم يكن له أى تأثير على السلوك التقليدى للمشاهد العربى بل وعلى نظرته إلى نفسه وإلى الآخرين . إذ أن التليفزيون الذى يعتبر احد مكتسبات الديمقراطية ووسيلة لا مثيل لها لفهم ما يجرى فى العالم الذى نحيا فيه ، هذا التليفزيون لم يحقق أيا من هذه الأهداف على الجانب الجنوبى من البحر المتوسط .

وخلال هذا العام ، سوف يتم بث حوالى ٤٠٠ ألف ساعة من البرامج التليفزيونية على شاشات العالم العربى ، منها ٧٠٪ ستأتى من الولايات المتحدة واليابان . أما الباقى فسوف تتقاسمه المسلسلات الأوروبية والروايات المكسيكية والبرازيلية بالاضافة إلى انتاج عربى ومعظمه مصرى . وتوجد تسع قنوات فضائية تبث للعالم العربى ، ومن المنتظر انشاء تسع قنوات أخرى فى المستقبل القريب . وبهذه الطريقة سيكون فى مقدور المشاهد الهروب من القيود التى تفرضها عليه القنوات التابعة لأنظمة الحكم ، ولم تكن تستهدف تلبية ما ينتظره المشاهد ، بل تعمل جاهدة على خدمة سياسة الحكومة المعنية .

هذا لا يعنى أن تليفزيون فترة السبعينات قد اختفى من الدول العربية ، فان معظم القنوات الحكومية مع بعض الاستثناءات مازالت مواظبة على تطبيق التعليمات الصادرة عن وزارة الاعلام . وفى خريف عام ١٩٩٣ تلقى رئيس ومدير عام التليفزيون اللبنانى وهو من أنصار التحديث « فؤاد نجم » اللوم من وزير الاعلام لأنه تجرأ على تخطى هذا القانون ، ولكن من المعروف أيضا بأن الأمر يتعلق بالتليفزيون التابع لأنظمة عسكرية تقدمية وهى قد اعتادت على ألا تحترم المشاهد . فهذه القنوات تقدم خطب رئيس الجمهورية وتتابع بالبث المباشر جميع تنقلاته ، كما تقوم بالتعقيب الملىء بالاحترام المتناهى على التوجيهات التى تأتى منه مهما كانت تافهة ، أما الوقت الذى تبقى فانها تقدم للمشاهد مسلسلات مصرية قديمة أو برامج وثائقية قام بتصويرها التشيكيون والبلغاريون ويرجع تاريخها إلى عهد الاشتراكية وهى تتناول حياة الحيوانات من الثعابين والقرود والشامبانزى .

لهذا يجب دراسة الحالات الواضحة من الرقابة الذاتية التى تجرى فى أنظمة التليفزيون التى لا تخضع لرقابة الدولة الواحدة . لنأخذ مثلا

الـ « إم. بى. سى » وعلى نحو أخر القناة الفضائية المصرية التى لا تتمتع بنفس المكتسبات التى لدى الـ « إم. بى. سى » ثم الأنظمة التليفزيونية الخاصة اللبنانية التى كانت لها مطلق الحريات حتى حدث الاغتيال الشهير وهى على أية حال لم يكن لها وجود حقيقى ومعترف به من وجهة النظر القانونية ، وفى نظر وزارة الاعلام فان هذه الأنظمة لا تخضع لأية رقابة إلا فى حالات نادرة كما كان الحال فى ربيع عام ١٩٩٣ عندما منعت محطة الـ « إى. سى. إن » من الارسال لعدة شهور وذلك لأنها أمضت أسابيع بأكملها تكيل الشتائم إلى رئيس الوزراء وحكومته ، وتقول اشاعة بأن هذه الحيلة قد اخترعها رئيس هذه القناة لكى يواجه بها عدم قدرته على دفع أجور العاملين !

أن من الصفات التى اختصت بها المجتمعات العربية الحالية ، وجود فراغ سياسى مريع والغياب الحقيقى لأى حوار فكرى ، ولأية مواجهة ذات طابع أيديولوجى ، وأيضا البحث عن الاجماع الكفيل بالابقاء على الأوضاع الموجودة كما هى . من خلال دراسة كَميَّة للقاءٍ جرى من قبل محطة « إم. بى. سى » مع أحد المسئولين يمكن أن نلمس بأن الكلمات التى رددها لم يكن لها أية علاقة مع مصطلحات الاتصال ولا حتى مع مصطلحات القنوات التجارية . فلم نجد أى ذكر لمصطلحات مثل « أوديمات » أو « رياليتى شوز » أو تسلية أو ألعاب .. إلخ . أو حتى المصطلحات التى تتعلق بصناعة وسائل الاتصالات اللاسلكية فى المستقبل مثل : كابل وعددى والمتفاعل والكبس والصدرة الافتراضية والشاشة ١٦/٩ .. إلخ ، وعلى عكس ذلك نجد المسئول يكثر من التنويه بالأخلاق وبالقيم العربية - الاسلامية . إن الأهداف الستة التى تتطلع اليها الـ « إم. بى. سى » هى :

١ - تقديم برامج تربط بين مختلف خيوط الأمة العربية والاسلامية .
٢ - أن تستلهم هذه البرامج من التراث العربى - الاسلامى .
٣ - أن تخدم وتدافع عن القضية العربية وأن تجمع شمل العرب .
٤ - أن تساهم فى الحفاظ على تراثنا الثقافى وذلك بالتمسك بتقاليدنا العربية وبديننا الاسلامى .
٥ - أن تتناسق المنوعات المقدمة مع مفاهيمنا الأخلاقية .
٦ - أن نقدر بفضل العلم والتكنولوجيا على الوصول إلى أى عربى أو مسلم فى كافة أنحاء العالم . ويلخص المسئول الفلسفة التى تقوم عليها الـ « إم. بى. سى » للوسائل السمعية والبصرية فى جملة وهى : « الاسهام فى استقرار القيم والتراث داخل اطار تجارى » .

ولمواجهة تصاعد الجماعات التى تلجأ إلى العنف والارهاب تلتزم محطات التليفزيون العربية سياسة قائمة على تقديم دين اسلامى نزيه وبراق ومثالى للغاية ، وهو اسلام ارشادى وتقليدى ويسمح بازدهار الحركات الراديكالية ، وإن كانت هذه القنوات تميل أيضا إلى تقديم مسلسلات امريكية جريئة للغاية وحلقات لرياضة « الايروبيك » حيث يقوم بها الأفراد وهم يرتدون المايوهات وعروض أزياء يفضلها ويستمتع بها العالم العربى حاليا . وإذا نظرنا إلى برامج الـ « إم. بى. سى » والقناة الفضائية المصرية سنجد نوعا من التعايش بين كم من البرامج الدينية (تزداد كما فى شهر رمضان) وبين روايات وتسالى وحلقات ومنوعات وأغانى لا تتوافق مع القيم الدينية .

ففى الـ « إم. بى. سى » يسبق مسلسلات « سلاحف النينجا » و « فوازير سمير صبرى » نقل مباشر من مكة المكرمة وبالقمر الصناعى للصلوات الخمس (ولن نذكر هنا صلاة الجمعة التى تتضمن خطبة) وأيضا مسلسلات دينية تقدم حياة عظماء الاسلام . ولنلاحظ أنه خلال هذا العام ظهر اهتمام غريب بشخصية « ابن تيمية » وهو الإمام والفقيه الاسلامى الشهير الذى عاش فى القرن الرابع عشر الميلادى وكان يرفض ادخال المنطق فى الدين ومازال يؤثر فى الجماعات الأصولية .

وخلال شهر رمضان يترك القمر الصناعى مسئولية اضفاء الطابع الاسلامى على نظام الحكم للشيخ الشعراوى فيعطيه الفرصة فى أن يعتلى المنبر يوم الجمعة لكى يعلن عن رسالته التى تجمع بين بساطة ايمان الكهل مع التشدد الأكثر تعنتا . وفى الحقيقة فإن أحاديثه كمفسر جعلت منه نجماً لوسائل الاتصال فى العالم العربى متخطيا بذلك ضفاف النيل . ويتبع هذا البرنامج « مغامرات بوجى وطمطم » ، وكأن التليفزيون المصرى يريد أن يطفىء النار التى أوقدها البرنامج الدينى ، ثم تأتى « الجدة المحجبة » لتحكى للأطفال قصة « سنووايت » وهذه تستوجب على الأقل جدة عاصرت الحرية فى ارتداء الملابس العصرية فى الستينات فى مواجهة أحفادها من المحجبات . هكذا يقوم التليفزيون بتقديم صورة غير موجودة أصلا ، وهناك استثناء جرىء ظهر على الشاشة الصغيرة المصرية لم تهتم القناة الفضائية المصرية بادراجه ضمن برامجها بحكم الرقابة الذاتية ـ وهو مسلسل « العائلة » الذى يدين بذكاء المناورات التى يقوم بها الاسلاميون وذلك من خلال حياة أسرة مصرية تنتمى إلى البورجوازية الصغيرة . وقد تم ذلك على الرغم من حذف العديد من مشاهد المسلسل لتهدئة السلطات الدينية ولمنع

الانتقادات التى يمكن أن توجه إلى الحكومة وإلى شرطتها ووسائل اعلامها الرسمية .

وفى لبنان منذ ١٩٨٩ ، تضاعف عدد القنوات الخاصة على الرغم من كونها غير قانونية ، وليس لها كيان مؤسسى ، بل أن رئيس الوزراء نفسه قد أنشأ فى ١٩٩٢ قناة خاصة به ، وذلك دون أن ينتظر صدور أى قانون ينظم هذا القطاع . ويرجع الفضل لـ LBC وهى محطة تليفزيون « القوات اللبنانية » فى كسر احتكار الدولة لهذا القطاع خاصة فيما يتعلق بالاعلام الذى كان فيما مضى يقتصر على تناول حياة أسرة الرئيس ، بل هناك أعمال وتحركات سياسية للمعارضة تصور وتقدم على مختلف الشاشات المتنافسة على الساحة اللبنانية من تصريحات غاضبة إلى حفلات استقبال وغيرها .

وفى مجال السطو على البرامج ، فان التليفزيون اللبنانى LBC قد سن سلوك « القرصنة » ففى بيروت يتم عرض كل شىء بدءاً من برامج تأتى من السنغال إلى أوبرات ايطالية تحمل ترجمة باللغة اليابانية إلى مباريات كرة تركية . وقد لجأت إلى هذا الطريق أيضا جميع القنوات الأخرى دون استثناء بما فى ذلك القناة الرسمية . وعندما أصبحت الـ LBC القناة الأولى فى لبنان ازداد عدد مشاهديها وتخطت حدود لبنان ، وقد نجحت بفضل فهمها للعرض وجرأة حديثها فى اجتذاب الجمهور فى شمال سوريا بأكمله .

وقد اقتصر اللقاء الوحيد الناجح الذى جرى بين وزير الاعلام ورجال الاتصالات على تناول مسائل ذات طابع أخلاقى بحت ، أما المشكلة العويصة التى تتعلق « بالقرصنة » أو تلك الخاصة بالانتاج المحلى فقد تجنبها اللقاء لصالح تأكيدات صالحة تناولت إلتزام حسن السلوك .

وقد انتهى المشاركون إلى « اتفاق » غير مكتوب ، من أجل عدم عرض الأفلام المبتذلة على الشاشات الصغيرة ، ومنذ مدة قريبة تذرعت الحكومة اللبنانية بحجة الاعتداء على قواعد الحشمة لكى تمنع LBC من أن تبث موادها على القمر الصناعى ، ورسميا لم يكن الأمر يتعلق بمنع محطة تليفزيونية معارضة من التوسع فى جذب مشاهديها ، ولكنه يتعلق بالرغبة فى عدم « خدش شعور » أخواننا العرب الذين ليست لديهم الرغبة فى أن يجدوا

على « أربسات » قناة تقدم فيلم « غرائز أساسية » . حقا أن التذرع بحماية حسن السلوك سلاح قوى بين أيدى الرقابة .

وهناك قنوات لبنانية تقدم كل يوم برامج لرياضة « الايروبيك » وعروض الأزياء الحديثة ، فلا توقفها سوى صلاة الجمعة التى تبث مباشرة من « مكة المكرمة » وحتى لا يشعر مسئولو هذه القنوات بأنهم « دقة قديمة » فانهم يتحلون بشيء من الفخر والاعتزاز بأنهم قد اعتنقوا القواعد الأخلاقية التى تتبعها شبكات التليفزيون الأمريكية ، وعلى هذا النحو نجد إرسالاً عاديا من الزجل فيأخذ الشعراء يرتجلون الشعر وبدلا من شراب « العرقى » الذى كان يقدم لهم بكثرة فى السبعينات نجد مشروب الشاى واللويزة قد حلا محله ، ولكن فى الوقت نفسه فى مسلسل « داينستى » يقدم شخصية العربى فى أعتى مظاهرها مع تلميحات تنم عن منتهى العنصرية ، فنسمع تلميحات مخزية مثل : « لن أثق أبدأ برجل أسمه أحمد » ولا أحد يحتج على هذا القول المترجم إلى العربية على الشاشة الصغيرة .

وقد أدت الرقابة الذاتية المبالغ فيها ـ عند عرض المسلسلات المصرية التى أصبحت تتبع بكل استسلام الأوامر التى يفرضها التشدد الاسلامى إلى حد أن المشاهد يشعر بالضجر ـ إلى النجاح الذى تحققه المسلسلات المكسيكية مع الترجمة العربية الرديئة والتى لاقت رواجا كبيراً ليس فقط فى لبنان بل أيضا فى تونس وفى دول الخليج ، ولا شك فى أن «فاطمة » الأبدية التى تتعذب لأن خطيبها قد قبَّلها على باب الجامعة لم تعد تمتع المشاهد . وعلى عكس ذلك فان « ماريا » وأخواتها المكسيكية المليئة بالحيوية والتى تحافظ أيضا على شرفها أكثر اقناعا وتصرفاتها أكثر آدمية .

أن الرقابة الذاتية ليست فقط مشكلة ترويج ، بل تتعلق أيضا باختيار الانتاج ، فإن الموضوعات التى تتعلق بوضع المرأة وبسلوك المحبين تؤدى إلى انفصام فى القيم الأخلاقية إذا كانت انتاجا أمريكيا أو أوروبيا أو مسلسلات تليفزيونية من أمريكا اللاتينية يستهدف تشجيع نموذج معين من العلاقات الاجتماعية ، فلا تأخذ بها المسلسلات أو الروايات العربية . ولا تجرى مصادرة لهذه العلاقات (لأن بعض الصفوة الذين يديرون

محطات التليفزيون قد تقبلوها) وإن كانت لا تطالب بها على إنها نابعة من التقليد العربى الاسلامى . وهكذا يكلف ، بشيء من الجبن ، المنتجات المستوردة بانجاز عملية التحديث الاجتماعى والأخلاقى . ويتضح هنا خطر مثل هذه الوسيلة : فإن المشاهد العربى يتجه نحو الانفصام فى الشخصية .

■ المناقشـة :

سمير قصير : لدى ملاحظتان تتعلقان بلبنان ، الأولى أنه منذ عادت الحكومة اللبنانية تمارس مهامها فإن أعمال القرصنة قد انخفضت على نحو ملحوظ . واليوم فان القنوات المختلفة تتنافس بالوسائل المشروعة حول الحصول على حقوق الانفراد ببث الأفلام أو الأحداث العالمية الكبرى . أما الملاحظة الثانية فهى تتعلق بالجدل القائم حول البث بالقمر الصناعى . وأذكر أولا بأن رئيس الحكومة اللبنانى « رفيق الحريرى » هو فى الوقت نفسه بليونير يحمل الجنسية السعودية . يملك قناة تليفزيونية خاصة « فيوتشور تى. فى » ولهذا أراد أن يحصل على الانفراد بحقوق البث على القمر الصناعى وذلك بطريقة رسمية . ويجب أن نعرف بأنه يملك أيضا ٤٩٪ من الاسهم فى تليفزيون الدولة ووراء هذا الجشع الرأسمالى نجد مشكلتين : الأولى ذات طابع أخلاقى وهى التى أثارها « مارك صايغ » والثانية ذات طابع سياسى وهى تتعلق بالصراعات التى تقوم بها الاتجاهات المختلفة داخل الأسرة المالكة السعودية لكى تسيطر على قنوات القمر الصناعى « أربسات » .

ولأذكر نكتة حول قناة حريرى « فيوتشور تى. فى » التى تم تجربتها على القمر الصناعى وحققت فى ذلك نجاحا كبيراً فى العربية السعودية حيث حصلت على شعبية كبيرة . وكان لهذه القناة تركيبة عصرية جداً وشابة وغربية وكانت المذيعات التى تقدمن برامجها يرتدين الملابس الطويلة . ثم فجأة فى يوم وليلة قررن الكشف عن سيقانهن . فكانت النتيجة أن أبعدت القناة المذكورة عن البث من خلال القمر الصناعى ذلك لأن الرقابة الذاتية لم تعد ملائمة .

رياض بن فاضل : بالنسبة لاطباق استقبال القنوات الفضائية ، فإننى اعتقد أن الحذر أمر لازم حتى لا نقع فى خطأ الاستسهال . فإن السلطات بما فى ذلك السلطات الأصولية قد فهمت واستوعبت التكنولوجيا وهى تدرك أن المعركة قد انتقلت إلى مجال الأقمار الصناعية . والمعروف أن الوصول إلى هذه الأقمار يتوقف على الصراعات الجارية من أجل السلطة التى تفصل بين مختلف فروع الأسرة الملكية السعودية وهى الوحيدة القادرة على تمويل مثل هذه المشروعات . على هذا النحو ، سينقل الاجماع المأساوى والانتحارى للصحافة العربية إلى مستوى الوسائل السمعية والبصرية وخاصة على مستوى الأقمار الصناعية ، فمن الممكن أيضا أن تصبح التكنولوجيا مسئولة عن مضاعفة الأخطاء المتعلقة بوضع ما .

أثر التليفزيون وأطباق الاستقبال على الصحافة المكتوبة فى الجزائر

أكـرم بلقـايد
Akram Belkaid

فى ١٩٨٦ عندما بدأت الموجة الأولى من أطباق إستقبال القنوات الفضائية تظهر ضمن التركيبة السمعية والبصرية فى الجزائر، فان الصحافة المكتوبة لم تكن قد واكبت هذا التحول الكبير ولم تكن صحافة مستقلة بعد، بل كانت خاضعة لضغوط خانقة تمارسها عليها السلطة التى وإن كانت تسمح ببعض الحريات فى اللهجة التى نكتب بها بعض الأبواب التى تراها ذات أهمية ثانوية، مثل باب الرياضة، إلا أن هذه السلطة لا تتوانى عن بذل الارشادات والتوجيهات بطريقة دقيقة وصارمة لأى كتابة تتعلق بالسياسة أو بالثقافة، بل وبالاقتصاد أيضا ! وخلال هذه الفترة، كان النقد الموجه للبرامج التليفزيونية لم يحظ بعد بالنشر على صفحات الجرائد الحكومية، فكانت هذه البرامج تنشر فى شكل مربعات عادية وبسيطة. يوميا أو أسبوعيا. ولكن الاستثناء الكبير الذى حدث فى هذا الوضع كان يتمثل فى مجلة « ألجيرى ـ اكتواليتى » الأسبوعية التى تصدر باللغة الفرنسية فقد كلف الباب المخصص لبرامج التليفزيون إلى صحفى شاب محب للسينما وللأفلام فكان حريصا على دعم هذا الباب وعلى إثرائه بموضوعات متنوعة. وقد نجح هذا الشاب فى لفت أنظار القراء إليه، من خلال الانتقادات القاسية، وإن كانت لها مبررات قوية فى معظم الأحيان التى يوجهها إلى النوعية التافهة للبرامج التى كان يقدمها التليفزيون الجزائرى.

هذه الثورة المحدودة، والتى كانت تناقض ما ساد لأكثر من عقدين من الخضوع الرتيب قد أسهمت وكان لها الفضل الأول فى زيادة عدد النسخ

التى كانت تصدر من المجلة . ولكن مع كل هذا كانت البرامج التى تبثها القنوات التليفزيونية الفرنسية ، والتى كانت تشكل الجزء الأكبر من برامج البث عن طريق القمر الصناعى ، تكاد تكون بلا وجود يذكر . فأحيانا كنا نقرأ - على صفحات جريدة « المجاهد » وهى الاصدار اليومى الوحيد الناطق باللغة الفرنسية مقالات معقدة يصعب أن يفهمها من لا يملك طَبقاً لاستقبال القنوات الفضائية . وفى الواقع فان هذه المقالات كانت أشبه بتعليقات صيغت بأسلوب معقد لا يمكن تقليده كما لا يقدر على ممارسته سوى عناصر تنتمى إلى « جبهة التحرير الوطنى » فقد كان الهدف منها هو الرد بطريقة غير رسمية على برامج أجنبية تدور حول الجزائر ، وقد امتدت هذه العادة حتى يومنا هذا ، ولكن بصورة مختلفة ، مما كان يتطلب من القارىء الجزائرى أن يحاول قراءة ما بين السطور لكى يكون لنفسه فكرة ما عن موضوع البرنامج ، وبصفة خاصة عن الشخصيات الجزائرية التابعة للمعارضة فى ذلك الوقت والتى كانت تشارك فى هذه البرامج .

وقد أدت الاضطرابات التى جرت فى أكتوبر ١٩٨٨ إلى انفتاح سياسى كان أحد آثاره أن تضاعف عدد الأطباق التى تستقبل القنوات الفضائية من شمال البلاد (أوروبا) فلم يعد استيراد هذه التجهيزات يقتصر على السماح للشخصيات التى يميزها النظام القائم بل وفى كل مكان من المدن الكبرى كان السكان يتعاونون ويساومون فى دفع ثمن وتركيب هذه الأطباق على نحو جماعى . وإذا كانت الرغبة فى التقاط برامج ذات نوعية أفضل من تلك التى كانت القنوات المحلية تبثها كل يوم أحد الأسباب الرئيسية وراء هذا الاستثمار الجماعى الا أن العديد من الجزائريين كانت لهم الرغبة الملحة فى أن يحصلوا على اعلام أفضل وهو أمر كان مبرراً فى حد ذاته لعملية شراء طبق لاستقبال القنوات الفضائية . فبفضل هذا الجهاز الجديد كان للجزائرى القدرة على الحصول على مصادر اعلامية أخرى ، ورغم أن هذه المصادر تفتقد الموضوعية عندما تتناول شئون الجزائر أو شئون العالم العربى - الاسلامى ، الا أنه كان يصعب فرض رقابة عليها كما إنها كانت أكثر جاذبية للمشاهد وأكثر صدقا من الصحافة المكتوبة المحلية التى كانت تثير تشككا متزايداً فى مصداقيتها ، ثم أن السهولة الفائقة التى كان الصحفيون الفرنسيون يحصلون بها على لقاءات مع معظم الشخصيات السياسية المحلية قد جعلت من هذه « الأطباق » ضرورة هامة بالنسبة للعديد من الجزائريين .

وقد أدى ظهور الصحف المستقلة إلى منح الصحافة المكتوبة شيئا من المصداقية . وكانت هذه الاصدارات الجديدة يقوم برئاسة تحريرها صحفيون قدامى ، كانوا فى الماضي يعملون فى القطاع العام . واتخذت هذه الصحافة المستقلة مواقف أكثر دقة والتزاما مهنيا أكبر فى كيفية معالجة الأحداث . وحيث أن هذه الصحافة قد أصبحت تهتم بأعداد أكبر من القراء فانه كان من الطبيعى أن تفسح الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية مكانا أوسع للبرامج الأجنبية . وفى الواقع إذا كان الاهتمام فى الماضى بالرياضة أمراً يكفى لكى يبرر شراء صحيفة يومية فان صفحة البرامج التليفزيونية قد أصبحت منذ بداية التسعينات مبرراً كافياً لقراءة ثلاث أو أربع جرائد كل صباح . بل صدر العديد من المجلات المتخصصة التى تكتفى باعادة نشر صفحة البرامج من المجلات الفرنسية وحققت أرباحاً مجزية ، ولكن احدى النتائج الهامة التى أدت إلى انتشار الطبق الهوائى كان دون شك الاكثار من « انتقاء البرامج التليفزيونية » التى كان الصحفيون الشبان يقومون به . ففى ذلك الوقت كانت البرامج مازالت غير معروفة وكانت أطباق استقبال القنوات الفضائية مجرد اكتشاف جديد ومتعة جديدة ، ولكنها لم تكن عادة مستقرة ولم تكن قد شغلت فكر الناس .

وسيكون الارسال التليفزيونى المحلى هو أول ضحايا هذه الانتقادات . فعندما لا يجد شيئا يكتب عنه يتعلق بالبرامج الأجنبية كان على الصحفى أن يركز اهتمامه وانتقاداته على « الارسال الوحيد » وهو الارسال المحلى فيصب غضبه عادة على « المهاترات التى بثت بالأمس » . ولكن رؤساء التحرير والصحفيين السياسيين كانوا يهتمون أيضا بالأطباق التى تستقبل القنوات الفضائية لأن البرامج التى تخص العالم العربى أو الجزائر كانت مثيرة للانتباه . وخلال حرب الخليج تمت تعبئة الصحافة المكتوبة لكى تنتقد وتهاجم ما وصفته « بسوء النية لوسائل الاعلام الفرنسية » . هكذا أثار برنامج « السنوات الجزائرية » لبنجامين ستورا » و« فيليب الفونزى » سيلا من الانتقادات المكتوبة بعيداً عن المناقشات التى كانت تجرى فى فرنسا إذ أن موضوع « الجزائر » وموضوع « أطباق الاستقبال الفضائى » يشكلان مصدرا للإلهام بالكتابة لا يستهان به .

وإن كلمة « تماما » مثل « تييرى » المعروفة والدارجة فى فرنسا لتنطبق أيضا بنفس القدر على الصحافة الجزائرية . فقد كانت هناك « رنات أجراس » لبرامج مشهورة كنا نجدها فى كثير من الافتتاحيات الصحفية ،

وهكذا عبرت لغة وسائل الاعلام الفرنسية البحر المتوسط لتصل إلى شواطئه الجنوبية . وكان الجزائريون الذين ليس لديهم طبق لاستقبال القنوات الفضائية يفتقدونه ويشعرون بأن العصر قد تجاوزهم بل أنه قد أنحاهم جانبا .

وعلى الرغم من أن الصحافة الجزائرية كانت يقظة ومنتبهة إلى كل ما يكتبه الاعلام الفرنسى حول شئون الجزائر الا إنها لم تأخذ فى الاعتبار الانقلابات التى حدثت فى الأفق . ففى عصر تنوعت فيه وسائل الاعلام على هذا النحو السريع نجد الصحافة الجزائرية مصممة على عدم مراجعة وضعها حتى تصبح قادرة على التصدى لسيل التغيرات المقبلة . وبالامس كان التليفزيون الأجنبى يقوم بدور المكمل . أما غدا فإنه قد يتحول إلى وضع المنافس الصارم الذى لا يرحم .

تأثير التليفزيون على الصحافة المكتوبة في فرنسا

إينياسيو رامونى
Ignacio Ramonet

بينما كان المرء خلال الثمانينات يشعر بعدم الرضا أمام سكوت المثقفين وخاصة فى فرنسا . بدأ الصحفيون يحتلون المقدمة على المسرح إذ جعلوا من انفسهم كبار مفكرى عصرنا هذا ، وقد استولوا على الدور الذى كان ـ تاريخيا ـ يؤول إلى المثقفين . ولكن هذه المرحلة قد انتهت . ففى ١٩٨٩ جرت أحداث ثلاثة أصابت المهنة وافتتحت عصرا جديدا للاعلام . ومن يتفحص التغطيات الصحفية يمكنه أن يفهم نوعية هذه التغيرات . انها أحداث ساحة « تيانامين » فى بكين فى ١٩٨٩ إذ واجهت السلطة بعنف حركة المطالبة بالديمقراطية ، وانهيار حائط برلين (١٩٨٩) ، وإعادة توحيد ألمانيا ، والانزلاقات التى جرت عند تغطية الثورة الرومانية ، وبصفة خاصة اكتشاف ركام الجثث فى « تيميشواراه » ، إن هذه الأحداث قد علمتنا أن تغيرا قد حدث فى شكل المهنة نفسها .

ماذا علمتنا أحداث « تيانامين » ؟ علمتنا أن التليفزيون قد أصبح الوسيلة الأسرع للاعلام وهو أمر لم يكن واضحا من قبل . وتاريخيا ، فإن التليفزيون يعد وسيلة إعلام ثقيلة وبطيئة . صحيح أنه منذ الخمسينات ، يقوم بالتغطية المباشرة للأحداث . ولكنه مع ذلك لم يكن قادرا على النقل المباشر و « الارتجالى » . ولكن أحداث « تيانامين » قد غطيت بطريقة مرتجلة ومباشرة . فلم تكن فقط تغطية مرتجلة بل أيضا تسجيلا لاستقلالية البث المباشر . أى أنه لكى يتم البث من خلال التليفزيون لم يعد من الضرورى أن يوصل الى مصدر ما للطاقة بل يمكن القيام بذلك على سطح

شرفة وذلك بفضل القمر الصناعى . وفى الواقع ، إذا كان التليفزيون قد أصبح وسيلة إعلام سريعة بل أسرع من التليفون والتلكس والراديو أو الفاكس ، فإنه الوسيلة الوحيدة التى يمكنها أن تبث فى نفس الوقت الصورة والصوت .

وقد علمتنا أحداث «برلين » وخاصة انهيار الحائط مدى النتائج التى أدى إليها هذا التغيير . كان انهيار الحائط قد تحدد له ٩ نوفمبر ١٩٨٩ ، مما أتاح لمعظم محطات العالم أن تقوم بتصويره وتعرضه على شاشات التليفزيون فى شكل ارسال مباشر . وبالنسبة لنا لم يكن انهيار الحائط مهما بقدر ما كانت الطريقة التي غطى بها الصحفيون هذا الحادث . فجميع الذين قدموا هذا الحادث قالوا تقريبا نفس الشىء وهم يوجهون كلامهم الى المشاهد فقد قالوا : « انكم ترون التاريخ وهو يحدث أمامكم ، انكم ترون التاريخ وهو يتحرك ! انكم تشهدون حركة التاريخ » .

اقول بأن هذه الجملة قد غيرت تاريخ الصحافة وذلك لعدة أسباب . فمنذ هذه اللحظة التى قيل فيها « انكم ترون التاريخ وهو يحدث » حدث تعديل كبير فى تعريف الاعلام بل أن مفهوم الاعلام نفسه قد تغيرت طبيعته .

ماذا كان الاعلام حتى هذه الجملة ؟ كان باختصار كشف حادث ووصف الظروف التى حدث فيها . كان محاولة الاجابة على عدد من الأسئلة مثل : من يفعل هذا ؟ وبأية وسائل ؟ ولأى أسباب ؟ وبأى أهداف ؟ هكذا كانت الاجابة على هذه الأسئلة هى من اختصاص الاعلام لتغطية حادث ما . ولكن منذ هذه اللحظة التى قيل فيها : « انكم تشهدون التاريخ وهو يحدث أمامكم » لم يعد الاعلام يتناسب مع هذه المعايير وأصبح له هدف إضافى وهو : جعل المواطن يشاهد هذا الحادث !

واليوم ، نجد فى جميع الصحف كل الآراء ممثلة . إذ يقوم جميع المثقفين مهما كانت اتجاهاتهم ـ اليسار والوسط واليمين ـ بنشر آرائهم وأفكارهم . وأصبحت الصحف تضم أحاديث ولقاءات مع سياسيين من كافة الانتماءات ، كما نجد مناقشات تعبر عن جميع الأفكار ، وأصبحت الصحافة تحذو حذو التليفزيون الذى ـ بحكم وظيفته الأساسية ونظرا للعدد الهائل من المستمعين والمشاهدين له ـ لم يكن أبدا وسيلة اعلام للرأى بل كان وسيلة اعلام عامة .

ومن جهة أخرى ، هناك مفهوم رئيسى حدث فيه تعديل لم ندركه قبل أن تؤكده الصحافة كمرجع علمى وهو التأريخ . فممارسة مهنة الصحافة كانت تعنى ممارسة التاريخ يوما بعد يوم أى تسجيل يوميات التاريخ . واليوم ، فإن هذه الادارة الجديدة للصحافة لم تعد تأخذ التاريخ نموذجا لها بل أصبحت الرياضة هى النموذج الأساسى لها . هكذا أصبحت الرياضة هى المرجع للصحافة ، هذا فى حين أن الرياضة عبارة عن نشاط يمارس ويمكن أن نظهره بالارسال المباشر كما أن الحادث السياسى يتابع على البث المباشر وفى نهاية الأمر نجد أن دور الصحفى لا مكان له . وقد يمكن أن أشاهد مباراة لكرة القدم على الرغم من أن المعلق الرياضى يحكى المباراة باللغة التركية ، ومع كل هذا ، فإننى سأفهم ما يجرى فى المباراة . اننى هنا لا أحتاج الى مساعدة الصحفى ، اذن ، هذا النظام الاعلامى يدار كما تدار الرياضة ذلك لأن المهم هو اظهار الحادث وهو يجرى ، وهنا على المشاهد أن يكون لنفسه معلوماته الخاصة وآرائه الخاصة .

أما العنصر الآخر الذى أدى إلى افساد اللعبة الاعلامية فهو كما حدث فى فضيحة « واترجيت » ، إذ أن الصحفيين الذين كانوا هم بمثابة القضاة الحاكمون على النظام السياسى قد اختلطوا بالعالم السياسى أكثر من اللازم . بل أنهم من كثرة اختلاطهم هذا ، قد أوحوا إلى الاعتقاد بأن هناك نوعا من التزاوج بين الصحفيين وعالم السياسة ، وبأن هذا التزاوج ، قد أفرز نوعا من الطبقة « السياسية ـ الاعلامية » أو « الاعلامية ـ السياسية » وهو أمر يرفضه المواطنون عامة ، هكذا يجد الصحفيون أنفسهم مدانين من قبل المواطنين على نفس النحو الذى تدان به الطبقة السياسية ، وقد وصل هذا التزاوج الى درجة أن رجال السياسة أنفسهم هم الذين أصبحوا اليوم يبتعدون عن الصحفيين ، حتى لا تمسهم ما لدى هؤلاء من شعبية سيئة ، وهكذا انعكس الوضع . ويمثل انتخاب « كلينتون » هنا درسا ، وهناك أحداث أخرى مثل النقاش حول معاهدة « ماستريخت » الذى جرى فى أوروبا ، مثلا فى الدنمارك أو فى فرنسا ، هذا النقاش قد أظهر أن السياسيين والصحفيين وجميع وسائل الاعلام كانوا يدافعون عن مفهوم يختلف تماما عن مفهوم المواطنين .

وعلى هذا ، فإن رجال السياسة اليوم يعملون على الانفصال عن الصحفيين لأن هؤلاء الصحفيين شعبيتهم أقل من شعبية رجال السياسة أنفسهم ، ويثير هذا الوضع قلقا كبيرا لأن الكيفية التى يدار بها نظام وسائل الاعلام لا تفرز فقط هذا الاتجاه الرافض بل أننا أيضا نشهد ظهور ما قد أسميه « وسائل اعلام دون صحفيين » .

على سبيل المثال ، فى مجالات الصحافة المكتوبة والاذاعة والتليفزيون ، يمكن أن نقول بأن محطة « سى . ان . ان » أو « أورونيوز » تعد ابتكارات . فان « سى . ان . ان » هى وسيلة اعلامية دون صحفيين و « فرانس ـ انفو » وهى قناة معلومات متواصلة ، هى أيضا وسيلة اعلامية دون صحفيين و « انفو ماتان » التى ظهرت حديثا هى صحيفة بدون صحفيين . وعندما أقول « بدون صحفيين » فهذا لا يعنى عدم وجود صحفيين فيها ، بل هذا يعنى بأن الاختيار الذى يقوم به المستهلك لا يعتمد على مصداقية وحسن أداء الصحفى المتواجد فى هذه الوسيلة الاعلامية . ويوجد العديد من الصحفيين الممتازين فى هذه الوسائل التى ذكرتها ـ ولكن اختيار القارىء نابع من القدرة على الأسلوب المباشر فى الاستعلام ، وعلى أى حال ، فإن هذه الوسائل الاعلامية تعطى الأولوية لفورية الاعلام وتفضلها على الانجاز الصحفى . مثلا ، لنأخذ « فرانس ـ انفو » ، إذا حدث فى مدينة انهيار « لسوبر ماركت » فإن القناة الاذاعية لديها الامكانية على ارسال صحفى إلى مكان الحادث أو حتى ان تتصل تليفونيا بشخص يكون موجودا فى مكان الحادث ، فإذا وقع الحادث فى فرنسا فانه سيذاع باللغة الفرنسية ولكن إذا كان الحادث فى لوس انجلوس والشخص فرنسى من لوس انجلوس فما العمل إذن ؟ هل ستفضل القناة ارسال صحفى بعد أن تتأكد بأنه سيجرى التحقيق وبأنه لن يروى ما حدث مثلا فى « تيميوشوارا » ؟ أم هل ستتصل بشخص موجود فى مكان الحادث الذى سيعطى رأيه مباشرة عندما تحدث الفاجعة ؟ بالطبع أن الاختيار الثانى هو الذى سيغلب ، ذلك لأن السرعة قد أصبحت هى المعيار الغالب ، لأن السرعة حتى وإن كانت تؤدى الى الخطأ الا انها أكثر أهمية من الانجاز أو النشاط المهنى للصحفى الذى سيرسل الى مكان الحادث . لأن فى نهاية الأمر فإن وسائل الاعلام قد اقتنعت بذلك أيضا وأن التصحيح على نحو دائم قد أصبح البعد الذى أدخلوه فى ادارة الاعلام ، وقد يعلن على الساعة الثامنة مساء عن وفاة شخصين ثم بعد ربع ساعة يعلن عن عشرة أشخاص لقوا حتفهم ثم بعدها بساعة يعلن عن وفاة ١٠٠ شخص أو العكس ولكن هذا لا يهم لأن ما هو مهم هو متابعة الحادث نفسه .

أن جميع الحوادث التى جرت ، وكأنها أفلام بتصوير بطىء ، تقدم لنا بانوراما لنظام الوسائل الاعلامية التى طرأ عليها تغير جذرى حيث أن المهنة الصحفية قد تحدث فيها تحولات دون أن يفطن الى ذلك الصحفيون ودون أن يعرف المرء تماما كيف يحد من سرعة هذه التحولات إذا أدركنا وجودها وأهميتها .

■ المناقشة :

ايف داودو : لا أرى أى جديد فى هذا الكلام وإن كنت أوافق على مضمونه . ولا داعى لبث الخوف فى النفس عند حدوث كل منعطف فى حركة التاريخ . فإن الطبقة العاملة فى وسائل الاعلام السياسى قد شاهدت عصر مجدها فى فرنسا فى عهد الجمهورية الثالثة وليس اليوم . وكان ذلك منذ قرن مضى . وإذ كانت أشبه بالمافيا وكان نفوذها وقوتها تفوق ما هى عليه اليوم .

أما بالنسبة للسرعة فى نقل المعلومات فإنها السمة الأساسية لمهنتنا منذ بدايتها ، وتوازى فى أهميتها عملية التحقق من صدق المعلومات . ولن أخبركم كيف كان رجال السفن يهرعون ليتسلموا البرقيات ونقلها على بواخرهم الضخمة التى كانت تسير بسرعة أقل وكانت الوكالات تتنافس عليها . هذه أمور أقدم من الـ CNN وغيرها من وكالات الأنباء المعاصرة . أما ما يسمى بالتلصص الصحفي فإننى أجده عند « ألبرت لوندر » عندما كتب « رأيت كاتدرائية (Reims) وهى تحترق وانى أصف الحادث » اعتقد بأننى لم أقرأ شخصيا تحقيقا صحفيا بهذا الجمال . كان مجرد عملية « تلصص » ولم تكن هناك آلة فوتوغرافية . ولكن إذا اقصينا النواحي الفنية فإن العمل يندرج ضمن ما تتضمنه اليوم . لا أحد ينكر وجود مشاكل متراكمة فى مهنتنا وإن التفكير فيها أمر جيد وأفضل من تجاهلها تماما . ولكن يبقى أن نعترف بأن هذه المشاكل ليست جديدة علينا .

على عكس ذلك أرى أن أزمة الصحافة قد اخذت شكلا جديدا . فطوال ٢٠ عاما كنا نحيا عصرا ذهبيا فإننا لم نكن وحدنا الكتبة الجدد إذ أن جزءا كبيرا من جيلكم ومن جيلى قد دخل الصحافة من أبواب أخرى . فقد جاءوا الى الصحافة وهم يحاولون فرض ثقلهم على المجتمع فى أماكن أخرى وبصور أخرى . وقد طرقوا أبواب الصحافة وهم يعتقدون بأنهم سيواصلون عمل أشياء لم يعد فى امكانهم انجازها . وهذا هو عنصر الأزمة نفسها . ولكن هل هو حقا الدور الذى يكلفنا به المجتمع ؟ أم هو حوار بين أنفسنا ؟ اننى شخصيا اعتقد أن هذا لا يعنى أن نتساءل عن حرب الخليج ذلك لأن هذه الحرب سنتفق فى شبه اجماع على الطريقة التى عالجتها وسائل الاعلام .

على عكس ذلك لم أجد كثيرا من المناقشات حول الطريقة التى عولجت بها حرب كمبوديا . فقد كتب « كرافيتس » مقالا محترما جدا حول هذه

المشكلة ولكن لم أر شيئا آخر . ثم لنتساءل : كيف نقوم بهذه المهنة من المكان الذى نقف فيه ؟

إن كلمة « بول بالتا » قد أعطتنا درسا حول الطريقة التى بها تتحرك فئة وسائل الاعلام السياسية . فقد أظهر لنا كيف كان « بومدين » شخصية مؤثرة وذكية ومسيطرة على وضع الجزائر الشديد التعقيد الى حد أن الأمر استدعى أن يتدخل محدث جزائرى ليذكره بأن « بومدين » كان قبل كل شىء دكتاتورا .

يبدو لى أن ما بقى علينا أن نفعله هو الادلاء بالشهادة . نحن لسنا مؤرخى اللحظة ، ولكن يمكننا أن نكون شهودا على مستوى عال من الدقة . فإذا حاولنا أن نقوم بدور مؤرخ اللحظة التاريخية فمن الطبيعى بأن نتهم بالتحيز . فاننا فى قلب التاريخ ونحن نحاول الادلاء بشهادة مع الالتزام ببعض المبادىء الصارمة نحاول أن نكيفها بالوسائل التكنولوجية الجديدة المعمول بها .

دومينيك فيدال : أعتقد بأن « إينياسيو » قد ذكر « نقطة التحول » . وبالطبع فإن العناصر اللازمة متواجدة من قبل وهى أشبه بتفاعل كيماوى يحدث عندما يكون كل شىء ممزوجا فيعطى واقعا جديدا . ولكن الجديد بالنسبة لى هو نتيجة هذا المزج خلال مرحلة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ مع حرب الخليج مثلا . فقد وصلت المعالجة التى قامت بها وسائل الاعلام الى حد أننا رأينا الجنرال « شوارتسكوف » قائد قوات التحالف فى حرب الخليج يقوم بدور رئيس التحرير على الصعيد الكونى . ومن مظاهر أزمة الصحافة ذلك الفراغ الثقافى الذى نحياه مع عدم وجود أطر للتحليل قد تساعد على فهم أو على عدم فهم بعض الحالات . ثم هناك أيضا الآثار السيئة للتكنولوجيات وخاصة القمر الصناعى الذى يفرض البث المباشر وما هو فى نظرى نقيض للعمل الصحفى .

ثم أن البنيات التحريرية التى تم تقليصها قد فتحت الباب أمام الصحفى للقيام بأى شىء بدلا من التخصص . ومنذ أن ألغى فى الصحافة وظيفة سكرتير التحرير لم يعد هناك أى وسيلة للانقاذ . ونتيجة لعدم كفاية التدريب المهنى والمتخصص فقد أصبح المحررون أكثر ضعفا . وهناك أيضا

التراجع الذى حدث فى المبادىء الأخلاقية التى تحكم العمل الصحفى وذلك الى مستوى لم يكن فى نظرى بنفس الخطورة الذى بدأ عليها فى السبعينات . هذا هو تفسيرى لأقوال « إينياسيو » وأن مجموع هذه العناصر يسمح لى بالقول بأن هناك نقطة تحول . ولأكرر هنا ما قلته فإننا نحن الصحفيين لدينا حليف له وزن وهو : الجمهور ، ولا أذكر هنا بأنه للمرة الأولى فى تاريخ التليفزيون فإن عملية استطلاع الرأى الذى قامت به « تيليراما سوفرس » خلال هذا العام يفصح عن انهيار كبير فى مصداقية التليفزيون خلال الـ ٥ سنوات الماضية من ٦٥٪ الى ٤٩٪ ، ولكن فى الوقت نفسه للمرة الأولى فإن عدد المستائين يتساوى مع عدد الراضين . إذن الجمهور هو الذى يشعر بوجود خلل وهذا أمر يمكن الاستناد إليه وخاصة بالنسبة للذين ينجحون فى مكافحة هذه الظاهرة .

إينياسيو رامونى : اننى أتساءل عما إذا كان تصميمك على عدم الاعتراف بوجود تغيير هو فى حد ذاته من صفات المهنة بأكملها . فإن الصحفيين الذين يفكرون فى أشياء كثيرة بينما مهنتهم تتلخص فى تتبع الواقع ومراقبته وتحليله هم عادة لا يحللون أسلوبهم الخاص بالقدر الكافى . فهم أشبه بالقطة العمياء داخل النظام . فهم العين التى ترى ولكنها لا ترى نفسها ، ويأتى وقت تتعقد فيه الأمور الى حد يكون فيه تحليل الممارسة غير كاف .

مثلا ، عندما تقولون بأن الصحفى ليس مؤرخا بل شاهداً ، فاننى أعتقد بأن مثل هذه المعادلة هى بالذات تفرض نفسها بقوة إلى درجة يمكن معها انشاء وسائل للاعلام دون صحفيين وتعتمد فقط على شهود العيان . وسبق أن ذكرت مثلا أن قناة المعلومات المتواصلة تبث الحادث المباشر . وفيما بين الصحفى والشاهد فهى لا تتردد وتختار الثانى ذلك لأن عليها أن ترسل الصحفى إلى مكان الحادث وهو أمر يأخذ وقتا أكبر . وكما أشارت « فيدال » فنحن نحيا داخل نظام أصبح فيه الاعلام سلعة تباع . فاننا فى قلب نظام لاقتصاد المعلومة وبالتالى فان هذه السلع لا تتساوى فى الثمن . تلك المعلومة قد تكون لها قيمة أكبر من أخرى وأن الاختيار قد جرى وفقا للأولوية . ثانيا ، لنتساءل : هل الشاهد يكفى ؟ هل الشاهد لابد أن يكون موضوعيا فى نظر الصحفى ؟ إننا لا يمكن أن نقبل التساوى فى القيمة بين الحقيقة والخطأ والا فلن نكون صحفيين . ماذا يعنى أن نكون شهوداً ؟ هل يكفى أن نؤمن بأن الوجود فى مكان الحادث يكفى لكى نعرف أن التجربة قد

أظهرت بأن « الوجود » لا يكفى لكى نعلم بل قد يكون عائقاً للعلم لأن من الممكن أن لا نرى جيداً . وهذا هو الدرس الذى يجب أن نستخلصه من أحداث رومانيا . فإن الوجود يجعلنا تحت تأثير الشائعات ، وذلك يحدث عندما نفتقد التدريب والدقة الصارمة التى تضفى نوعا من العمق للموضوع المطروح . ففى رومانيا ، عندما وصل مئات من الصحفيين إن لم يكن الآلاف كانت رومانيا بلداً منغلقاً منذ أكثر من ٤٠ عاما . من كان يعرف رومانيا ؟ إذا قمت بارسال صحفى صباحا سيصل إلى رومانيا بعد ساعتين وسأكون مباشرة على اتصال به وأسأله بأن يفسر لى الوضع . ماذا سيقول لى ؟ بالطبع سينقل ما قال له سائق التاكسى أو صبى الفندق وهما بالطبع يؤلفان القصص ، وصحيح أن الشاهد كان موجوداً قرب الحادث ولكن هذا لا يضفى مصداقية كافية على ما يقوله . ثم إننى قد أرسل شاهداً فى مكان الحادث وعندما يشهد يفعل ذلك بناء على ما شاهده غيره من المشاهدين ، ذلك لأن كل من يتحدث معهم وإلى من يرسل نسخته مما كتبه فانهم شهود لأنهم رأوا الحادث على شاشة التليفزيون على شاشة CNN وخاصة أن « دومينيك بوشـان » قد روى جيداً ما حدث فى « ليبراسيون » ذلك لأنه كان لديه مراسل فى « تيميشوارا » قد أرسل له نصا كتب عليه : « حذار ، هذه العملية ليست مضمونة » وقد رد عليه « بوشان » ـ « ماذا تحكى هنا ؟ » لقد رأيته بنفسى على شاشة التليفزيون « وقام باعادة كتابة النص الذى أرسله له المراسل وفقا لما رآه على الشاشة . وبالطبع لقد أخطأ . إننى أعتقد ونحن فى نهاية القرن العشرين بأن الصحفى لن يكون قادرا على أن يقتطع نفسه من الظروف التى يمكن أن تقوده إلى القيام بمهمة الشاهد . فهو ليس على مستوى الوضع التكنولوجى الذى جرت فيه تعديلات جذرية .

أن نكون أو لا نكون
قصّة مجلة "لام - ألف" المغربيّة

زكيه داوود
Zakya Daoud

إن عنوان الورقة « أن نكون أو لا نكون » يدخلنا في جدلية جهنمية ، وقد أجعلها أكثر جهنمية إذا أضفت لها : « أن نكون ولكن ليس بأى ثمن ، وأن نكون في الماضى»

هنا سأروى لكم قصة مجلة مغربية « لام - ألف » التى بقت لمدة ٢٢ عاما وصدر لها ٢٠٠ عدد ثم أختفت فى ١٩٨٥ ولأسباب خارجة تماما عن إرادتها .

١ - ولدت هذه المجلة في ١٥ مارس ١٩٦٦ بقرار اتخذته مجموعة من الصحفيين قاموا بتمويلها من مالهم الخاص . لهذا كان التمويل متواضعا ، وكان الهدف منه بناء مؤسسة صحفية تجارية ومستقلة لخدمة فكر سياسى معين ، وكان عام ١٩٦٦ عاما فاصلا هاما إذ تلى الاضطرابات التى حدثت فى ١٩٦٥ بمدينة الدار البيضاء والاختفاء في باريس لزعيم الاتجاه اليسارى المغربى « المهدى بن بركة » ، وكانت السلطة تزداد صرامة ، وأصبحت المعارضة مشتتة . كنا نريد أن نؤكد بأن كل شىء لم يذهب هباء وبالتالى كان القرار أشبه بشهادة ايمان ، وذلك في مواجهة أولى مشاعر خيبة الأمل وأيضا نهاية مرحلة الذروة التى عاشتها الحركة الوطنية المغربية . كنا نريد أيضا فى مواجهة التأزم الذى أفرزه التسابق من أجل المشاركة فى الحكم الذى جرى بين مختلف الأحزاب المعارضة أن نعيد إحياء الحد الأدنى من الأسس اللازمة لمشروع تقدمى .

إذن ، كانت الفكرة أساسا سياسية وإن كان هذا لم يفصح عنه : فقد كانت المجلة حريصة على أن تصف نفسها بأنها اقتصادية واجتماعية

وثقافية . وكان الاجراء فى حد ذاته ذا صبغة صحفية ويتوافق مع تقاليد الصحافة المغربية التى تستهدف خلق مجال للتوعية وبث الثقافة والحوار الفكرى لتشكل مركزاً لايقاظ الوعى الممكن ولاعادة اكتشاف النفس وأخيراً للبحث عن مركز للتأثير .

ولكى يتم ذلك كنا نريد أن نحلل الأمور ، ونثير التساؤلات وأن نضفى معنى على القضايا . وهذا يفسر المكانة الخاصة التى كانت لمجلة « لام ـ ألف » فى محيط الوسائل الاعلامية المغربية وهى مكانة احتفظت بها دائما .

وقد تم اختيار اسم المجلة بعناية وهدف : « لام ـ ألف » كانت تعنى « لا » . ولكن وفقا لابن عربى فأن « اللام » هى درع الألف وهذا يعنى أيضا ابداء النصيحة . وفى الواقع فان المعنى لم يكن خفيا بالنسبة لنا . فقد كنا نريد ترويج رسالة أشبه بالاقتراح والبديل المضاد . كانت هذه هى الفكرة الأساسية .

٢ ـ فيما يتعلق بالاستمرارية ، فقد كان الأمر يختص بمؤسسة تجارية تدار وفقا لمبادىء تجارية بحتة وبدقة متناهية ووفقا لوسائل حرفية مرنة . كان علينا أن نهتم بالمبيعات وبالاشتراكات وبالاعلانات وهذا ما حدث بالفعل . كان من الضرورى أيضا أن ندعم دخلنا بعدة أنشطة فرعية مثل اليافطات للاتصال والاعلام واصدارات أخرى متخصصة من أجل دعم الاستقلال المالى للمجلة .

وعند الحصول على كل فائض مالى كنا نستثمره بصفة خاصة فى الأعمال الفكرية . فى بادىء الأمر كان جميع المتعاونين فى المجلة يعملون دون أجر كما كانوا غير دائمين . ثم شيئا فشيئا اصبحوا مستقرين ولهم مرتبات . كذلك تم تحسين الوسائل التجارية ولكن دائما دون تحمل تكاليف زائدة أكثر من اللازم ، وتم تنمية المجلة . فى ١٩٦٦ كانت تصدر فى حجم ٤٠ صفحة ذات صبغة جديدة والغلاف بالبيلرومات ولكن فى ١٩٨٨ أصبحت تصدر فى ٩٠ صفحة مع التوسع فى استعمال الطباعة الرباعية وخاصة الغلاف الذى كان مخصصا للوحات الرسامين المغاربة . وذلك بهدف وطنى ولكنه جمالى أيضا . بهذه الطريقة تمكنت المجلة من الحفاظ على استقلاليتها ويبدو أن ذلك كان أمرا نادراً . فلم تواجه المجلة فى لحظة مشاكل مالية .

على الصعيد السياسى ، يمكن أن نستخلص بعض العوامل التى دعمت استمرارية هذه المجلة . ومنها الاحترام الدقيق لعرف غير مكتوب ينظم القواعد الأساسية للبقاء داخل مجال سياسى خاضع لرقابة شديدة وله تدرجات خاصة به ، والاكثار من استعمال الألفاظ المشروطة والمجازية والحرص فى استعمال اللفظ ولكن على نحو مقبول وواضح إلى حد أن الجميع كانوا يفهمون ما يريدون فهمه دون مشاكل . وأيضا احترام المبادىء الدولية . هكذا شاركنا فى مجال الجدلية ومارسنا النقد الحازم ولكن بشىء من الكياسة والكرامة . لم نقم أبدا بالتشهير بأحد كنا نوضح ونقول ونحاول وضع الأشياء فى إطارها الحقيقى .

كان معنا الحظ أيضا فى متابعة انبثاق الصفوة المغربية فلازمنا صعود أوائل رجال الاقتصاد وأوائل علماء الاجتماع وأوائل رجال السياسة وأوائل الفنانين والمؤلفين .

هكذا نجحنا فى أن نصنع فريقا من الناخبين ليس لديهم فقط الوعى والشعور بالمسئولية ولكنهم أيضا يتسمون بالاخلاص والولاء . فان القراء من التلامذة قد بقوا مخلصين للمجلة عندما أصبحوا طلبة فى الجامعات وبعد ذلك عندما تولوا مسئوليات سياسية واقتصادية وقد كنا من جيل واحد . كنا شبابهم كما كانوا هم أيضا شبابنا . وانطلاقا من هؤلاء كانت تتشكل أجيال جديدة . لم يكن الجميع متفقين معنا كما لم نكن نحن أيضا متفقين مع الجميع ، ولكن نحن قررنا اعطاء الكلمة لكافة الكفاءات العاملة وفى أى مكان توجد فيه فقد استطعنا أن نجمع حولنا نخبة مثقفة ، وأيضا نواكب جزءا من طريق سير بعض المسئولين الذين كانوا ينتمون إلى اتجاهات تتعارض مع اتجاهنا . هكذا تمكن العديد من الوزراء فى الحكومة الحالية من الكتابة على صفحات « لام ـ ألف » .

ولاذكر من العوامل الأخرى : التواضع . فقد كنا صحفيين لا أكثر ولا اقل ، فلم نكن نطمع فى أن نصبح شيئا آخر . وحيث كنا ندعو دائما المجتمع إلى مراجعة نفسه فقد بدأنا بأنفسنا ! هكذا تمكنا من التغلب على الصعوبات وعلى مخاطر الحياة السياسية الغنية بالمشاكل وبالمآسى . وتمكنا من البقاء وهو ما كان يوصف بأنه عمل باهر إلى حد أن طبقات عريضة من المجتمع المغربى كانت تنظر إلى « لام ألف » على إنها احدى مؤسسات البلاد .

ولم يكن الوضع مثاليا تماما . فكثيراً ما كانت الظروف تقسو علينا مما كان يستوجب منا جهداً شاقا للغاية على الصعيدين السياسى والتجارى على السواء ، حتى يمكننا مواصلة الدفاع عن أفكارنا والالتزام بأخلاقياتنا .

ثم فجأة هبطت علينا الصاعقة من أجل جملة تفلت من مقدمة كتاب تاريخى حول العلاقات بين السلطة المركزية وزاوية « إيلليغ » فى القرن الـ ١٩ وفى عمالة « أجادير » . فقد تم استدعاؤنا حيث تلقينا توبيخا فادحا ، وهكذا وجدنا أنفسنا وبطريقة فظة نواجه نفوذ الدولة وما يسمى بـ « المصلحة العليا للدولة » . وهذه المصلحة هى التى أخذت تحدد لنا القواعد الجديدة وعدد النسخ المطبوعة المصرح بها كما هى التى تحدد لنا مكانتنا الجديدة ونحن لا ندرى ماذا تعنى « المصلحة العليا للدولة ؟ » هل تريد أن تقضى على وجودنا لأننا عناصر تراها مصدراً للازعاج أم تريد فقط إخضاعنا لأساليب جديدة تتعارض مع أخلاقياتنا ، بل وتنال أيضا وبشكل صارخ من إرادتنا فى الاستقلالية ومن صميم أسلوبنا من أجل البقاء . فى هذه الحالة كانت روح المجلة نفسها هى التى أصيبت .

ما العمل ؟ كان أمامنا احتمالان : أما أن نخضع وننحنى ونقبل الوضع الجديد المفروض ، وأما أن نقول : لا !

واليوم يمكننا تناول هذين الموقفين مع الرجوع إلى الماضى بكل الموضوعية المطلوبة . لهذا السبب أطرح عليكم هذا الموضوع فى شكل دراسة حالة . ويمكننا أيضا محاولة أن نفهم : هل كنا قد تجاوزنا حدود غير المكتوب وغير المحدد أم على عكس ذلك . أن هذا العرف التقليدى قد استغل حملة لا أهمية لها فحرَّف معناها عامداً فى محاولة لكى يغير النمط ويحد من حجم الحرية المكتسب .

فمن جهة كانت « لام ـ ألف » قد اكتسبت قوة أكثر مما هو مصرح لها بعد أن أصبحت توزع ١٢ ألف نسخة كل شهر وفى بلد له قراء من مستأجرى الصحف فى مراكز البيع ، كما حدث فى ذلك الوقت نوع من التلاحق فى الأحداث قد أصفها اليوم بكل نزاهة ودون أدنى تحيز بأنها كانت تعكس « موقف التردد على عتبة الحداثة » . أى بمزيد من الايضاح كان يصعب إحداث أى تغيير يبدو لا مفر منه كلما ازداد الجمود فى البنيات

وبالتالى لكى يتحرك بسهولة كان لابد من السيطرة على الساحة بأكملها وخاصة على الصفوة .

ولكن ما جدوى الموضوعية والنزاهة والتفسيرات الاستقلالية ؟ فالواقع هنا هو أننا اضطررنا إلى الرفض وانتهينا فى سكون تام ، ذلك لأن أى كلمة تقال كانت ستضاعف من جدية التحدى .

٣ ـ والآن فإننى أود أن أتجاوز مجال دراسة « لام ـ الف » وأساهم فى النقاش العام حول الصحافة . وسأقول لكم أننى عندما قدمت إلى « فرنسا بعد كل هذا وأنا أعانى من شدة الصدمة . تعرفت على الوجه الآخر لمهنة الصحفى ، وذلك عندما عملت كمحرر بالقطعة كان عليه أن يكافح لكى ينشر له بضعة سطور هنا وهناك وكل هذا فى مجال قد يبدو حراً فى ظاهره ولكنه يخضع أيضا للرقابة وللتدرج مثلما هو الحال فى دول الجنوب ، بل أن هذا المجال كان أيضا يتسم بالشراسة والمنافسة المتناهية ، كما تزداد الصعوبة فى اختراقه إذا جهلنا القواعد التى تحكمه . وانتهز هذه الفرصة لكى أقول بأن الصحفى الذى يعمل بالقطعة لا يعامل كما يجب فى الصحافة الفرنسية !

ثم على هذا المستوى العام ما فائدة التمسك بنشر بضعة سطور ؟ أن السيل المتدفق من الأحداث والتفسيرات والكلمات والصور ، كل هذا قد جعل من بضعة سطور مكتوبة أمراً تافها .

وخلال الأيام الأولى التى عشتها فى باريس كنت أرى يافطة فى الشوارع تقول : « الدكتاتورية هى : أغلق فمك ، والديمقراطية هى : تكلم كما تريد » وإننى قد وافقت على هذا الكلام .

ولكى أساهم فى النقاش حول الشمال والجنوب سأعترف لكم بأننى أفضل المجال الخاضع للرقابة الصارمة المعمول به فى الجنوب حيث لا توجد حرية ، ولكن على الأقل يحاول المرء أن يكتسبها . إننى أفضل هذا المجال على الحرية الخاضعة للرقابة الخفية التى تمارسها السلطة والمال والموجودة فى الشمال ، ذلك لأنها حرية تبدو علنا بأنها راضية عن نفسها ، فيبدو للمرء بأنه يكيل الضربات فى لحاف من الريش الناعم ، وأقصد هنا الفوضى السائدة فى الوسائل الاعلامية . ولكن حيث أن الشمال يمثل

النموذج فاننا سنعمل فى الجنوب لكى نصل إلى هذه الصيغة من الحرية الخاضعة لرقابة خفية ومرنة ، ولكنها عاجزة مع كل هذا ، وسيكون أيضا الأمر كذلك حول ما قيل هنا بالأمس حول حرب الخليج .

وطالما أننا بدأنا بكلمة من « شكسبير » سأختم به أيضا . إن « شكسبير » فى نظرى مثل الصورة التى لها « درجٌ » خاص وهو التاريخ ، وعلى هذا الدرج لا يكل من الصعود الملوك والملكات والمتملقون والندماء ، وأحيانا ينزلق أحدهم ويقع فتسيل الدماء على الدرج ، وفى قاع السلم يوجد الشعب الذى يصرخ عندما يؤمر بأن يصرخ ويحارب عندما يؤمر بذلك ، وفى ركن الصورة نقف نحن الصحفيين ممسكين بأقلامنا أو بآلات التصوير لنسجل وندون . بعصبية محمومة هذا أمر مفروغ منه ، ولنوضح ولنعقب ونحكى القصة .

أن « ايجال سارنا » محق : فهى دائما نفس القصة .

الكارثة والنكبة :
مآسي رئيس تحرير في بلد عربي يحكمه الحزب الواحد

رئيس تحرير عربى

سأقص عليكم قصة فشل . كنت أعمل فى بلدى رئيسا لتحرير صحيفة حكومية ، وبصفتى هذه أثبت قدرتى على الفشل . وسأقوم باعطاء تفاصيل التجربة التى عشتها وهى تجربة الكارثة والنكبة .

عندما أصدرنا الصحيفة تم ذلك وفقا للمبادىء التى تحكم الصحافة الرسمية ، ولكن قبل ذلك لنتساءل عن الأسباب التى تدفع حكومة ما سواء كانت عربية أو آسيوية أو أوروبية إلى اصدار صحيفة .

اولا : يريد رجال السلطة ضمان ما يسمى بـ « الشفافية المالية » فهم يخشون صحيفة حرة قد تقوم دوائر مجهولة بتمويلها وقد تكون مواردها المالية من ذات أصل مشكوك فيه . فهم يريدون أن يتأكدوا من « سلامة ونقاء وشرعية » التمويل المالى للصحيفة . هذه احدى الحجج الأساسية التى يتذرع بها رجال السلطة .

ثانيا : انهم يدعون البحث عن « النقاء الايديولوجى والنزاهة » وقد يظل الشك فى النزاهة والولاء يحيط دائما بالمثقفين نظرا لفكرهم الحر . فهم من المفروض أن يعملوا لصالح الذين يمولونهم . وبالتالى فان الصحيفة تصدرها الدولة القادرة على حماية النقاء الايديولوجى . هذه أيضا احدى الحجج التى تقدم .

ثالثا : يقال بأن المرء لا يمكنه خدمة سيدين فى آن واحد والمعنى هنا : دوائر السلطة والشعب ، ولكن فى مقدور الدولة أن تصدر صحيفة تحت الادعاء بأنها بذلك تخدم الشعب وليس الحكومة ، وبذلك تعطيك ـ أنت

رئيس التحرير ـ الوسائل اللازمة لتكون فى صف الشعب ولتدافع عن مصالحه .

رابعاً : هى أن لكل بلد شخصيته وانه لا يمكن ترك أى من المثقفين المستقلين ـ على سبيل المثال ـ فى أن يمثل هذه الهوية إذ أن هذه الأخيرة يجب أن تركز على مبادىء معروفة . ولهذا السبب فمن الأفضل فرض رقابة على الصحافة .

وفى الحقيقة أن هذه المبادىء الاربعة مزيفة ، وقد أدركت ذلك وأنا أعمل رئيسا للتحرير فى صحيفة ما فى بلد عربى ما .

قبل كل شىء فيما يتعلق « بالشفافية المالية » اكتشفت بأنه ابتداء من اللحظة التى فيها نستعمل الموارد الحكومية فاننا لا نشعر بأى مسئولية تجاه شىء ما . فان عملية تخصيص نفقات الصحيفة تتم دائما بطريقة تعسفية . وقد لمست هذا الفساد وهذا التبذير الذى تقوم به الادارة . وهو أمر مخجل حقا ولكن عليك أن تتقبله .

أما فيما يتعلق « بالنزاهة وبالنقاء الايديولوجى » فهو مجرد وهم لا غير » . فان رئيس التحرير لصحيفة تمولها الدولة خاضع على الدوام لرقابة السلطات المختصة سواء كانت هذه السلطات ممثلة فى وزارة الاعلام أو الحزب أو دائرة غير معروفة ، وهى تعطيك توجيهات قد تكون أحيانا غامضة للغاية . ولا يهتم أحد بمعرفة ما إذا كنت تقتنع بصدق بهذه التوجيهات . هذا بالاضافة إلى أن الارتباك الايديولوجى قد يصل إلى ذروته عندما تكتشف مدى التناقضات التى تتسم بها التوجيهات التى تصدرها لك هذه السلطات . فإن التعليمات الصادرة قد تبدو غير مقنعة إلى حد يصبح من الصعب عليك اقناع الكتاب والصحفيين والمساهمين فى الكتابة لدى الصحيفة بفائدتها وصلاحيتها . وهنا انت مجبر على القول لهم دون اية مواربة : تلك هى التعليمات التى تلقيتها واننى أطلب منكم تطبيقها وخاصة لا تطلبوا منى أن أقول لكم الأسباب التى وراءها . فقد كنت مجبرا على أن أكون صريحا مع الذين يتعاونون معى .

ثم أن الفكرة التى تصف الصحافة الرسمية بأنها تمثل مصالح الشعب ما هى سوى أكذوبة كبرى ، فانها فكرة غير مقبولة صيغت لكى نبتلعها

ونستهلكها ونكررها . كل هذا دون أن نفهم حقيقة ما تتضمنه . وفى الحقيقة فأننا لا نمثل مصالح الشعب بل نمثل مصالح الطبقات الحاكمة والحزب ورئيس الدولة . ولا فائدة من الادعاء بعكس ذلك وعندما يطلب الشعب منا الكتابة عن مشاكله وما يواجهه من مآس فاننا نجد أنفسنا مجبرين بطلب الموافقة من وزارة الاعلام أو الحزب أو الذى يحكمنا والذى نعتمد عليه ، وهنا ، حتى إذا حصلنا على هذه الموافقة ، فانه علينا أيضا أن نكتب بطريقة خاصة ومن زاوية معينة ومحددة .

أما فيما يتعلق بالهوية الوطنية فانه أمر غير منطقى ومبهم ، ماذا نقصد عندما نتكلم عن الوحدة الوطنية أو عن الشخصية الوطنية ؟ هذه مشكلة معقدة للغاية إذ لم أتوصل ابدأ فى كتابة افتتاحياتى وفى كل ما كتبته إلى تحديد المقصود من هذه الكلمات . فقد كنت أجد أمامى كما هائلا من النظريات ووجهات النظر إلى حد يستحيل علىَّ اختيار الصالح منها والارتكاز عليه .

والآن لنتناول المشاكل العملية التى واجهناها . فقد كانت هناك العديد من المشاكل المهنية لم نكن قادرين على حلها . مثلا من الذى تقع عليه مهمة صياغة الأخبار ؟ وعندما يأتى صحفى بتحقيق ما فان نشر هذا التحقيق ـ كما هو ـ غير وارد اطلاقا ، إذ لابد من اعادة صياغة المضمون وذلك وفقا لرأى الحكومة أو الفئات الحاكمة . ولابد من اعادة سرد الحالات بطريقة مختلفة للغاية . كذلك يجب اجراء تغيير شامل لمضمون التحقيق . وكان هذا العمل يتعارض مع النزاهة ، وكنت أشعر بذلك وأغرق فى حيرة حقيقية .

فعندما يأتى الخبر الصحفى ويقول لك : « السيد فلان قد قتل السيد فلان » قد يطلب منك نشر العكس أى أن : الثانى هو الذى قتل الأول .. » ولابد أن ننشر ذلك حتى لو كنا لا نوافق عليه .

كان هناك أيضا أمر مثير للارتباك لم أقدر على تقبله ، وهو يتعلق بالافتتاحية ، كان من المطلوب أن تصدر الافتتاحية دون أمضاء . ذلك لأن الافتتاحية لا تمثل وجهة نظر الكاتب بل هى وجهة نظر المجتمع بأكمله . أى بمعنى آخر الحزب الأوحد ، وبالتالى كانت جميع الافتتاحيات لا تحمل إمضاء . وكنت قد اعتدت على احداث تعديلات فى النصوص التى كان يقدمها لى أصحابها . كنت أدخل تعديلا فى فقرة ثم فى أخرى وفى النهاية كان

الكاتب المسكين يقول لى : « لا يمكن التوقيع باسمى على هذا المقال » فكنت أرد عليه : « إننى لم أطلب منك ابداً أن توقع عليه : فليس من المطلوب منك التوقيع على هذه الافتتاحية . حقا إنها افتتاحية ولكن لا تضع اسمك عليها ولن يطلب منك أحد ذلك » .

وكان عدم الامضاء امرا لا يحتمل . ذلك لان الكاتب هو صحفى له اسمه وله تاريخه فى الصحافة ، وله شخصيته كما أن امضاءه يعنى شيئا ، ومع ذلك فانت تطلب منه ان يملأ عامودا فى الصحيفة بافتتاحية ولا يهم أن يوقع باسمه عليها ، ذلك لأن الأهم هو أن الصحيفة هى التى تعطى وجهة نظر .

اما الصعوبة الثالثة فهى احتجاز المعلومة . مثلا إذا جرى حادث فى لندن او فى باريس او فى القاهرة وإذا كان هذا الحدث غير مرضى عنه فلا ينشر وكأنه لم يكن ، فاذا ثار نزاع فى مكان ما من العالم وليس من مصلحة الحكومة ذكره فانها تصدر تعليمات لكى نتغاضى عنه فلا ينشر ولن يخصص سطر واحد له . وهذا أمر غير منطقى تماما .

واذكر مثلا اخر : توجد النيه فى الا يشاهد الشعب سوى التليفزيون المحلى الرسمى ، ولكن مع ذلك ، هناك الامكانية فى هذا البلد لالتقاط برامج تبثها الدول المجاورة ، ولهذا قررت الحكومة اللجوء إلى كافة الوسائل الفنية لكى تشوش على استقبال برامج التليفزيون الاجنبى . ومن اجل ذلك لا تتردد فى مصادرة الأطباق التى تستقبل القنوات الفضائية . ومنذ ذلك الوقت حرم الشعب من مشاهدة البرامج الدولية .

ويظن الحكام ـ عن خطأ ـ بان مثل هذه الرقابة كفيلة بحماية الشعب ، ولكن الشعب يعلم تماما ما يحدث فى العالم . وذات يوم قلت لوزير الاعلام : « اذا لم تذكروا فى الاذاعة الوطنية ما حدث حقيقة فى القاهرة أمس ، فإن الشعب سيعرف ذلك بطريقة أو بأخرى . انه يعرف كيف يستعمل جهاز الراديو ويمكنه أن يستمع إلى لندن وباريس والقاهرة واسرائيل وجميع الدول المجاورة لنا . لا يمكنكم أن تمنعوا الشعب من الاستماع ومن معرفة حقيقة ما يحدث » ولاذكر مثلا اخر : عندما يتم لقاء بين شخصيتين هامتين تأتى التغطية الصحفية بطريقة مقتضبة للغاية وقد نكتفى بكتابة الخبر كما يلى . « استقبل وزير الشئون الخارجية وزير الشئون الخارجية الفرنسى ،

ودام الحديث بينهما عشرين دقيقة ، وقد تركز على موضوعات ذات اهتمام متبادل » . ولكن ما معنى هذا الكلام ؟ وما هى مجالات الاهتمام المتبادل ؟ وما هى حقيقة ما حدث بين الوزيرين ولماذا لم يتم اللقاء سوى ٢٠ دقيقة ؟ إننا مواطنون ونريد أن نعلم الحقيقة ، ربما خلال هذه المقابلة قد تقرر مصير منطقة بأكملها ، ومع كل هذا لن نجد سوى سطرين أو ثلاثة تتعلق بالحادث . فاذا أضفت سطرا ثالثا أو رابعا فإنك ستعاقب وتطالب بتبرير مسلكك هذا ..هذه بعض المشاكل الفنية والمهنية التى تواجهنا .

أن معظم الذين يعملون فى هذا النوع من الصحافة قد أصبح لهم شخصية مزدوجة وفى النهاية يصابون بمرض الفصام وسأذكر لكم بعض الأمثلة : تلقينا نوعين من التعليقات حول الوحدة العربية . وهذه هى احدى الشعارات الهامة التى علينا أن نوضحها والتى من المفروض أن لا نبخل بالكتابة عنها . فان على جميع الافتتاحيات لدينا أن تدافع عن الوحدة العربية وأن توضح أهميتها ، ثم فجأة لم تعد الوحدة العربية ماثلة فى جدول أعمالنا اليومى ، فلم يعد الاهتمام سوى بالأمن الاقليمى فى الشرق الأوسط وهو أمر مختلف تماما . كيف يمكن تفسير هذا التحول فى الاتجاهات الرسمية ؟ ولماذا الأمن الاقليمى بالذات ؟ . وما يعنى كل هذا ؟ وهل من المفروض علينا عندما نتكلم عن الوحدة العربية أن تدرج فيها دولا أخرى غير عربية مثل تركيا وايران واسرائيل ؟ كنا دائما نركز على ما كان قد اعتدنا أن نسمية التضامن الثورى مع الدول العربية التقدمية الأخرى التى هى جزء لا يتجزأ من هذه الجبهة الثورية . ولكن اليوم هذا الشعور قد تجاوزناه وأصبحنا نتكلم عن النظام العالمى الجديد . كيف يمكننا أن نوضح للقارىء الفارق بين الجبهة الثورية والنظام العالمى الجديد ؟ وكيف تمكنت فكرة النظام العالمى الجديد أن تحل محل فكرة التضامن الثورى ؟ .

وفى الماضى ، كنا نركز على الاشتراكية وعلى ضرورة أن يكون لنا اقتصاد موجه . أما اليوم فإن علينا أن ندافع عن العكس تماماً أى عن الليبرالية واقتصاديات السوق .. إلخ ، وبالاضافة يجب علينا توضيح الأسباب وراء هذا التحول للقراء وحتى فى جميع الافتتاحيات وجميع التعقيبات كنا ندافع عن مزايا الاقتصاد القائم على التخطيط وعلى الاشتراكية . وفى يوم وليلة أصبح علينا أن نقول للقراء ما هى المميزات التى ينفرد فيها اقتصاد السوق وكم هو « لصالح الشعب » .

ومن المفروض علينا أن نتكلم عن المفهوم الغربى للديمقراطية بشىء من التفهم ، ولكن هذا الأمر مبهم ومثير للاستياء والحيرة . ما هى الديمقراطية ؟ ما هى الأفكار الأساسية التى ترتبط بالديمقراطية ؟ إن العديد من الكتاب العرب لا يعرفون كيفية تقديم هذه الديمقراطية الغربية وتكييفها مع الاحتياجات والطموحات المحلية .

هذه بعض المشاكل والصعوبات التى يواجهها الصحفيون العرب الذين يكتبون عن الأحداث المعاصرة . فليس من السهل على مثقف عربى ينتمى إلى مؤسسة كانت تدافع عن بعض الأفكار ثم يغير اتجاهه كلية . إن هذا التصرف يؤدى إلى سلوك معقد وغير واضح وإلى ازدواج فى الشخصية . فإن الصحفى العربى اليوم ينتابه الشعور بالتبرأ من شخصيته ، وهو مهدد بأن يصاب بمرض الانفصام فى الشخصية .

تجربة "ليموند دبلوماتيك" باللغة العربية

رياض بن فاضل
Riad Ben Fadel

نبعت معظم التجارب الصحفية ـ على جميع اختلافاتها التى قامت فى العالم ـ عن إرادة نضالية لدى أصحابها . كنا فى معظمنا نناضل من أجل حقوق الانسان ، أو من أجل الحركة النقابية ، أو من أجل سياسات نؤمن بها ، وكنا نبذل الجهود من أجل إبداء الشهادة والمراقبة والمشاركة ، وبذلك واصلنا كفاحنا ومنذ البداية حاولنا ـ بكل حماس وشغف ـ أن نحقق ذلك . وكانت المشاريع الصحفية التى استطاعت أن تكون « مهنية محترفة » هى التى صمدت وإن كان البعض منها لم يكتب له البقاء لأسباب سياسية ، لهذا فإننى أرى أن مشكلة « الاحترافية » لمهنة الصحفى من أجل صحافة أفضل تعد اليوم مسألة أساسية .

فقد رأى مشروع إصدار « ليموند دبلوماتيك » باللغة العربية النور فى مايو ١٩٨٨ . كنا فريقاً من الباحثين والمثقفين والاقتصاديين وكنا قد خصصنا أكبر مساحة للمقاومة الفلسطينية على حساب المساحة التى كنا نخصصها لتناقضاتنا القومية .

وقد جاءت فكرة إصدار « ليموند دبلوماتيك » من تحد طرحه علينا « كلود جوليان » وفى مايو ١٩٨٨ بدأنا نتحرك انطلاقاً من « بروتوكول » أبرم مع « ليموند » ، وذلك على أساس أن « ليموند دبلوماتيك » ليس لها كيان قانونى كامل ومستقل . وكنا قد أبرمنا عقد امتياز لصالح إصدار « ليموند دبلوماتيك » باللغة العربية ، وكان ينص أن تتضمن المجلة الجديدة ٧٥٪ من المواد التحريرية مترجمة إلى العربية من النسخة الفرنسية أما الـ ٢٥٪ الباقية فقد كانت متروكة لحرية رئيس التحرير على ألا تكون

مترجمة . وبصفتي رئيس التحرير للإصدار الجديد كان لى مطلق الحرية فى اختيار الـ ٢٥٪ التحريرية ، بل كان لى أيضاً الحق فى إلغائها وإحلال محلها « كراسة عربية معينة » . ومع الممارسة أصبحت هذه الكراسة العربية تحتل الـ ٥٠٪ من مساحة المجلة أى لم تعد تترجم سوى ٥٠٪ فقط من مضمون النسخة الفرنسية « لليموند دبلوماتيك » . هكذا أصبح لنا مساحة تحريرية خاصة بنا امتدت إلى نصف مساحة المجلة أى ما يوازى ١٦ صفحة من مجموع الـ ٣٢ . هذا التطور قد سمح لنا بالتوسع فى اشكاليات متنوعة وبديلة ، وتقدمية وديمقراطية ، هذا ما وصلنا اليه فى نهاية عام ١٩٨٩ .

ورغم ما واجهنا من كافة أنواع الرقابة فإننا نجحنا فى تنمية هذه المجلة والمعروف بأن عملية اصدار « ليموند دبلوماتيك » باللغة العربية فى غاية البساطة . فان اصدارات « ليموند دبلوماتيك » الفرنسية إلى الخارج لا تتعدى الـ ٢٠ إلى ٢٥٪ من مجموع اصداراتها . وتكمن قوة التسويق فى أن لدى المجلة « سوقا مؤثرة » فى فرنسا تسمح لها بأن تنمو فى الخارج : فى أمريكا اللاتينية فى مرحلة ما ، وفى العالم العربى اليوم ، بعد أن تطور وضع الديمقراطية فى القارة اللاتينية .

وبالنسبة للنسخة العربية ، كانت مشكلتنا الجوهرية فى غاية البساطة ، فلم يكن لدينا سوق قادرة على استيعاب أكثر من ٥,٠٠٠ نسخة ، كما كنا نواجه قيوداً ذات طابع تجارى وتسويقى ، بالاضافة إلى بعض الخدمات التى كانت تفرض علينا . مثلا فى المغرب كنا نسوق ٣,٠٠٠ نسخة ، وقد نجحنا فى رفع هذه الكمية إلى ٤,٠٠٠ نسخة لو لم تتدخل الرقابة . وكانت النسخة الفرنسية من « ليموند دبلوماتيك » تظهر فى السوق قبل النسخة العربية بفارق ٨ إلى ١٠ أيام ، فكنت أتلقى مكالمات فى تونس قادمة من المغرب تسألنى : أن « ليموند دبلوماتيك » الصادرة بالفرنسية قد نشرت مقالا .. هل فى نيتكم نشره أيضا بالعربية ؟ . ثم يضيف محدثى بكل أدب « بصفتكم رئيس التحرير من حقكم الغاء ٢٥٪ من المواد التحريرية ، إننى أنصحكم كصديق : انشروا هذا المقال عن المغرب » . وهنا بادرنا بالاتصال بالادارة بباريس ، ومنذ نوفمبر ١٩٨٨ حصلنا على عقد تضمن نصا يفيد بأن جميع المقالات التى تتناول العالم العربى والاسلامى لا يجب أن تكون ضمن الـ ٢٥٪ التى يمكن أن يلغيها رئيس التحرير . وقد نشرنا مضمون هذا العقد فى سوريا وفى تونس وكافة أنحاء العالم العربى ، وكلما كان يطلب

منى ممارسة حقى فى الاختيار كنت أخرج هذا العقد وأقرأ الفقرة التى ستعفينى من أية مسئولية بل عندما كان « ليموند دبلوماتيك » العربية تتضمن مقالات مقلقة نوعا ما ، كنا نكلف بكتابة مقالات حول أطروحات مؤثرة وكنا ننشر المقال المقلق بجوار هذه المقالات حتى يمر دون أن يلتفت اليه .

ولم تقم الجزائر مرة واحدة بايقاف بيع الطبعة العربية . أما فى تونس فقد حدث ذلك مرة واحدة ، ومن أجل مقال لم نكتبه كان يتناول الجزائر وقد أجرى مقارنة بين الوضع فى الجزائر والوضع فى تونس . وقد كلفتنا كلمة « الجنرال » ذلك لأن الرئيس التونسى لم يكن يرغب فى أن يذكر بأنه كان متخصصا فى فنون اقرار الأمن والنظام ، أما فى مصر فقد واجهنا الرقابة مرتين عندما قامت المواجهات بين بعض الاقباط وبعض المسلمين ، وفى لبنان وسوريا كان الوضع خاصا جداً . فلكى نحصل على موافقة اللبنانيين كان علينا أولا الحصول على موافقة السوريين ، ثم نرسل صورة من الموافقة التى حصلنا عليها وعادة تأتى موافقة اللبنانيين فى ظرف ٢٤ ساعة .

وقد منعنا أيضا فى السودان . أما دول الخليج فقد تعددت قرارات ايقاف البيع العديد من المرات . مثلا وصلت إلى ٦ مرات فى الكويت ، بل فى يونيو ١٩٩٠ أى شهرين قبل غزو الكويت منعنا من البيع بسبب مقال عن العراق يفضح الجرائم التى ارتكبها هذا الأخير ضد السكان الأكراد ، وكنا قد نشرنا مقالا كبيرا حول السدود ، حول الأرض وحول الأكراد فى العالم العربى ، وكان يتضمن هجوما مباشراً جداً ضد العراقيين . وقد منعنا الكويتيون أيضا من التسويق انطلاقا من « بروتوكول » مبرم بين دول المنطقة ينص على تبادل المعلومات فيما بينها وفرض رقابة على المعلومات التى يمكن أن تقلق احدى هذه الدول . وفى المغرب أوقف بيع مجلتنا ثلاث مرات .

وفى الواقع عندما ننجح فى الحصول على سوق فان النسخة العربية من « ليموند دبلوماتيك » تلقى رواجا ، ولم يكن لدينا مشكلة لتصريف انتاجنا ، ولكن قرارات حظر البيع كانت تعرقل وصول المجلة إلى اكشاك البيع بطريقة منتظمة . وعلى الرغم من جميع هذه المشاكل فقد صمدت مجلتنا . وكان حجم اصدارنا المعلن والحقيقى يبلغ الـ ٣٢,٠٠٠ نسخة . ربما كان من الخطأ أن نعلن عن حقيقة حجم توزيعنا بالنسبة للصحافة المهاجرة التى

اختارت أن تنتقل إلى باريس أو إلى لندن ، فكان يمكنها أن تعلن عن عدد نسخ غير حقيقية ، فمثل هذه الاصدارات قد انتهى بها الأمر إلى أن تتحول إلى ملحقات للوكالات الاعلانية أكثر مما كانت صحفا بمعنى الكلمة .

وكنا قد اخترنا البقاء والحفاظ على مكانتنا ، كان الاتحاد السوفيتي قد بدأ يتغير والعالم بدأ يتغير وما كان على العالم العربى الا أن يتغير أيضا ، كان هذا هو اعتقادنا ، وجرت أحداث « تيان آن مين » فى الصين لكى تدعم هذا الاعتقاد ، وأخيراً تسلمت الأراضى المحتلة مصيرها بين يديها ، وهنا ادركنا بأننا قد أخطأنا ، فان العالم بأكمله قد تغير الا العالم العربى .

حتى حرب الخليج قد تم هضمها ، ولكن الأنظمة العربية أثبتت قدرة على مقاومة التغيير ، فان حادث مماثل لو جرى فى القارة اللاتينية لكان قد أطاح بالأنظمة القائمة . فان حرب « فولكلاند » قد أطاحت بالحكم العسكرى الارجنتينى . ولكن ما حدث فى العالم العربى كان مختلفا ، فلدينا رؤساء دول تولوا الحكم منذ ١٩٥٣ بالنسبة للملك حسين ومنذ ١٩٦١ بالنسبة للعاهل المغربى ومنذ ١٩٧١ بالنسبة لحافظ الأسد . إنها أنظمة حكم باقية منذ ٣٤ عاما وهو أمر لا يوجد فى أى مكان آخر .

إذن لقد قررنا الصمود وما زلنا ، وكان « ليموند دبلوماتيك » بالنسبة لنا ساحة آراء أكثر مما هى مجلة .

وإن كانت عملية غزو الكويت والاستعدادات للحرب قد نالتنا بضربة قاضية إذ أصبحنا ممنوعين فى معظم دول العالم العربى ، ذلك لأننا قد اتخذنا موقف المعارضين للاحتلال العراقى . فصودرت مجلتنا فى موريتانيا وفى السودان ، وكان العراق قد صادر المجلة منذ البداية ، على عكس ذلك فإن الليبيين بعد أن صادروا مجلتنا اعترفوا فيما بعد بأنهم كانوا مترددين فى اتخاذ موقف حول حرب الخليج ، ثم أبلغونا بأنه يمكننا مرة أخرى العودة إلى أسواقهم ، ولكن الضرر كان قد حدث . وفيما بعد عندما اتخذنا موقفا معارضا للتحالف ومن أجل تسوية عربية ـ عربية صودرت مبيعاتنا فى جميع دول العالم العربى التى ساندت التحالف وشاركت فيه : مصر ودول الخليج وسوريا وبالتالى لبنان والمغرب ، فلم يعد لنا لتسويق مجلتنا سوى أربع دول وهى التى كانت قد اتخذت مواقف وسطية وهى : الأردن واليمن والجزائر وتونس ، وهذه الأسواق لم تكن تكفى لتغطية تكاليف انتاج المجلة ، وهنا

كان لابد أن نأخذ القرار المؤلم بالتوقف عن الصدور . وتحدد تاريخ ديسمبر لذلك أى أن التجربة الأولى قد دامت منذ مايو ١٩٨٨ إلى نوفمبر ١٩٩٠ .

ومع ذلك فخلال السنوات الثلاث التى تلت التوقف واصلنا عملنا من خلال تنظيم ندوات ولقاءات وذلك فى مجال كان يزداد تأزماً كلما مر الوقت وهو مجال الديمقراطية فى تونس .

ففى يناير ١٩٩٤ بعد فحص ميزانيتنا نجحنا فى اعادة اصدار مجلتنا على أن تكون ربع سنوية وفى حجم مختلف (أربعة الوان) وفى الوقت نفسه اكثر احترافية .

وأود أن أقول أيضا بأن « ليموند دبلوماتيك » الناطقة باللغة العربية كانت بالنسبة لنا ساحة حقيقية للتغيير ، ولكنها أيضا كانت السبب بالنسبة لى فى الشعور باحباط كبير . فقد قلت كتاباتى لأننى كنت أفضل تشجيع الغير على الكتابة فيها ، وقد تحولت مع صديقى إلى شبه سكرتيرين للتحرير . واليوم فان هذه التجربة قد دعمت قدراتى الادارية أكثر من الصحفية ، فقد أصبحت أعرف كيف أتحكم فى تكاليف الورق وما أنواع الألواح المعدنية التى تشترى ، أن المجلة أشبه بالساحة ولكن علىّ أن أعرف تعاملات وكالة التعاون الكندية لأنها يمكنها أن تعطينا الورق مجانا ، كما لابد أن تكون لى معارف فى « ادارة الكتاب » بوزارة الخارجية . هكذا أصبحت رجل مال ومتخصص فى الفنون التجارية أكثر مما كنت صحفيا .

فيما يخص مشكلة المراقبة أود أن أقول بأن الدول العربية قد أدركت أهمية قنوات التوزيع ، واليوم فان ما لايمكن فرض الرقابة المباشرة عليه يمكن عرقلته بأساليب أخرى ، وبالنسبة « لليموند » مثلا فان افضل طريقة عندما ينشر مقال نقدى محرجاً تتمثل فى تأخير التوزيع لمدة ٣ أو ٤ أيام ، وذلك لسبب بسيط : لا أحد يمكنه أن يشترى أربعة أعداد من « ليموند » فى يوم واحد نظراً لقدراته الشرائية التى انخفضت . وأن الدول التى تستورد الصحف بكثرة تلجأ إلى هذه الحيل لكى لا تتهم بأنها قد منعت مبيعات صحيفة ما . مثلا « ليبراسيون » قد منعت لمدة شهور على أثر مقال عن تونس وقد قامت « شركة الصحافة التونسية » بفرض مضاعفة سعر النسخة ، واليوم تباع « ليبراسيون » فى تونس بـ ١,٢٠٠ مليم بينما الفيجارو بـ ٦٥٠ مليماً و « ليموند » بـ ٨٥٠ مليماً (والمعروف بأن رغيف الخبز يباع بـ ١٢٠ مليماً) . وكنا قد نجحنا فى ابرام اتفاق من أجل توزيع « ليموند دبلوماتيك » فى الأردن ولكن انخفاض سعر العملة الأردنية كان بالنسبة لنا أشبه بكارثة .

إن على الصحافة العربية أن تحدد خياراتها ، وخاصة فيما يتعلق بالاحترافية وتنمية الشركات . إننى أفكر فى مثل هذه الامكانية بين الصحافة الجزائرية والصحافة التونسية وايضا هذه الصحافة البديلة التى تحتاج إلى تفكير جدى حول امكانيات التنمية فى العالم العربى إذا كان الصحفيون يريدون أن يعبروا عن آراء مختلفة والاسهام فى التغيير المطلوب . فلم يعد يمكنهم مواصلة العمل على هذا النحو والا فإننا سنصطدم بالحائط .

والنقطة الأخيرة : أن المسألة الفلسطينية كانت بالنسبة لمعظمنا رئيسية . نحن أسرة الرأى التى انتمى اليها وكانت احدى اهتماماتنا السياسية الرئيسية وإحدى أوجه نضالنا الهامة ، لماذا ؟ لأننا نحن الصحفيين العرب لم يكن فى مقدورنا ذكر بعض الانتهاكات لحقوق الانسان والموضوعات المحرمة الا من خلال السطور « فإن معظم الدول العربية لا تحيا فى ظل الديمقراطية » . إلخ . وحتى لا نقول مباشرة بأنها ليست كذلك ، فى مثل هذا الاطار فقد أطلقنا ما نكتبه على اسرائيل إذ كنا لا نخاطر بشىء .

وأخيرا ، إن ما يهم فى مفاوضات السلام هو أن الصراع العربى الاسرائيلى لن يكون بعد ذلك العذر الذى تلجأ اليه الصحافة العربية لتبرير السكوت عن انتهاكات حقوق الانسان .

■ المناقشــة :

سمير قصـير : فى ١٩٩٣ توفى « صلاح جديد » رجل سوريا القوى قبل عهد الأسد ، وكان معتقلا فى السجن منذ ١٩٧٠ . وما أدهشنى هو عدم معرفة السوريين خبر وفاته . ان عملية حجز المعلومات هى ما تقوم به الرقابة المفروضة على الصحافة فى العالم العربى ، ومنذ سنوات وأنا ألمس الفارق بين ما تقوله الصحافة الرسمية والرأى العام : مثلا فى أبريل ١٩٨٨ تحولت جنازة « أبو جهاد » إلى مظاهرة لمساندة منظمة التحرير الفلسطينية وياسر عرفات ، وقد شارك فيها مئات الألوف من السوريين .

وإننى أوافق « رياض بن فاضل » فى أن القضية الفلسطينية كانت نوعاً من التنفيس عن الكبت الذى تعانى منه الصحافة العربية ، ومع ذلك كان من الصعب الاعتراف بعملية تحميل الفلسطينيين مسئولية السكوت الذى التزمت به الصحافة العربية . ولأذكر هنا تجربتين شاركت فيهما تثبتان عكس ذلك . ان مجلة « اليوم السابع » التى تمولها منظمة التحرير الفلسطينية تعد فى نظرى احدى التجارب الهامة التى خاضتها الصحافة العربية منذ ٢٠ سنة . كانت تصدر من باريس أسبوعيا ثم توقفت عن الصدور بسبب حرب الخليج . أذكر ايضا « مجلة الدراسات الفلسطينية » التى تمثل خطوة هامة وان كانت موجهة لنوعية مختلفة من القراء . فطوال الـ ١٣ عاما الماضية كنا نقرأ فى هذه المجلة أقسى الانتقادات حول مشاكل العالم العربى المعاصر . وإننى أقول : إذا كان لابد من ايجاد كبش فداء فليكن غير الفلسطينيين وغير التناقض العربى ـ الاسرائيلى .

سأقول أيضا بأننا لا نحتاج اليوم إلى صحافة بديلة ، بقدر ما نحتاج إلى صحافة كبرى . ومنذ السبعينات فان أغنى تجربة عرفها تاريخ الصحافة العربية ممثلة فى صحيفة « الحيـاة » العربية ذات التمويل السعودى والتى تصدر فى لندن ويتم طبعها فى عدة عواصم عربية . وإننى أعرف تماما حدود « الحياة » وأنه لا يمكن الاعتماد عليها عند تناول موضوع يتعلق بالعربية السعودية أو حرب الخليج أو العراق . مثلا ، لم تنشر الصحيفة خطاب صدام حسين خلال حرب الخليج . ولكن مع كل هذا فان هذه الصحيفة قد أثبتت أن الصحافة العربية قد دخلت مرحلة جديدة تركز على تكوين وتشكيل عقلية عربية وخاصة فى منطقة الخليج . والجدير بالذكر بأن هذا الانجاز لا يأتى من خلال مقالاتها السياسية بل من خلال تناولها لأنواع متعددة الأوجه من الصحافة ملتزمة بنظرة « حرة » نسبيا إلى الأحداث باستثناء طبعا ما يتعلق بالأسرة الملكية السعودية أو بالعراق . واليوم يعمل التمويل السعودى على تحقيق تجربة أخرى جديرة بالاهتمام فى مجال الوسائل السمعية والبصرية ، وأقصد هنا الـ HBC التى لها أيضا حدود ، إذ أحيانا تفتقد الاعلام المحايد . ولكن إذا فكرنا سنجد أن هذه الوسيلة للاعلام تتميز عن معظم القنوات المرئية والبصرية العربية فى إنها تشكل العقليات وخاصة فى العربية السعودية وفى الخليج . وخلاصة القول نحن نحتاج إلى أرباب صحافة أكثر مما نحتاج إلى صحفيين .

كارلوس جابيتا : أفضل الكلام عن الصحافة المستقلة أو الصحفى الحر اذ أن الأمر يتعلق أيضا بالموقف الشخصى . ولدى خبرة واسعة عن الصحافة المستقلة بداية من الصحافة المناضلة فى بلدى الأرجنتين وعدة دول من القارة اللاتينية ووصولا إلى تجربة «Politique - Hebdo» خلال السنوات الأخيرة ، عندما كنا نتلقى شيكات بمبلغ « ١٠ فرنكات » مرسلة من القراء لمساندة المجلة . كنت دائما فخورا بأن أكون صحفيا مستقلا ، فعندما وجدت أننى غير قادر على التعبير عما أريده تركت عملى . حقا هناك أوقات لا يمكن للصحفى أن يقول ما يريد ولكن ما زال يوجد الخيار فى أن يتحرك ، وأريد ان أطرح عليكم بعض الاستنتاجات فيما يتعلق بامكانية بناء صحافة مستقلة .

أولا : نظرا لاتجاه الصحافة الى التكتل فإن الحل الوحيد هو أن ندير مشاريعنا بأنفسنا ، ولكن كيف يتم ذلك ؟ لابد أن نفهم بأن الصحافة هى صناعة وبالتالى نحن نواجه تحديا مهنيا . فالصحفى من عادته أن يحتقر

الجوانب الصناعية والمالية والادارية ، ولهذا فكثيرا ما يتحول الى ضحية لصاحب العمل . أنه يعتقد بأن الأمر يختص بالكتابة وسرد قصة فى حين أن الأمر أكثر تعقيدا بكثير إذ يتعلق ببناء صحيفة أو محطة اذاعة أو قناة تليفزيونية . وهنا عليه أن يتعلم كيفية ادارة البناء والتعرف على الشئون المالية وعلى صناعة الصحافة وعلى الطباعة والورق والجوانب الفنية والماكيتات والصور وأخيرا الجوانب الثقافية الصرفة للصحافة .

ثانيا : يجب أن نكون أولا صحفيين وثانيا مناضلين ومدافعين عن أيديولوجية ما . فإن الهدف هو اصدار صحيفة وليس تشكيل حزب مناضل . وقد شاهدنا أمس فيلما « لروبرت فيسك » وفى رأيى فإنه كان نموذجا للموضوعية . كان يتحرك من جانب الى الآخر من فلسطين الى اسرائيل وفى كل لحظة كانت له القدرة على جمع شهادات متناقضة . وأخيرا أن تجربتى الأخيرة ـ وهى « ليموند دبلوماتيك » باللغة الأسبانية قد جعلتنى أبتعد عن العمل الصحفى وأقرب الى العمل الادارى والى البحث عن الموارد المالية . أعتقد بأننى فى الطريق السليم لأننى لم أبحث عن صحفيين بل عن التمويل . فقد أسسنا شركة مساهمة يرأسها مدير ورئيس . إن الصحافة هى صناعة ولابد من الحصول على موافقة رجال المال فى أن يمولوا مشروعا هو فى حد ذاته غير تجارى . وقد الححت عليهم وحددت مهلة محددة لكى تصبح ميزانية الصحيفة متوازنة . لابد من أن يكون موقف الصحفى مبنيا على الاحتراف وأن يقبل بعض قوانين السوق ويتعامل معها .

بول بالتا : أود أن أقول بأن مجلة « لام ـ الف » لم تكن مجرد مجلة بل كانت أيضا منتدى للتواصل . حتى منزل « زكية داوود » كان أشبه بصالة عرض حيث اكتشفت فن الرسم المغربى .

وسأقول لزميلنا الذى يشكو من أنه كان يقوم بسكرتارية التحرير بأن هذا العمل جميل وإن كنت أعتقد بأنه قام بعمل أكبر فقد كان يتولى دور المدير ـ رئيس التحرير والمشجع . كما يجدُّ فى البحث عن ورق لا يكلفه كثيرا ، وفى زيادة مبيعاته . وإذا كنا نشعر فى بعض الأحيان بالاحباط لأننا لم نكتب فإن السماح للغير بالكتابة وللصحيفة فى أن تحيا هو فى حد ذاته لا يقل أهمية عن الكتابة .

متحدث عربي : كيف يمكن للصحفي أن يكون مستقلا وحرا ؟ وحتى فى فرنسا فإن جميع الصحف ليست مستقلة . فإن بعض المجموعات المالية هى التى تمول « لى فيجارو » وبالتالى فإن الصحيفة ملتزمة بخدمة مصالح الممولين ، وهو وضع ينطبق أيضا على العديد من الصحف الأخرى ، كيف يمكنه ايجاد صيغة سحرية تضمن لنا الحرية والاستقلال وفى الوقت نفسه الابقاء على صادراتنا ؟ هل هذا ممكن ؟ إننى على وشك أن أصدر صحيفة عربية جديدة فى باريس . ولا أعرف ما يخبئه لى المستقبل .

أيف دايدو : على أى حال فإن « سيزيف » كان بطلا ينتمى إلى البحر المتوسط .

الحديقة السرّية والبحر الداخلى

غانيه موفق
Ghania Mouffak

يعتقد « جان موهر » أن هذه الرحلة التى قام بها فى اتجاه البحر المتوسط لم تتوقف أبدا وذلك منذ أن كان مراهقا ولبى لأول مرة نداء البحر الذى لم يستطع أن يقاوم له إغراءً . وكان الفنان قد مارس التصوير من خلال الرسم ، فلم يتوقف، لحظة فى محاولته تصوير هذا البعد الملىء بالخيال والأساطير . لهذا فإن مصاحبته فى نزهة داخل هذه الحديقة السرية التى يحتفظ بها وكأنها ألبوم يضم صورا عائلية عزيزة . هذه المصاحبة تعنى التطلع وملاقاة نظرة المفتون وإن كانت لا تخلو لحظة من الحذر . وبروح المداعبة يحكى الفنان كيف تم اللقاء الأول بينه وبين البحر المتوسط . فإن الشاب السويسرى القادم من أعالى الجبال سرعان ما يلتقط ما هو أساسى . كان قد استقل القطار متجها الى مارسيليا وهناك تولته شابة مجهولة وقادته الى « سانت ـ رفائيل » وفى نفس مساء اليوم نزل الى البحر ليسبح وليستمتع بلذة المياه . وبينما يحاول الخروج من الماء داس بقدمه على « توتياء البحر » وكانت الشكة والالم الذى شعر به أشبه برسالة خفيفة موجهة اليه . فمنذ هذا الحادث ، فهم « جان موهر » بأن البحر المتوسط رائع وأشبه بالمعجزة ولكن لابد من أن نتأكد أين نضع أقدامنا . وهكذا فإن جميع الصور التى يحتويها « الألبوم » الخاص بحديقته السرية تحمل بصمة هذا اللقاء الأول :

من جزيرة « كورسيكا Corse » الى بلاجات الاستجمام ، جميع الصور تعكس آثار هذا التأزم الدائم والعنف الخفى الذى تحمله الجزيرة المتمردة . وحتى فى « نابولى » هذه المدينة الرائعة حيث تتأثر المعروضات بدون ترتيب فى فوضى جميلة فجأة نكتشف « جادجت » فى شكل جمجمة .

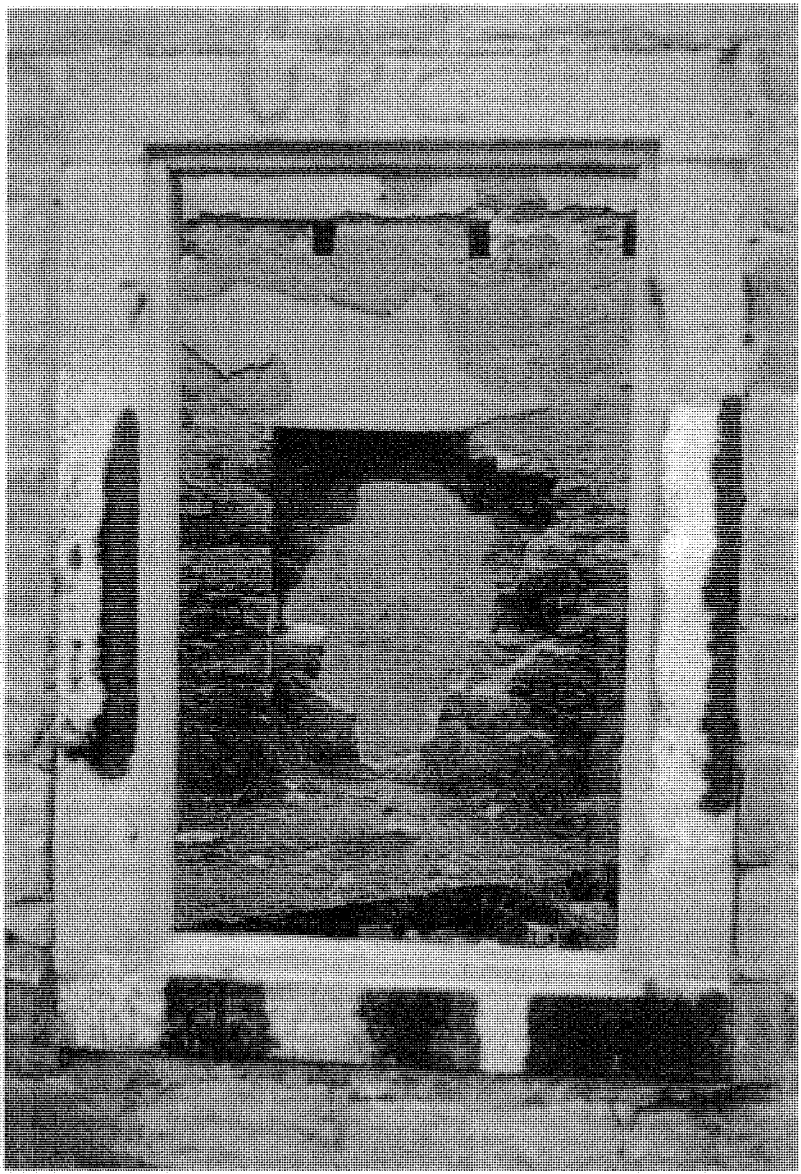
ومنذ بداية الاقامة سيتولى لص سرقة هذه النظرة الثانية أى آلات التصوير الخاصة بالفنان . فتمر به لحظة استياء ثم يسرع بشراء احدى هذه الآلات للتصوير التى تباع للسياح . لهذا عانت جميع الصور التى التقطت فى نابولى من هذا التغيير . هل حقا الصورة شيء موضوعى ؟ « طبعا لا » ، سيجيب « جان موهر » . وفى يوغسلافيا يقوم برحلة استجمام على شواطيء البحر ، وعندما يتطلع المرء الى الصور التى جمعها يشعر بالحنين الدافيء الى هذه المناظر الهادئة التى سبقت اندلاع الحرب . ترى ماذا كان مصير هذه المناظر الجذابة والآمنة اليوم ؟

ومن تركيا الى سوريا ، مارا بتونس ومصر والأردن وعمان ودمشق ، يحكى الفنان مشاعره على هامش الصور الصحفية التى التقطها . فعلى الرغم من وجود صور تمثل معسكرات وخيام اللاجئين الفلسطينيين ـ هذا الجرح الدامى للبحر المتوسط . فإنه يلتقط دائما الحركات التى تعبر عن التراث الانسانى المشترك على جانبى البحر قبل أن يفرق بينهما الحقد . ومن لبنان الى الأراضى المحتلة وإلى إسرائيل يشعر المصور بالرغبة الملحة فى التقاط صور تمزج الحياة اليومية لدى الفلسطينيين والاسرائيليين . ذلك بهدف اثارة القلق فى نفس المتفرج وزرع الشك واشاعة جو من الغموض . فجأة فى بضعة صور يبرز كل ما يقرب بين هؤلاء الرجال الذين كنا نظن حتى الآن بأنهم مختلفون تماما . مصر والقاهرة التى يصفها المصريون بأنها « أم الدنيا » والبحر المتوسط الأفريقى مع بنغازى فى ليبيا وجربا فى تونس والجزائر التى هى أشبه برحلة حج الى أعماق « تاسيلى » ملك الصحارى ، بعيدا عن الرعب الذى يسيطر فى الشمال ، وعن الأحداث .

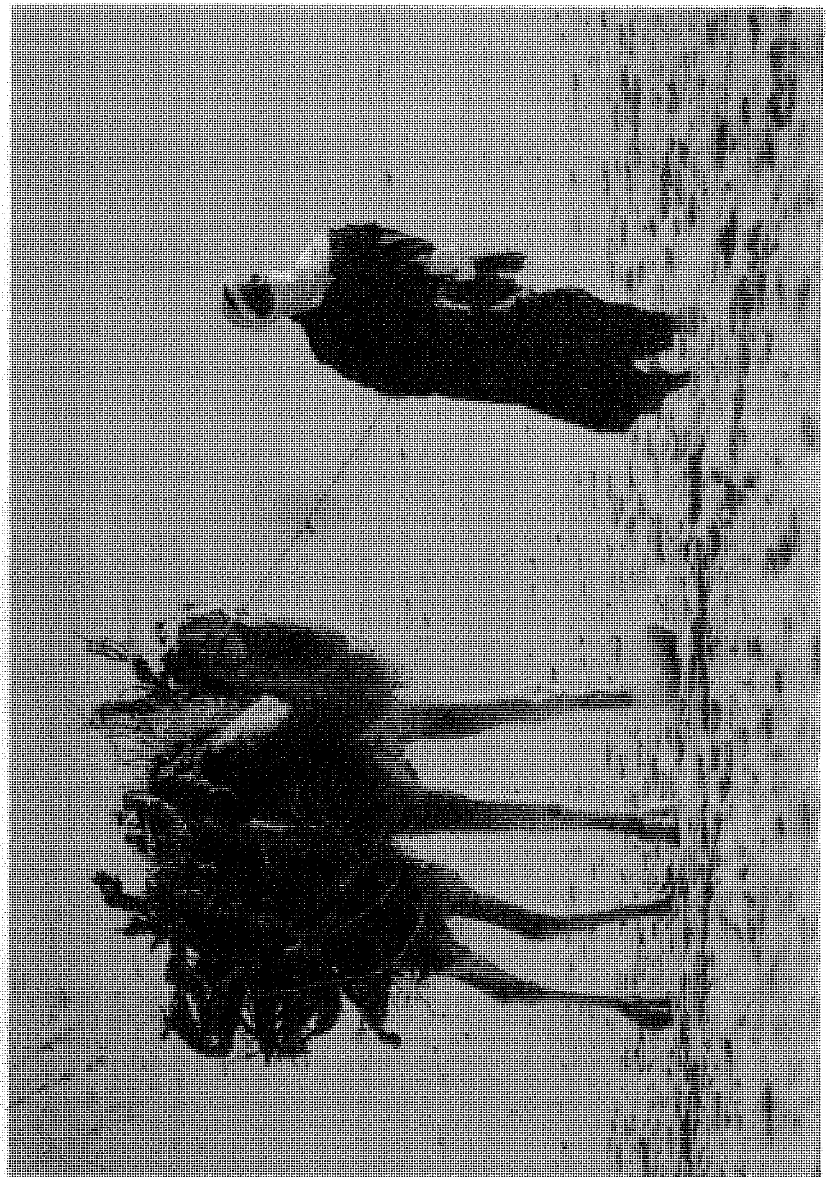
إن الصور وحدها هى التى تسمح بهذه العودة الى الماضى ، عندما كان آخر « الطوارق » قبائل فى شمال أفريقيا يؤدى حركة لا تتغير مع الزمن لكى يعد الشاى الذى سيقدمه لضيوفه الذين أتوا من الجانب الآخر من البحر . حنين مرة أخرى ؟ لا ! فقط مجرد تذكير بالماضى إذ أن التاريخ يكتب فى الوقت وفى دوام الحركة . وفى المغرب أيضا التقط الفنان صورا عن دباغى الجلود الذين أبقوا على نمط حياتهم القديمة ولم يتغيروا ، ثم لنعبر مضيق جبل طارق متجهين الى « برشلونة » على الجانب الشمالى من هذا البحر الداخلى نحو أوروبا ، هذه القارة التى تفتن وتسحر سكان الجزء الجنوبى من البحر وفى الوقت نفسه تخيفهم كما أنهم هم أيضا يفتنون ويسحرون ويخيفون سكان الجانب المقابل . حقا أنها رحلة عاطفية فى عالم التصوير

اللون الذى يهيمن عليه « جان موهر » ، انها رحلة تحمل ايضا فى أعماقها التهديد الذى قد تأتى به التفاصيل . تلك التى تشهد بأن كل شىء فى أية لحظة وفى لمح البصر يمكن أن ينهار ليغرق فى الأبيض والأسود ـ ألوان الحروب والغوغاء ـ تماما مثل شكة « التوتياء » البحرية .

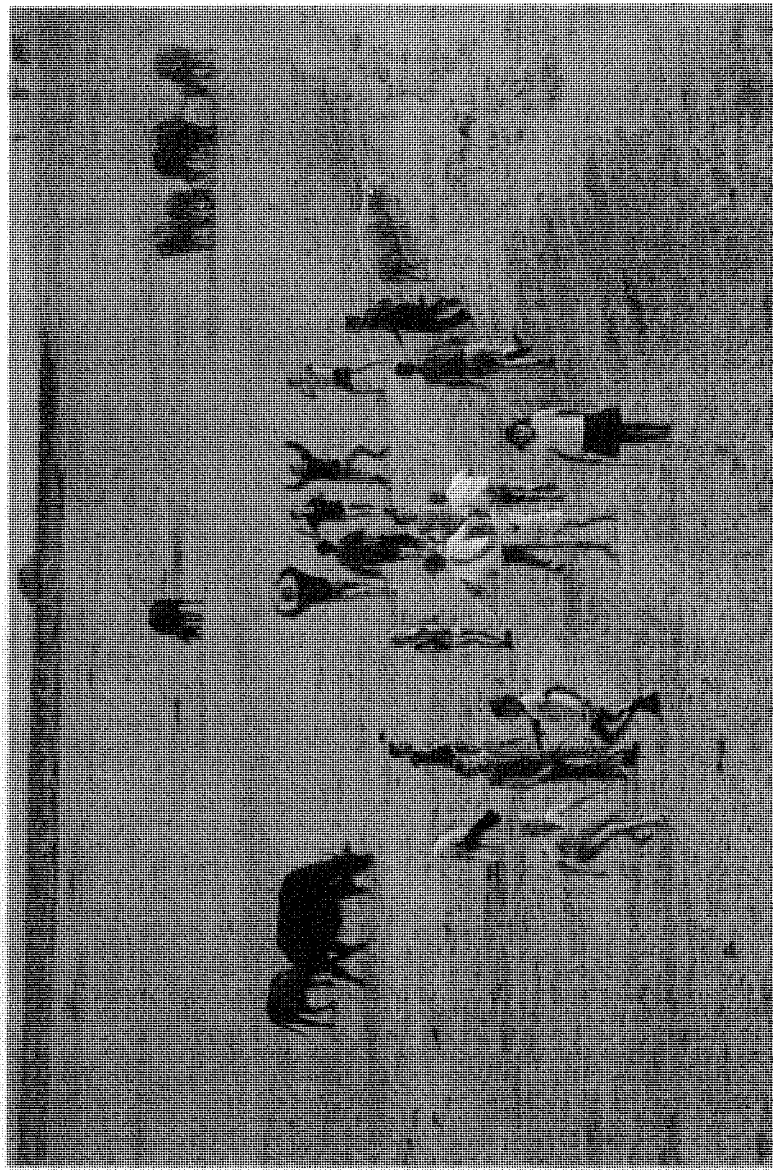
إن « جان موهر » الذى اشتهر بتصويراته بالأبيض والأسود قد مارس أيضا التصوير الملون . وعندما دعى الى المائدة المستديرة التى عقدت فى مارسيليا عرض على الحاضرين ما يقرب من مائة صورة ملونة التقطت على هامش التصوير الصحفى .



منظر .. كورسيكا



تسيلي - الجزائر ١٩٧٣

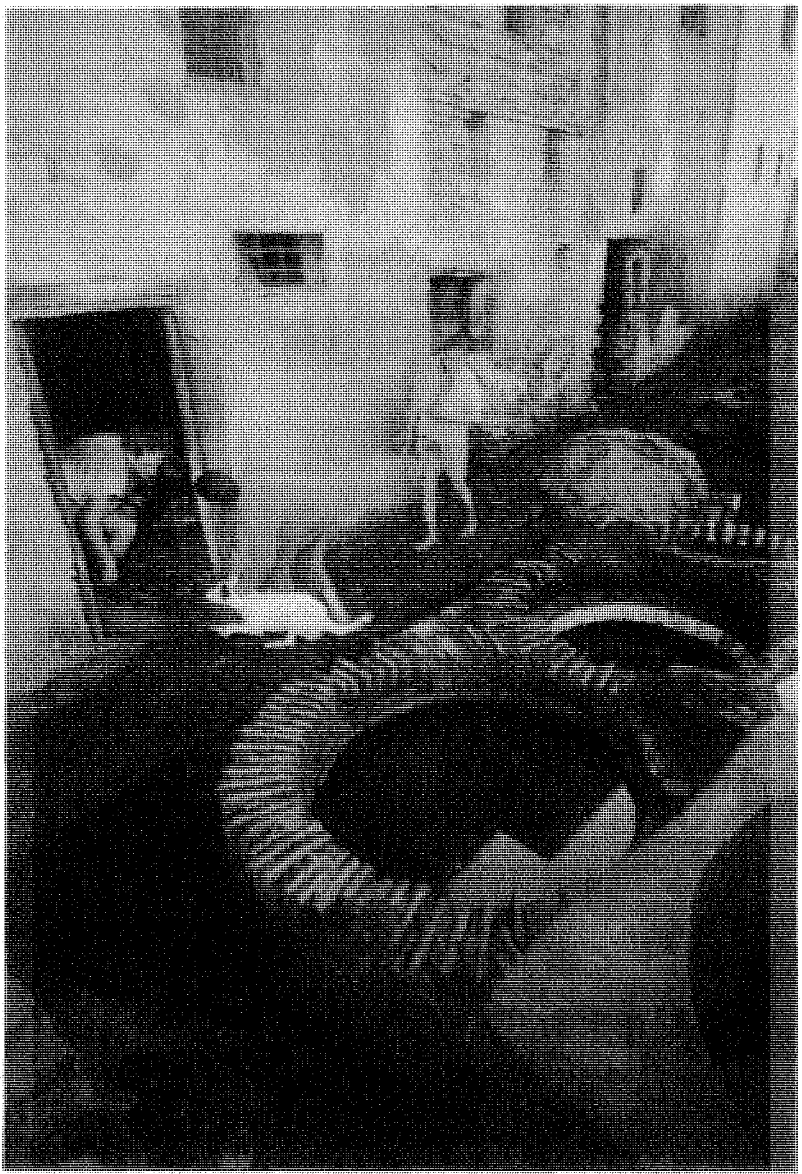


يوجوسلافيا ١٩٧٤

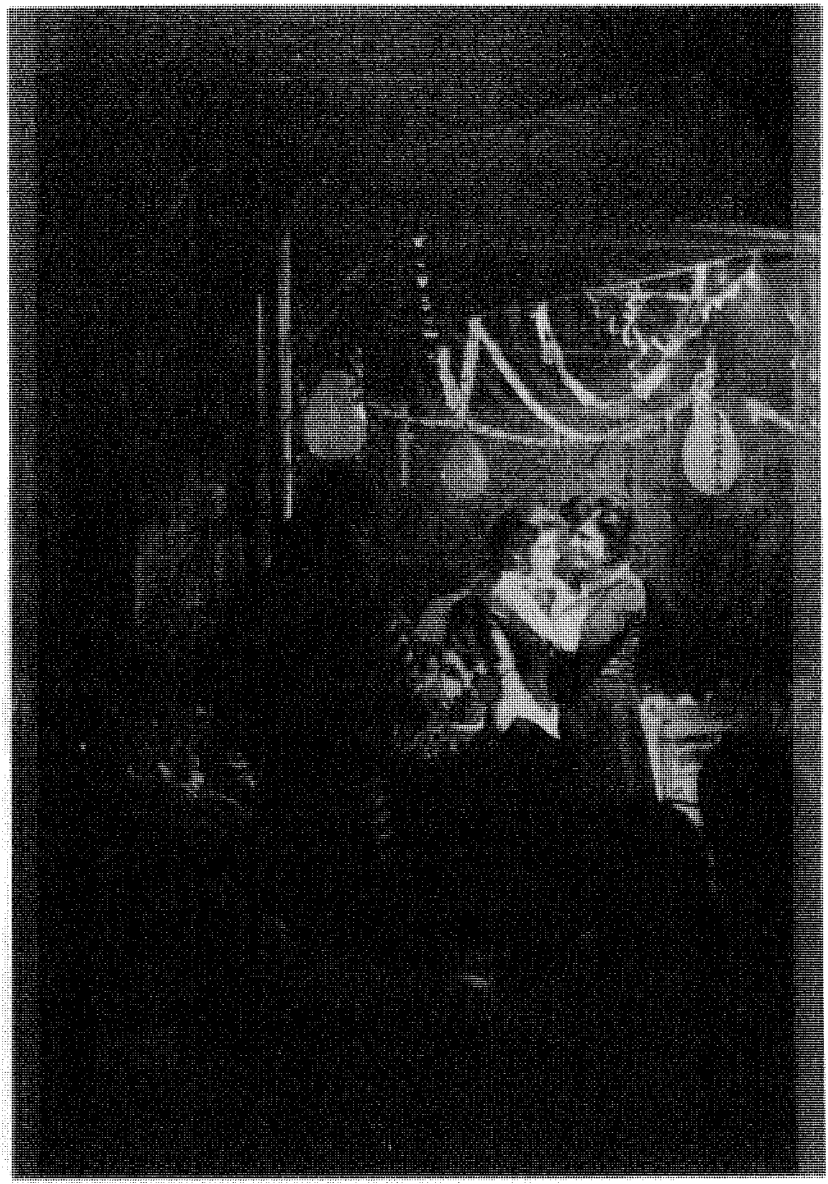


السفارديم - اسرائيل

جان موهر



مدينة فاس

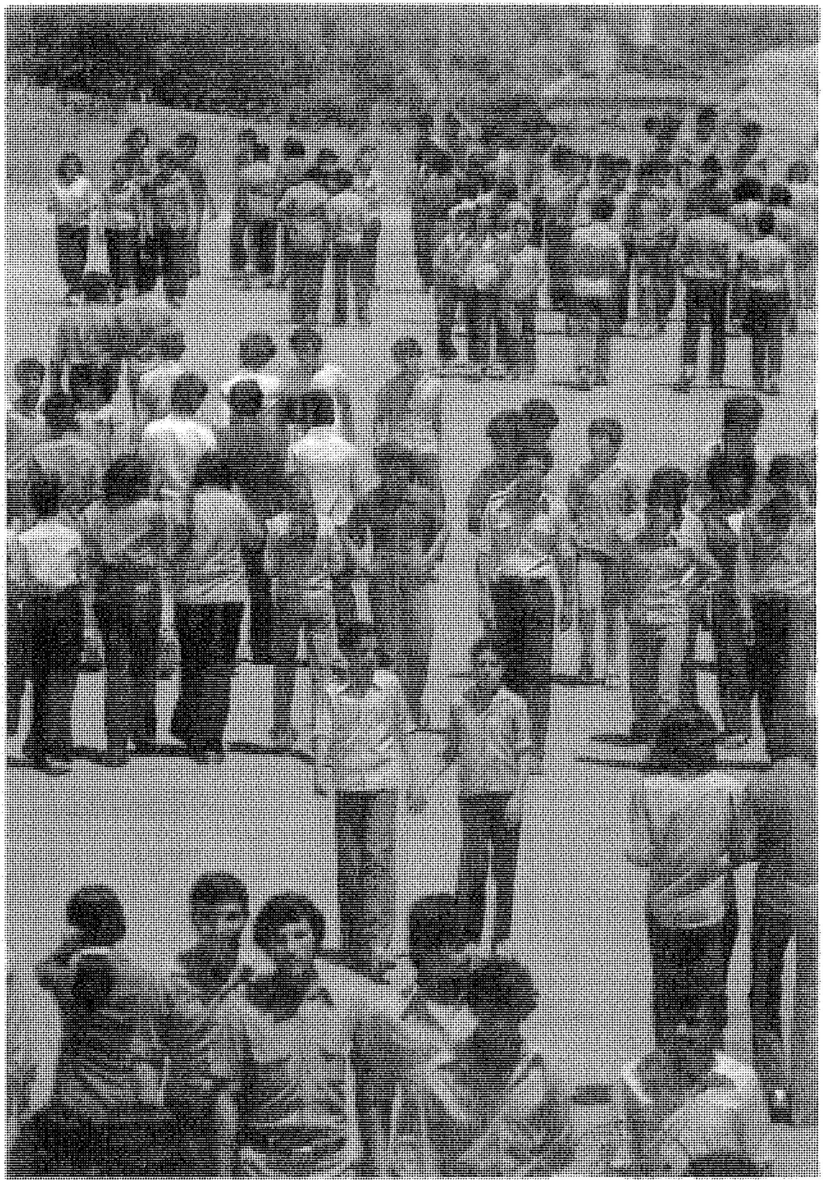


نفشهير ـ تركيا ١٩٧٤

جان مومر



نابولي ـ ١٩٩٠



الفلسطينيون - رام الله - إسرائيل

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
١٩٩٥/٥٦١٥

الترقيم الدولى
I.S.B.N
977 - 13 - 0139 - X

مطابع الأهرام بكورنيش النيل



يضم هذا الكتاب أفكارا ومناقشات وتأملات تبادلها عدد من الصحفيين العاملين بالجرائد والمجلات في بلدان البحر المتوسط . وهي أفكار ومناقشات وتأملات تعبر عن تطلعاتهم، وتكشف عن الصعوبات التي يكابدونها في غمار ممارستهم اليومية لمهنة الصحافة.

فمن الجزائر – مرورا– بقبرص وأسبانيا وفرنسا وبريطانيا وإسرائيل ولبنان والمغرب والأراضي العربية المحتلة ، يحوي هذا الكتاب الكثير من الشهادات والخبرات التي تلقي الأضواء علي قضايا مهنة الصحافة في دول البحر المتوسط مثل الموضوعية، الرقابة ، وعلاقة الصحافة بالسلطة ، وتأثير كافة أنواع التطرف.

● ولاشك ، أن الأحاديث التي يرويها هؤلاء الصحفيون ، قد تبدو مؤلمة أحيانا ، وقد تبدو فكاهية أحيانا أخري ، ولكن المؤكد أنها مثيرة للقراءة في كل الأحيان.

● وقد قام بتحرير هذا الكتاب كل من:

● كينث براون وحنا دافيس طيب، عن مجلة : "ميديترانيان" – باريس.

● د. أسامة الغزالي حرب، عن مجلة : "السياسة الدولية" – القاهرة .

● كارلوس جابيتا ، عن مجلة: "كواترو سيمانياس" – برشلونة.

MED·MEDIA